آفاق برلمانية

برنامج مؤتمر مواطن السنوي ص١٨

٥ ايلول ٢٠١٣ م المجلد السابع عشر العدد ١ | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 5 September 2013 Volume 17, No. 1

عشرون عاماً على «أوسلو»

ص (٢)

الأزمة المالية في الجامعات

ص (١٣)

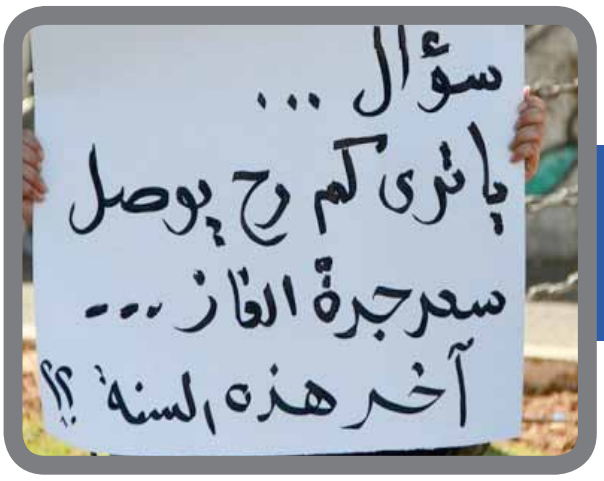

"الأسعار نار" !!

ص (١٧)

في هذا العدد أيضاً:

- السياسة الفلسطينية والخيارات المتاحة لتغيير "قواعد اللعبة" ..... صفحة (٣)
- خطة كيري .. مفاوضات ثنائية في ظلال المستوطنات ..... صفحة (٤)
- تضاؤل فرص تحقيق المصالحة ومخاوف من التسليم بإدارة الانقسام ..... صفحة (٥)
- الضفة والقطاع بين لعبة الحكومات ومأزق الخيارات ..... صفحة (٦)
- الغموض في طبيعة النظام السياسي يغذّي النزاع على صلاحيات رئيسَيْ السلطة والحكومة ..... صفحة (٧)
- المقاومة الشعبية .. محاولة لإبقاء القضية في الحيّز العام ..... صفحة (٨)
- متى تصبح مقاطعة إسرائيل ثقافةً في المجتمع الفلسطيني؟ ..... صفحة (٩)
- تطورات مصر تخلّف آثاراً سياسيةً واقتصاديةً كارثيةً على قطاع غزة ..... صفحة (١٠)
- "مخطط برافر": إعادة تأكيد مركزية شعار "احتلال الأرض" صهيونياً! ..... صفحة (١٢)
- حول الأزمة المالية في جامعة بيرزيت ..... صفحة (١٤)
- أصوات خافتة تدعو مجدداً إلى تشكيل «حركة تمرد» ضد الانقسام ..... صفحة (١٥)
- المؤتمر السنوي التاسع عشر ..... صفحة (١٨)

الافتتاحية

الأزمة المالية للجامعات مجدداً

مرة أخرى في بداية العام الدراسي تبرز الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية، وهذه المرة ابتدأت بجامعة بيرزيت. كل عام يتكرر المشهد نفسه، ويُضرِب الطلبة أو نقابة العاملين في الجامعات الفلسطينية، ثم يتم إيجاد تسويات جزئية مرحلية، إلى أن يستنفذ مفعولها، فتتم العودة إلى نقطة البداية مرة أخرى.

ومن المعروف في العالم أجمع أن التعليم العالي لا يمكن أن تغطى كل تكلفته فقط من الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة. فإما أن يتم دعمه من قبل الحكومة، وإما من تبرعات من القطاع الخاص، الذي يجري تشجيعه للقيام بهذه المسؤولية المجتمعية من خلال محفزات ضريبية أو محفزات أخرى.

هذا هو الوضع الطبيعي والعادي. فهل يعقل أن المستفيد الأول من «منتوج» الجامعات؛ أي الخريجين، أن لا يتحمل أية تكلفة في إعدادهم للعمل؟ من هو المستفيد الأول؟ إنه المشغِّل الأساسي؛ أي القطاع الخاص، ثم القطاع العام. الوضع الحالي في فلسطين شاذ وغريب، إذ أن أهل الطلبة وذويهم يقدمون الدعم للقطاع الخاص والقطاع العام بتجهيز خريجين للعمل دون أن يستثمر المشغِّل في إعدادهم لهذا الغرض. إن تمويل أهل الطلبة وإدارات الجامعات للقطاع الخاص والقطاع العام يشكل نوعاً من أنواع الاشتراكية، غير معهود في العالم، يقدم من خلاله ذوو الطلبة وإدارات الجامعات دعما للقطاعين الخاص والعام عبر ما يتم إنفاقه على تعليم الطلبة.

ومن الجلي أن المسؤولية الأساسية لتصحيح هذا الوضع الغريب والفريد من نوعه، تقع على الحكومة التي تجني الضرائب من المواطنين لغرض الإنفاق على الحاجات العامة. أما إن قيل إن الوضع الحالي فيه ضائقة مالية يصعب على الحكومة القيام بواجبها بدعم التعليم العالي، فهو كلام مجتزأ وغير دقيق. القضية الأساسية ليست الوضع المالي الصعب، وإنما أولويات الحكومة، وأولويات إنفاق الموازنة مهما كان حجمها. هذه هي القضية. وفي موازنة مقدارها ثلاثة وربع مليار دولار في العام، كما هي مقرة حالياً، فإن تخصيص اثنين بالمائة فقط من الموازنة للتعليم العالي، سيؤدي إلى حل المشكلة.

القضية إذاً تتعلق بأولويات الإنفاق وأولويات تقسيم الموازنة السنوية للحكومة. هذه هي القضية، وليس أي أمر آخر.

بعد عشرين عاماً على توقيعه

اتفاق أوسلو بين عبء القيود والالتزامات والمخارج المتاحة

حسن جبر

قبل عشرين عاماً، وفي احتفالات كبيرة بحضور أطراف دولية مؤثرة، وقّع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقية سلام "انتقالية" حملت اسم المكان الذي تم التفاوض فيه سراً للتوصل إلى هذه الاتفاقية "أوسلو".

ومنذ الإعلان عن الاتفاقية بعد مفاوضات سرّية من الجانبين برعاية نرويجية ومباركة أميركية وغربية، اختلفت الأطراف الفلسطينية حولها ما بين مدافع يرى أنها بداية تحقيق الحلم الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، وبين معارض لها يعتبرها تفريطاً بجزء من الحقوق والثوابت الوطنية التي لا يملك أحد حق التصرف بها، فضلاً عن كونها مكّنت إسرائيل من التقدم في مشروعها الاستيطاني على الأرض، وأغلقت الطريق أمام إمكانية تحويل مشروع الحكم الذاتي وفق اتفاقية أوسلو إلى دولة.

ومنذ ٢٠ عاماً، جرت في دهاليز السياسة الفلسطينية مياه كثيرة، وظل السؤال الأبرز هل لا تزال اتفاقية أوسلو وملحقاتها قائمة، أم أن الحقائق على الأرض، لاسيما من حيث نتائج السياسة الإسرائيلية، جعلتها طياً منسياً؟ ماذا تقول الفصائل التي طالما اشتبكت حولها وانتقدتها أو دافعت عنها؟ وكيف يتعامل الفلسطينيون مع الأمر الواقع الذي ترتّب على مسار أوسلو، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من خلال السلطة الوطنية واستمرار تبني خيار المفاوضات الثنائية المتواصلة، وإن بشكل متقطع، حتى الآن؟ هل نمزق الاتفاقية، ونحل السلطة الوطنية ونبني شيئاً جديداً، أم نتبنى إستراتيجية موجهة للخروج التدريجي من مسار أوسلو، عبر التحلل من القيود والالتزامات المفروضة بموجب الاتفاقية، بالتزامن مع إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها؟

وهل الاعتراف الأممي بعضوية الدولة المراقبة أزاح جانباً اتفاقية أوسلو وجعلها شيئاً من الماضي؟ وهل من خطوات قانونية وعملية يتوجب القيام بها على مستويات مختلفة لتعزيز هذا الاعتراف وتطويره؟

هذه الأسئلة وغيرها وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من ممثلي الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الذين اختلفت مواقفهم إزاء كيفية التعامل مع اتفاقية أوسلو بعد عشرين عاماً، كما اختلفت حولها فور الإعلان عنها.

مراجعة شاملة في سياق إنهاء الانقسام

وفي هذا السياق، أكد إبراهيم أبو النّجا، أمين سر حركة فتح في قطاع غزة، على "ضرورة تجاوز النقاش الدائر حول أوسلو، وعدم تبديد الكثير من الجهد والوقت فيه"، لافتاً إلى "أهمية تغيير كل شيء سيئ في اتفاقية أوسلو".

وقال أبو النّجا: لا فائدة من إعادة النقاش حول اتفاقية أوسلو الآن في الساحة الفلسطينية، حتى لا نفتح معارك جديدة بين الأطراف المختلفة، مشيراً إلى أن "مواجهة أوسلو لا تتم من خلال التصريحات والعنتريات وإلا ستبقى الاتفاقية دون تغيير، وبخاصة أن الأداء الفلسطيني لم يكن على مستوى القدرة على تغيير مرجعية أوسلو وما ترتب عليها من اتفاقات والتزامات".

وأضاف: إن الحد الأدنى المطلوب توفره من أجل تغيير "أوسلو"، هو إنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية وعدم تكريسه من خلال الإبقاء على كيانين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونوه أبو النّجا إلى "أهمية إنجاز الوحدة الوطنية، ومن ثم طرح كل الأمور على الطاولة بعيداً عن النزاعات والمعارك الجديدة بين أبناء الشعب الواحد"، مؤكداً أن "هناك خلافاً قديماً حول تقييم اتفاقية أوسلو، ويجب ألا تعاد إثارة الخلاف من جديد، على الرغم من الإقرار بوجود الكثير من العيوب في هذه الاتفاقية".

وقال: ليس هناك جدوى من وراء إعادة مناقشة الاتفاقية بحد ذاتها، إذ أن المطلوب هو إجراء مراجعة شاملة لكل ما حدث بعد توقيع الاتفاقية، وذلك في سياق جهد وطني يركّز على تعزيز الوحدة الوطنية.

وكان أحمد قريع "أبو علاء"، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحد مهندسي اتفاقية أوسلو، قال في حوار مع صحيفة معاريف الإسرائيلية نشرته يوم ٣٠ آب/أغسطس الماضي، إنه "حزين جداً" لأنه بعد عشرين سنة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، فإن هذا الاتفاق الذي كان يفترض أن ينفذ في غضون خمس سنوات، "اختفى"، محذراً من أنه "على الأرض يأخذ الحل في الابتعاد".

الخروج من مسار أوسلو بأقل الخسائر

من جانبه، اعتبر القيادي في حركة حماس الدكتور يحيى موسى في بداية حديثه لـ"آفاق برلمانية"، أن "اتفاقات أوسلو كانت أكبر خديعة من قيادة منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وتم خلالها تجاوز كل المحرمات الوطنية، وأثبتت الأحداث أنها اتفاقات فاشلة أدّى التعامل معها إلى تفكك المشروع التحرري الفلسطيني".

وشدد موسى على أهمية "إعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة بعيداً عن اتفاقات أوسلو وملحقاتها"، لافتاً إلى أن "ما يمنع ذلك هو استمرار قيادة حركة فتح في الهروب إلى الأمام، وعدم الرغبة في تقويم المسار الوطني حتى لا تظهر هذه العملية أخطاءها، وتضطر لمواجهة أصحاب المصالح والمستفيدين من اتفاقات أوسلو".

ونوه إلى "ضرورة تحقيق توافق داخلي في البيت الفلسطيني على أن مسار اتفاقات أوسلو كان مساراً كارثياً يتوجب الخروج منه ضمن حوار وطني شامل، وبحيث يتم الخروج منه بأقل الخسائر الممكنة".

وقال: إن هذه عملية حوارية ينبغي أن نتوافق خلالها حول كثير من القضايا ذات العلاقة.

وجوابا عن سؤال حول ما إذا كانت دعوة رئيس حكومة غزة إسماعيل هنيّة حول توسيع المشاركة في إدارة قطاع غزة، تأتي في سياق الخروج من مسار أوسلو، بما في ذلك إمكانية إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، أكد موسى الذي كان أدلى بتصريحات مشابهة، أن "دعوة هنيّة تأتي ضمن مشروع أوسع وأكبر، وليس فقط إدارة قطاع غزة"، منوهاً إلى أنها تطرح في إطار التصدي للتحديات القائمة أمام الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية كقضية تحرر وطني.

وقال موسى: قطاع غزة جزء من الحالة الوطنية العامة التي تتطلب استنهاض المشروع الوطني، الذي يجب أن يتمركز الآن في غزة، مع إطلاق انتفاضة شاملة في الضفة الغربية، يلعب فيها قطاع غزة دوراً مسانداً بأقصى طاقته.

"أوسلو" لم تقرب الفلسطينيين من أهدافهم الوطنية

أما القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كايد الغول، فقد نوه إلى "أهمية استخلاص العبر من اتفاقية أوسلو بعد مرور عشرين عاماً على توقيعها دون أن نقترب خلالها قيد أنملة من تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني".

وقال الغول: لقد مكّنت اتفاقية أوسلو دولة الاحتلال من تعميق احتلالها للأرض الفلسطينية، وزيادة الاختلال في ميزان القوى لصالحها عبر الاندفاع في محاولة فرض الوقائع بقوة السلاح والاستيطان والتهويد، مستفيدة من الدعم الذي يقدمه الراعي الأميركي لتحويل الاتفاقات المبرمة إلى مجرد اتفاقات والتزامات أمنية تقيد الشعب الفلسطيني، في حين تتنصل دولة الاحتلال من أية التزامات، بما في ذلك تلك التي يلزمها بها القانون الدولي كقوة احتلال.

وأكد أن "الواقع القائم حالياً يقول إن اتفاقية أوسلو لم تقربنا من تحقيق أهدافنا، وبقيت سلاحاً بيد الاحتلال لتنفيذ ما يريد".

وأضاف: كان من الضروري أن يتم الإعلان بعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو، أي مع نهاية الفترة الانتقالية، عن انتهاء العمل بها وإعلان الدولة الفلسطينية وبناء إستراتيجية كفاحية ووطنية موحدة.

وشدد على "أهمية إجراء وقفة تقييم ومراجعة مسؤولة تنطلق من تقييم اتفاقية أوسلو وملحقاتها، ومغادرة مربع الأوهام بشأن إمكانية تحقيق شيء عن طريق التمسك بهذه الاتفاقات تحت شعار أنه لا خيار أمامنا سوى أوسلو. وهو الأمر الذي يفرض علينا أن نفتح الطريق أمام الخيارات الأخرى، ونحمّل الأمم المتحدة مسؤولية مرجعية المفاوضات، وبحث الآليات الخاصة بتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة".

ونوه إلى أن "الاستمرار في السياسة نفسها واستكمال التفاوض على الأسس ذاتها، بدلاً من التوافق على إستراتيجية جديدة للنضال الوطني الفلسطيني، لن يقود إلا إلى تمكين دولة الاحتلال من استكمال مخططاتها.

ربح صافٍ لدولة الاحتلال

من جانبه، أشار طلال أبو ظريفة، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى أن "حصيلة ٢٠ عاماً من أوسلو كانت ربحاً صافياً لدولة الاحتلال، وخسارة كبيرة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية". وقال: عندما انتهت الفترة الانتقالية المحددة لاتفاقية أوسلو العام ١٩٩٩، طرحنا أهمية إعلان قيام دولة فلسطين على الأراضي المحتلة العام ٦٧، إلا أن ذلك لم يتم، الأمر الذي أسهم في إلحاق مزيد من الأضرار بالقضية الفلسطينية.

وأكد أبو ظريفة أن "الاعتراف بالدولة الفلسطينية بصفة مراقب في الأمم المتحدة يعطي القضية الفلسطينية الوسيلة والأداة لتجاوز أوسلو، بعد أن تم تحديد حدود الدولة ضمن حدود العام ٦٧، واعتبار كل ما هو قائم ضمنها من احتلال غير شرعي، مع أهمية تحويل السلطة الوطنية إلى أداة كفاحية لمنظمة التحرير الفلسطينية".

ونوه إلى "ضرورة تعزيز المقاومة الشعبية والتوجه إلى المؤسسات الدولية بما يمكّن الشعب الفلسطيني من وضع إسرائيل في إطار المحاسبة من قبل المجتمع الدولي على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني".

وشدد على أن "اتفاقية أوسلو انتهت، والمطلوب التخلص من قيودها، وبخاصة بروتوكول باريس الاقتصادي، وتعزيز دور السلطة الكفاحي". وقال: بات من غير المعقول أن نواصل التمسك بالاتفاقات الموقعة، في حين يتنصل الاحتلال منها ولا يعيرها أدنى اهتمام.

كما جدد أبو ظريفة التأكيد على ما جاء على لسان بعض من سبقوه بشأن ضرورة العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، مشيراً إلى أن "الحركة الوطنية لم تمر بأزمة مثل التي تمر بها هذه الأيام".

وقال: إن إنهاء الانقسام سيكون مدخلاً لصياغة إستراتيجية كفاحية لمجابهة الاحتلال وسياساته وعدم الاستجابة للضغوط الإسرائيلية الأميركية.

مجلس تأسيسي انتقالي للدولة الفلسطينية

بدوره، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، "إن الأمر الملح الآن، وبعد مرور عشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو، هو أن يتم وقف المفاوضات الجارية والانسحاب منها والتمسك بموقف الإجماع الفلسطيني المطالب بوقف الاستيطان، وإقرار دولة الاحتلال بحدود الرابع من حزيران ٦٧".

وأكد العوض على "ضرورة وضع خارطة طريق فلسطينية داخلية تقوم على محاور عدة، تشمل الاستفادة من حملة التضامن الدولي والعربي مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، والإسراع في تعزيز المقاومة الشعبية على أسس حقيقية، وتشكيل قيادة موحدة لها، والعمل على إنهاء الانقسام بأسرع وقت ممكن".

وطالب بالتوافق على "اعتماد مرحلة انتقالية تستمر لمدة عام مثلاً، يتم خلالها تشكيل مجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية كمرحلة انتقالية، بحيث يتكون من أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير والمجلس التشريعي وشخصيات وكفاءات وطنية متوافق عليها لقيادة المرحلة القادمة، حتى تتهيأ الظروف لإجراء انتخابات موحدة".

ودعا العوض إلى اعتبار "شعار المرحلة المباشر هو تحقيق الاستقلال الفوري لدولة فلسطين، وإنهاء الاحتلال عن أراضيها، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، والتمسك برفض المفاوضات في ظل الاستيطان واستمرار إسرائيل في رفض مرجعية القرارات الدولية، مع الاستناد في مواجهة التحديات والضغوط إلى حقيقة الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية وحدودها وعاصمتها القدس، وعدم العودة إلى مربع التفاوض حولها".

وقال: من دون هذه الطريق ستكون الأمور معقده وشائكة، الأمر الذي يستدعي من السلطة الوطنية أن تبدأ التعامل مع العالم كدولة وليست كسلطة تحكمها اتفاقية أوسلو وملحقاتها، ومن ضمن ذلك إعادة النظر في الاتفاقات الموقعة كافة، بما يضمن تغيير مضمونها والقفز عن الالتزامات والقيود التي تفرضها اتفاقية أوسلو".

ولم يختلف موقف محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، كثيراً عن سابقيه، إذ أكد أن "الواقع على الأرض تجاوز اتفاقية أوسلو"، مذكراً بأن "الرئيس الراحل ياسر عرفات دفع حياته ثمناً للسياسة التي قامت على أساس تنفيذ هذه الاتفاقية".

وقال: اتفاقية أوسلو انتهت واقعياً، بعد أن أصرت إسرائيل على التنكر الدائم لها، مع محاولة دفع الجانب الفلسطيني للبقاء أسيراً للقيود والالتزامات التي تتضمنها، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة القفز عن أوسلو، مع تعزيز النضال الدبلوماسي واستكمال طريق اعتراف المؤسسات الدولية بالدولة الفلسطينية، إلى جانب استكمال النضال الشعبي ضد الاستيطان والجدار.

السياسة الفلسطينية والخيارات المتاحة لتغيير "قواعد اللعبة"

يوسف الشايب

من أبرز القواعد التي التزم بها الجانب الفلسطيني، منذ دورة المجلس الوطني في الجزائر العام ١٩٨٨، التخلي عن الكفاح المسلح، من خلال نبذ "العنف"، والالتزام بالتوصل إلى تسوية سياسية عبر المفاوضات، التي انطلقت في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١ وقادت إلى الاعتراف بإسرائيل مقابل اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وغير ذلك من قواعد وأسس باتت تحكم الإطار التفاوضي الثنائي منذ توقيع اتفاق أوسلو قبل عقدين.

وما بين مراجعة التجربة والخيارات المتاحة لتغيير "قواعد اللعبة" التي التزم بها الفلسطينيون منذ ما قبل أوسلو، وفي ضوء استمرار التراجع عن المطالب والشروط الفلسطينية الرئيسية للبدء في المفاوضات، تطرح التساؤلات التالية: هل يمكن تغيير قواعد ومرجعيات وإطار العملية التفاوضية التي بدأت منذ مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، ومن ثم من خلال مسار أوسلو، دون إعادة مراجعة قواعد الموقف الفلسطيني التي تم تبنيها في العام ١٩٨٨، والتي لا تزال تحكم السياسة الفلسطينية حتى اليوم، وتشكل أحد أسباب المأزق الراهن، بما في ذلك استمرار الحفاظ على شكل ودور ووظائف السلطة الفلسطينية كأحد مكونات بقاء الوضع الراهن على حاله؟

مراجعة وخطوات وحلول

يرى د. عزمي الشعيبي، مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، والنائب السابق في المجلس التشريعي، أنه لا بد لأية مراجعة للبرنامج الوطني واستخلاص العبر مما وصفه بـ"تآكله"، أن تأخذ بعين الاعتبار واقع التجمعات الفلسطينية، لافتاً إلى أنه "من غير الحكمة اعتماد أسلوب نضالي واحد كخيار إستراتيجي، بل الاتفاق على تنفيذ برنامج وطني يمثل القواسم المشتركة، آخذين بعين الاعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية عبارة عن جبهة وطنية، حيث لا مناص من المقاومة للمشروع الإسرائيلي، لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني".

وقال الشعيبي: الأشكال المتنوعة للمقاومة الشعبية من شأنها أن تتيح لكل تجمع فلسطيني أن يطور أو يمارس ما يتناسب واحتياجاته الخاصة، وخصوصيته في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وفيما لا يتعارض مع العمل على التواصل والتكامل مع التجمعات الفلسطينية الأخرى، باعتبار أن الفلسطينيين، أينما كانوا، هم شعب واحد.

وفي سياق مراجعة التجربة، قال الشعيبي: بعد الانسحاب القسري للقيادة الفلسطينية من بيروت العام ١٩٨٢، وعمل دول عربية على تجفيف مواردها المالية، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها لتبني وسيلة التفاوض السلمي للوصول إلى حل سلمي، أو تسوية سياسية للصراع بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢ و٣٣٨، وتم التعبير الجلي عن ذلك في دورة المجلس الوطني بالجزائر العام ١٩٨٨، ما عكس موقفاً فلسطينياً جديداً مفاده الاستعداد لتبني إستراتيجية جديدة نقلت بوسائط عدة إلى الجانب الأميركي والاتحاد الأوروبي، وبشكل غير مباشر للجانب الإسرائيلي، فيما بقيت غير واضحة لجموع الفلسطينيين".

ورأى أنه "بناء على تبني الإستراتيجية الجديدة، شاركت المنظمة في مؤتمر مدريد للسلام، وفقاً لأساس الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، بوفد مشترك مع الأردن ضم شخصيات تقيم في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأفضت لاحقاً إلى إبرام اتفاقيات أوسلو"، مشيراً إلى أن "الإستراتيجيات المؤقتة" كانت سمة العمل السياسي الفلسطيني ولا تزال، فلجوء الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى إستراتيجية الكفاح المسلح مؤقتاً، أو لجوء الرئيس محمود عباس من بعده إلى الشرعية الدولية ومؤسساتها، وفي كلتا الحالتين، كان لتحسين شروط المفاوضات، أو الضغط على الجانب الإسرائيلي للالتزام بتنفيذ اتفاق أوسلو.

وفيما يتعلق بتبني إستراتيجية المقاومة الشعبية، نوه الشعيبي إلى أن "العديد من فصائل العمل الوطني تبنى هذا النهج منذ سنين، لكنه لم يتحول إلى منهاج عمل، وبخاصة بعد أوسلو، بسبب مجموعة من العوامل التي رافقت قيام السلطة الوطنية بعد العام ١٩٩٤، حيث أن الغالبية من القيادات الوطنية وكوادرها العليا، انشغلت في الحصول على حصتها من السلطة ومغانمها، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من الفلسطينيين لم يلمسوا وجود قيادة حقيقية مخلصة لإستراتيجية المقاومة، بما فيها الشعبية".

وشدد على أن "استعادة مصداقية شعار المقاومة على المستوى الشعبي وتبنيه كإستراتيجية حقيقية، تتطلب إعادة النظر في شكل السلطة الوطنية، والامتيازات التي تمنح للوظائف العليا فيها على المستويين الأمني والمدني، وإعادة النظر في المسميات والامتيازات، وترشيد الموارد، باتجاه توزيع الموارد والأعباء بين الجميع، وإجراء محاسبة جادة لأي مسؤول أساء استخدام الموارد العامة، إضافة إلى إعادة النظر في شكل السلطة ودورها، بعيداً عن انشغال شريحة بامتيازات السلطة، بحيث يكون على البقية الانهماك والانخراط في المقاومة الشعبية".

ودعا إلى إعادة النظر في تركيبة ووظيفة الحكومة الفلسطينية، عبر "إصدار قرار من منظمة التحرير باعتبارها حكومة السلطة الوطنية، وهي بالتالي يجب أن تكون حكومة وفاق وطني، بحيث تقوم على أساس جبهوي، وتكون مشاركة الأطراف الوطنية فيها على أساس توافقي، الأمر الذي يعني أن الانتخابات لا تستهدف إخراج طرف إلى المعارضة واستيلاء آخر على الحكومة".

وقال: أخطر ما يهدد النظام السياسي في شقيه القيادي والتمثيلي أن يفهم كل من حركتي حماس وفتح أن هدف الانتخابات تحديد الجهة التي تقود السلطة أو المنظمة وتمثل الشعب الفلسطيني، وبالتالي تتحول أية انتخابات قادمة إلى صراع على التمثيل، كما جرى الصراع على السلطة العام ٢٠٠٦.

ولفت الشعيبي إلى أنه "قبل الدخول في تفاصيل إعادة بناء منظمة التحرير وإصلاحها، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخاصة لقطاع غزة، الذي يتطلب معالجة خاصة، ولا بد أيضاً من إعادة هيكلة الحكومة بحيث تُشكل من عدد محدود من الوزارات ذات الطبيعة الخدمية، وإجراء الانتخابات المحلية على أساس التمثيل النسبي، وتشكيل وحدات جماهيرية على صعيد كل محافظة، تتشكل من رؤساء البلديات المنتخبين، وممثلي القطاعات والأطر الجماهيرية المختلفة، باعتبارها لجان توجيه وطني تتحمل مسؤولية تنفيذ برنامج المقاومة الشعبية على صعيد كل محافظة، بما في ذلك المناطق المصنفة (ج)".

وشدد على أن "إعادة بناء المنظمة تبدأ من خلال تشكيل قيادة وطنية من ممثلي القوى والأحزاب الفلسطينية والشخصيات الوطنية المستقلة، التي على استعداد للانخراط في إستراتيجية نضال كفاحية، باعتبارها هيئة إعادة البناء خلال فترة زمنية محددة، وعدم اعتبارها لجنة تابعة لمنظمة التحرير".. وقال: من غير المتوقع أن تتولد القيادات الجديدة إلا في إطار الصراع والكفاح والتصادم مع المشروع الإسرائيلي، بحيث يكون مركزه في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وأجنحته في مواقع تجمع الفلسطينيين الأخرى.

جبهة مقاومة شعبية

ومن بين الأطروحات اللافتة، ما تقدم به بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، حيث دعا إلى تشكيل جبهة موحدة للمقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، تكون "قاعدة لهذه المقاومة التي أثبتت فعاليتها في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي"، على حد تعبيره.

وأوضح الصالحي أنه يجب النظر إلى إبداعات المقاومة الشعبية، والعمل على تطويرها، وإيجاد أساليب جديدة لها كما يسير الأمر في القرى التي تقام في الأراضي التي ينوي الاحتلال مصادرتها، على غرار قرية باب الشمس.

ونوه إلى أن "الهدف الرئيسي الآن هو توسيع قاعدة المقاومة الشعبية لتصبح حالة جماهيرية كبيرة، تتسع للإبداعات كافة، لأن المشاركة هي جزء من هذه المقاومة التي يجب تطويرها وتعزيزها بالطرق الأنسب والأكثر نجاعة".

وأضاف الصالحي: ما طُبق على الأرض من أشكال هذه المقاومة الشعبية عن طريق إقامة القرى الفلسطينية مثل باب الشمس والكرامة، أوجد حالة إبداعية من حالات المقاومة الجماهيرية، التي تجمع العديد من التجمعات الشبابية والقوى الفلسطينية، مضيفاً: هناك تنسيق كان يجري بين القوى الفلسطينية في هذه القرى المقامة ومشاركة فعلية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى جبهة موحدة للمقاومة الشعبية تكون مكونة من القوى الفلسطينية والمؤسسات والمبادرات لتطوير هذا النوع من أشكال المقاومة.

غياب الإستراتيجية

واعتبر الكاتب والمحاضر الأكاديمي، ووزير الثقافة السابق، د. إبراهيم أبراش، أنه "في الحالة الفلسطينية يبرز غياب الإستراتيجية، من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت، والاختلاف حول الوسائل والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، وحول تحديد الهدف الوطني. وحتى مع القول إن الهدف هو الدولة، فإن غموضاً والتباساً يسود حول مفهوم وحدود الدولة ... هذا الغياب للإستراتيجية أدى إلى فشل معمم على الأصعدة كافة، كما أدى إلى حالة تيه سياسي تتخبط فيها كل مكونات النظام السياسي، وبخاصة بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة. لذا، فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدراً من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط، فالقدر محايد في الشؤون السياسية، وإسرائيل وإن كانت عدواً قوياً إلا أن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهته وليس تبرير عجزها بوجوده.

وأضاف أبراش في مقالة بعنوان "التيه السياسي الفلسطيني الجديد": الخلل يعود لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة، سواء إستراتيجية تعبر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها، أو إستراتيجية تعبر عن مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، لذا وفي ظل التباعد الزمني ما بين مرحلة التحرر الوطني، التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي، والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية، وعلى رأسها الانقسام والاعتراف بفلسطين دولة مراقب ... وفي ظل تعدد الإستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية، وفي جوهرها القضية الفلسطينية، فالأمر يتطلب إستراتيجية وطنية متعددة المسارات، لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني ولا مع متطلبات السلام، ولكن في الوقت نفسه تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي يؤسس على الاعتراف الأممي بفلسطين كدولة بصفة مراقب.

وتابع: بعيداً عن الشعارات الكبيرة والأيديولوجيات المخادعة والوعود البرّاقة، فإن العمل السياسي الفلسطيني، ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية، يشتغل دون إستراتيجية واضحة المعالم، ما أدى إلى حالة التيه السياسي المعممة، من المواطن العادي حتى المسؤول والقيادي، ومن السلطة وفصائل منظمة التحرير إلى حركة حماس، حيث أصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع.

وقال: حالة التيه نلمسها عند السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح، من خلال حالة الحيرة والتخبط ما بين العودة للمفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة، أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، ونلمسها في التضارب ما بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب، وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة، أو توظيف حركة حماس للانتفاضة للانقضاض على السلطة من جانب آخر، ونلمسه في التضارب ما بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة، وخشيتها من مصالحة قد تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى ... والتيه الناتج عن غياب الإستراتيجية نلمسه عند حركة حماس، فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة، وتارة ترفض المفاوضات وأية اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسؤول أميركي أو أوروبي، وأخيراً سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين، كما أنها تارة تتحدث عن المقاومة فيما هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة، بل وتتصدى لمن يريد المقاومة انطلاقاً من قطاع غزة، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، وتارة تقول إنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة، بل وتعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة، فترد الفصائل بالقول إنه لم يحدث اتفاق كهذا ... غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة، لأنه تيه من كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.

وخلص أبراش إلى أن "غياب الإستراتيجية المؤدي لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ليس خللاً ظرفياً عابراً، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفياً ... خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى، وإن بدرجات متفاوتة، ما يستدعي مراجعة إستراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية، ولا نستثني من ذلك أحزاب اليسار، ومؤسسات المجتمع المدني. الإستراتيجية الوطنية المطلوبة تتطلب التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات، دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن قطاع غزة، ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. من حيث المبدأ، فالإستراتيجية الوطنية المنشودة يجب أن تكون إستراتيجية حركة تحرر وطني ما دامت كل فلسطين تحت الاحتلال، وما دامت إسرائيل ترفض حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. إستراتيجية تحرر وطني لا تقطع مع كل الوسائل السلمية ومع الشرعية الدولية بغية تحقيق أهدافها، قوامها العودة لإستراتيجية المقاومة، وتجسيد الدولة الفلسطينية حسب القرار الأممي، وإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كما نصت مواثيق المصالحة، وإنهاء الانقسام المتجسد بوجود سلطتين وحكومتين في غزة والضفة.

في غياب الالتزام الإسرائيلي بمرجعية حدود العام ٦٧

خطة كيري .. مفاوضات ثنائية في ظلال المستوطنات

أحمد فراج

بعد انقطاع دام سنوات عدة بذلت خلالها الإدارات الأميركية المتعاقبة جهداً متواصلاً لإعادة إحياء عملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، نجح وزير الخارجية الأميركي جون كيري هذه المرة باستئناف المفاوضات الثنائية، بعد تراجع الجانب الفلسطيني عن أبرز مطالبه، في حين يرى سياسيون ومحللون أن الجانب الفلسطيني وافق على مقاربة كيري التي تضمنت مزيجاً من الترهيب والترغيب، لكنها خلت من تقديم أي ضمانات جدية بشأن ضرورة التزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان وبحدود العام ٦٧، الأمر الذي يفتح الطريق أمام إعادة استنساخ تجربة المفاوضات التي انطلقت قبل أكثر من عقدين.

كما طالبت القيادة الفلسطينية بضرورة أن يُحدد بشكل واضح الإطار الزمني لتلك المفاوضات، التي أعلن أنها سوف تستغرق ما بين ٦ - ٩ أشهر قبل أن تعود وزارة الخارجية الأميركية لتؤكد على أن هذا الجدول الزمني لا يتضمن مواعيد نهائية!

وبافتقار هذه المفاوضات إلى أي التزام إسرائيلي بمرجعية حدود العام ١٩٦٧، مع تصعيد سياسة الاستيطان والتهويد، في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى لصالح دولة الاحتلال داخل وخارج غرف التفاوض الثنائي، يصبح مشروعاً التساؤل عن الأسباب التي تدفع الرئيس محمود عباس إلى إعادة استئناف المفاوضات دون توفر إجماع وطني داعم لهذا الخيار، وما هي السيناريوهات المحتملة في ظل إصرار الحكومة الإسرائيلية على الدفع باتجاه التوصل إلى حل انتقالي يشكل "أوسلو ٢"، ولكن بشروط أكثر سوءاً وخطورة من "أوسلو ١"، مع تأجيل ملفات الحدود النهائية والقدس واللاجئين والمستوطنات، لصالح الموافقة على خطة إنعاش اقتصادي وسيطرة أمنية على مزيد من المناطق في الضفة الغربية.

"فتح": مرجعية المفاوضات حدود ٦٧

وفي سياق محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، ترى حركة فتح ضرورة استئناف المفاوضات، لاسيما مع وجود "ضمانات أميركية مكتوبة" تضمن في نهاية المطاف البدء في بحث قضايا الوضع النهائي التي تشمل ترسيم حدود الدولة والقدس وقضية اللاجئين.

وقال المتحدث باسم حركة فتح أحمد عساف، في حديث لـ"آفاق برلمانية": نعتبر أن المفاوضات جزء مهم من المقاومة التي يمارسها الشعب الفلسطيني لانتزاع حقوقه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أنها وسيلة مهمة لتحقيق تطلعات الشعب.

وأضاف عساف: المهم على ماذا نتفاوض؟ وعلينا أن نتمسك بالثوابت، وهي بحاجة إلى وحدة وطنية ورص الصفوف خلف الرئيس محمود عباس في مساعيه الهادفة لإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام ٦٧.

وفيما يتعلق بموقف الحركة من العودة إلى التفاوض ضمن ما طرحه وزير الخارجية الأميركية في جولاته الأخيرة في المنطقة، قال عساف: لقد شدد الرئيس خلال لقاءاته مع كيري على ضرورة إفراج سلطات الاحتلال عن كافة الأسرى القدامى الذين اعتقلوا ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، للبدء بأية مباحثات، كون قضية الأسرى تهم كل بيت فلسطيني، على أن يتم إطلاق أعداد من الأسرى على دفعات خلال عملية التفاوض، حيث جرى تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق إطلاق سراح الأسرى مع استمرار جولات التفاوض.

أما فيما يخص استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني، والتراجع عن مطلب تجميد الاستيطان قبل استئناف المفاوضات، فقد نوّه عساف إلى أن "الرئيس أكد على أن أساس عملية التفاوض يجب أن يكون مرجعية واضحة لها، بموافقة إسرائيلية، وهي حدود العام ٦٧، وهذا يعني أن كل ما هو موجود داخل هذه الحدود ملك للشعب الفلسطيني، وأن تكون خالية من المستوطنات".

وأضاف: نحن دولة في الأمم المتحدة على حدود العام ٦٧، وهذا يعني أن المستوطنات إلى زوال، فهي غير شرعية، وبالتالي فإن أراضي هذه الدولة يجب أن تكون خالية من المستوطنات.

وكان عضو اللجنة المركزية للحركة د. نبيل شعث، قال في تصريحات صحافية إن "الوسيط الأميركي غير قادر على الضغط على إسرائيل، وهي سبب لكل التعطيل والإشكالية في عملية السلام". وأضاف: "هناك شعور حقيقي بأنه لا يحدث أي تقدم في عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي، ولذلك نحن لا نستطيع الانتظار في مسألة الدفع باتجاه الاستفادة مما كسبناه من قرار قبولنا في الأمم المتحدة".

غير أن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي كان قد قال في تصريحات صحافية سابقة، إن أي عودة للمفاوضات دون تطبيق الالتزامات الإسرائيلية في خارطة الطريق، والمتمثلة في مرجعية عملية التفاوض، والأمن والحدود، ووقف الاستيطان، سيكون ثمنها غالياً جداً وكارثياً على المستوى الشعبي، مشدداً على أن كل الضغوط التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على القيادة الفلسطينية "لن تجدي نفعاً"، وعلى القيادة أن تبقى صامدة وتركز جل اهتمامها على تحقيق الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية.

وفيما يتعلق بضمانات العودة للمفاوضات، أشار الطيراوي إلى أن "القيادة لن تحصل على أي شيء، لأنه لا وجود لشريك في الجانب الإسرائيلي، كما أن القيادات في الأحزاب الإسرائيلية كافة؛ سواء من ينتمي لليمين أو الوسط أو اليسار، لا تجرؤ على التوقيع على اتفاق الحل النهائي ... وهناك معادلة بسيطة مفادها أن الجانب الإسرائيلي يستطيع أن يصنع سلاماً ولا يريد، وأن الجانب الفلسطيني يريد أن يصنع سلاماً ولا يستطيع حسب ما تريده إسرائيل".

"الشعبية" تطالب باعتماد إستراتيجية بديلة

وفي ظل إصرار الرئيس عباس على الذهاب بعيداً في طريق التفاوض دون الحصول على إجماع فصائلي على تلك الخطوة، جددت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية خالدة جرار التأكيد على موقف الجبهة الرافض لقرار استئناف المفاوضات، معتبرة ذلك "خطأً وخروجاً على الإجماع الوطني، وتراجعاً عن الالتزامات المعلنة أمام الشعب الفلسطيني".

وشددت جرّار، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، على أن استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني، لاسيما بالاستفادة من الغطاء السياسي الذي توفره المفاوضات، "سيهدد بشكل كبير الحقوق الفلسطينية، وسيعفي الإدارة الأميركية واللجنة الرباعية الدولية من مسؤولياتهما السياسية والقانونية والأخلاقية".

وأوضحت أن "قرار استئناف المفاوضات نتيجة الضغوط الخارجية، وفي ظل عدم تبني الإدارة الأميركية لموقف يطالب بوقف الاستيطان، وتعنت إسرائيل ومضيها في بناء جدار الفصل العنصري، واستمرار اعتقال آلاف الأسرى، ينطوي على أخطار مضاعفة"، منوهة إلى أن على القيادة الفلسطينية اعتماد إستراتيجية بديلة عن المفاوضات تستند إلى استمرار التوجه إلى مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة كافة، وبما يمكّن من ملاحقة ومحاكمة قادة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني".

ودعت جرار إلى "بناء إستراتيجية واحدة، وقيادة وطنية موحدة، وإقامة أوسع جبهة موحدة لإطلاق

مقاومة شعبية منظمة تُعزز صمود المواطنين على أراضيهم في مواجهة مخططات الاحتلال الهادفة إلى ترحيلهم عنها".

وحول ملف المصالحة، أكدت جرار على موقف الجبهة الشعبية الداعي إلى ضرورة إنهاء حالة الانقسام وإعادة اللحمة بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

"الديمقراطية": يجب العودة لقرارات الإجماع الوطني

وعلى الرغم من استمرار حالة الانقسام والتشتت التي تعاني منها الساحة الفلسطينية، يرى البعض أن على القيادة التمسك أولاً بخيار إنهاء الانقسام وتحقيقه على أرض الواقع، والحصول على إجماع وطني للذهاب إلى المفاوضات وفق مرجعيات وأسس واضحة تجعل من المفاوض الفلسطيني أقوى على طاولة المفاوضات. وفي هذا السياق، قال النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "إن إنهاء الانقسام كان شرطاً أساسياً للعمل من أجل الذهاب موحدين إلى المؤسسات الدولية"، مشيراً إلى أن "إعادة اللحمة الوطنية تعزز الموقف التفاوضي الفلسطيني".

وفيما يتعلق بقرار العودة للتفاوض برعاية أميركية، قال "أبو ليلى" في حديث لـ"آفاق برلمانية": إن أساس استئناف المفاوضات يجب أن يرتكز على اعتراف إسرائيل بمرجعية خطوط الرابع من حزيران ٦٧، ووقف الاستيطان، إضافة إلى إطلاق سراح قُدامى الأسرى.

وتابع: كان موقفنا -ولا يزال- أن على الفريق المفاوض أن يتمسك بقرارات القيادة الفلسطينية التي تحظى بالإجماع الوطني كشرط أساسي للعودة إلى طاولة المفاوضات، مؤكداً أن "موقف الإجماع الوطني يرفض استئناف المفاوضات على القاعدة السابقة، ويدعو إلى التمسك بضرورة استجابة الجانب الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية، التي تعد ضرورة ملحة للاستمرار في التفاوض.

شرعنة الاستيطان العقبة الأكبر

وحول النقاط الإيجابية في خطة كيري ومحتواها وما يمكن أن تحققه للشعب الفلسطيني، يقول المحلل السياسي د. سميح شبيب: من المعروف أن الهوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، هي عميقة ومتباعدة، وفي سبيل ردمها، بذلت جهود أميركية كبيرة، لاسيما منذ زيارة الرئيس باراك أوباما إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في آذار/مارس الماضي.

واعتبر شبيب في حديث لـ"آفاق برلمانية" أن "العقبة في طريق استئناف المفاوضات هي إسرائيل التي لا تزال تُشرعن الاستيطان وتتوسع به في عمق أراضي الدولة الفلسطينية، إضافة إلى استمرار حملات الاعتقال ورفض قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية".

وفيما يتعلق بالموقف الفلسطيني المطلوب في ظل عدم التزام إسرائيل بمرجعيات وأسس العملية التفاوضية، قال شبيب: القيادة طالبت بتحقيق العديد من النقاط، من أهمها إطلاق سراح الأسرى القدامى كافة، وأن تعلن إسرائيل أن مآل المفاوضات قيام دولة فلسطينية على حدود العام ٦٧، والتركيز على التفاوض بشأن ملف الأمن والأراضي بمنح السلطة مزيداً من السيطرة على الأراضي".

وتابع: على الولايات المتحدة أن تُمارس ضغوطها على إسرائيل، وهي على إدراك تام بمخاطر استمرار الاستيطان، وتهديده لمسار عملية التفاوض، وإلى أي مدى ستسهم السياسة الأميركية في ترسيم الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية، على أساس الإقرار بحل الدولتين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وأضاف: القيادة الفلسطينية قبلت أصلاً بقرارات الشرعية الدولية والبدء من حيث انتهت المفاوضات في الجولات السابقة، ولكن تبقى العقبة عند الحكومة الإسرائيلية التي من الممكن أن تُماطل في البدء بتنفيذ ما جاء في جعبة كيري، أو أن تفُشل جهوده تماماً، أو أن تسقط الحكومة الإسرائيلية ويُدعى لإجراء انتخابات جديدة قد تنتج شيئاً مغايراً عما هو موجود الآن في إسرائيل.

من جانبه، أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت د. سمير عوض، ضرورة أن تدرك القيادة الفلسطينية طبيعة وتأثير العوامل والبيئة المحيطة بعملية التفاوض، "لاسيما أن الرئيس أوباما كلف وزير خارجيته بالعمل في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على ملف المفاوضات، وذلك لكي يعفيه من الدخول في حملات ضغط على الأطراف التي تعيق التفاوض".

وأكد عوض في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن ما جرى على صعيد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، "لا يعني أن ذلك له أهمية على أرض الواقع، فهناك العديد من القرارات التي صدرت عن الجمعية العمومية وهي غير ملزمة لإسرائيل".

وقال: على القيادة الفلسطينية أن تجد حلولاً تفاوضية، لاسيما فيما تبقى من ولاية أوباما، والتجاوب مع كيري الذي يعمل لمنع البناء في المستوطنات خلال عملية التفاوض التي ستكون مرجعيتها حدود العام ٦٧، ومع إطلاق دفعات من الأسرى، وهذا في مجمله شيء جديد يمكن أن يُبنى عليه مستقبلاً في حال عدم تعنت الحكومة الإسرائيلية وإفشال جهود كيري نهائياً.

بعد تراجع فرص تشكيل حكومة توافقية، وتداعيات التطورات العربية

تضاؤل فرص تحقيق المصالحة ومخاوف من التسليم بإدارة الانقسام

عيسى سعد الله

يشعر الفلسطينيون اليوم أنهم باتوا أكثر بعداً عن تحقيق المصالحة الوطنية بعد انقضاء الفترة المحددة لتشكيل حكومة التوافق الوطني في ١٤ آب الماضي دون تشكيلها بما يفتح الطريق أما البدء بتنفيذ اتفاقات المصالحة.

وكما صدقت توقعات مبكرة لكثير من المحللين والسياسيين بشأن عدم إمكانية حدوث جديد بعد تاريخ الرابع عشر من الشهر الماضي كموعد نهائي لتشكيل الحكومة، بسبب حسابات سياسية وفئوية لدى حركتي فتح وحماس، فإن فرص تحقيق المصالحة بعد هذا الموعد تراجعت بشكل كبير أيضاً بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتصاعد حملات التحريض والاتهامات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس.

وعلى الرغم من حالة التشاؤم الراهنة، شدَّد عدد من السياسيين والمحللين في أحاديث لـ"آفاق برلمانية" على أهمية التقاط أية فرصة للخلاص من الواقع الفلسطيني الحالي، الذي تأثَّر سلباً بما يجري في المحيط العربي.

واعتبر البعض أن إعلان الرئيس محمود عباس عن تشكيل حكومة التوافق بحلول الرابع عشر من الشهر الماضي عبارة عن فرصة كان يتوجب استغلالها وعدم تفويتها رغم عدم وضوح بعض الجوانب وعدم استكمال تنفيذ باقي الملفات ضمن اتفاقات المصالحة. ويتوقع هؤلاء فتح صفحة جديدة من التوتر في العلاقة بين حركتي فتح وحماس.

وفي حين رفضت حركة حماس دعوات صدرت من حركة فتح في آب الماضي للمباشرة في تشكيل الحكومة والموافقة على إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر، فإن غالبية الفصائل، وعلى رأسها حركة فتح، رفضت في المقابل دعوة إسماعيل هنيّة، رئيس حكومة "حماس"، للمشاركة في إدارة قطاع غزة، واعتبرتها تعزيزاً للانقسام وإنقاذاً من الأزمة التي تعيشها الحركة الإسلامية عقب سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، فضلاً عن الضغوطات الداخلية.

دعوة "حماس" للمشاركة في إدارة القطاع

واعتبر بعض الفصائل أن ما يحدث في مصر وسوريا أضعف "حماس"، ما قادها للجوء إلى توجيه دعوات للفصائل للمشاركة في إدارة قطاع غزة، بطريقة من شأنها تعزيز الانقسام، من خلال إدارته بدلاً من إنهائه. كما رفضت حركة فتح دعوة هنيّة واعتبرتها تكريساً للحالة القائمة والتفافاً على الاتفاقيات الموقعة وإستراتيجية الوحدة الوطنية.

في المقابل، اعتبر الدكتور يحيى موسى، عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، أن "المشكلة التي تمثل التحدي الأكبر للشعب الفلسطيني تتمثل في الاحتلال، والخلاف الموجود في الساحة هو خلاف عميق مرتبط بكيفية التعامل مع هذا الاحتلال، بمنطق المقاومة أو بمنطق التفاوض"، مشيراً إلى "وجود انقسام عميق يعكس وجهتي نظر، لكن الجميع متفق على أن النجاح لا بد أن يتم من خلال الاتفاق على الأهداف الوطنية والبرنامج السياسي، وعلى إستراتيجية كفاحية، مع إعادة بناء الإطار المؤسساتي الجامع الذي يضم الكل".

ونوه موسى في حديث لـ"آفاق برلمانية"، إلى "عدم امتلاك الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة خطةً واضحةً المعالم تعبّر عن وجود مشروع تحرري واضح بقيادة واضحة وجامعة، ولذلك فإن أيَّ حديث في الفرعيات دون معالجة أسس المشكلة سيساهم في تعميق الانقسام".

وقال إن أي حديث صدر عن رئيس الوزراء في حكومة "حماس" أو غيره حول المصالحة "لا بد أن يوضع في إطار سياق وطني والشراكة السياسية وإعادة استنهاض الحركة الفلسطينية"، مضيفاً: إن عدم الجلوس وحل الإشكال الأساسي سيُبقي الجهود تراوح مكانها.

واتهم موسى الرئيس عباس بالاتفاق مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري على "تجميد المصالحة لأكثر من تسعة أشهر، وكذلك تجميد كل الخطوات الفلسطينية الأخرى ضد الاحتلال"، معتبراً أن "أي حديث عن المصالحة هو للاستهلاك المحلي بفعل ضغوط من أطراف خارجية، وعلى رأسها أميركا وإسرائيل".

بدوره، قال الدكتور حسن أحمد، الناطق الرسمي باسم حركة فتح في قطاع غزة، "إن عدم تشكيل حكومة التوافق في الرابع من الشهر الماضي يشير بشكل لا يقبل التأويل إلى عدم جاهزية حركة حماس لتحقيق المصالحة"، مضيفاً أن "دعوة هنيّة لتوسيع دائرة المشاركة في إدارة القطاع ستؤدي إلى توسيع الانقسام وتعزيزه وتكريسه، وهذا ما يرغب فيه الاحتلال".

وأضاف أحمد لـ"آفاق برلمانية" أن موقف "فتح" واضح، وهو "ضرورة الذهاب إلى تشكيل حكومة توافق وطني وتحقيق الشراكة الوطنية لإنجاز المهمات المحددة". وقال: لا يجوز لأي تنظيم أن يصادر رغبة الشعب في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

ونوه إلى أن "التعنت الإسرائيلي في المفاوضات، وخطورة التطورات الناجمة عن الأحداث العربية، يجب أن يكون دافعاً قوياً لإنجاز المصالحة".

وأكد أحمد أن "ذهاب الرئيس للمفاوضات لم يعطل المصالحة على الإطلاق لأن المفاوضات والمصالحة مساران مختلفان". وقال: إن الوحدة الوطنية هي الرسالة الواضحة للرد على المخاطر المترتبة على التداعيات الإقليمية الخطيرة.

انشغال الراعي المصري

من جانبه، لا يرى المحلل السياسي الدكتور مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، أيَّ أفق لتحقيق المصالحة بعد الفشل في تشكيل حكومة التوافق في الرابع من شهر آب الماضي، معللاً ذلك بضعف قوة "حماس" بسبب خسارتها لحليفها الرئيس المصري المعزول محمد مرسي ونظام الإخوان المسلمين، الذي فقد السلطة في مصر المجاورة، إضافة إلى تذرع الحركة بعودة الرئيس عباس للمفاوضات مع إسرائيل على الرغم من توقفها ثلاث سنوات واستغلالها في عدم القبول بتشكيل حكومة التوافق".

واستبعد أبو سعدة، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، حدوث لقاءات جدية بين حركتي فتح وحماس "لأن مصر بصفتها الراعي للمصالحة الفلسطينية منشغلة في معالجة مشاكلها الداخلية، ولا يوجد لديها الوقت لمتابعة هذا الملف، وبخاصة في ظل العلاقة المتوترة بين حماس والنظام المصري الجديد".

ويستبعد أبو سعدة حدوث تطور جديد في موضوع المصالحة، متوقعاً العودة إلى حالة التحريض المتبادل بين الطرفين، التي قد بدأت عملياً مع ظهور الأزمة المصرية.

وأوضح أن "حركة حماس لم تثق في نظام حسني مبارك، وكانت تتهمه بأنه لم يقف على مسافة واحدة من الطرفين، بل وكانت تشكك في نوايا الراعي المصري. أما في عهد الثورة، فقد تقدمت خطوات في اتجاه المصالحة ولكن ينتابها حالياً شعور بعدم الارتياح لدور النظام المصري الجديد".

وقال: إن "حماس" لن تكون مرتاحة لأية وساطة مصرية، ولديها شكوك، وبالتالي لن تقبل بالدخول في مصالحة وهي ضعيفة خوفاً من خسارتها.

دعوة الشباب للمبادرة إلى التغيير

ولكذلك الحال بالنسبة للنائب جميل المجدلاوي، العضو القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي يرى أن فرص تحقيق المصالحة في ظل المعطيات الحالية ضعيفة للغاية، مؤكداً في الوقت ذاته أن "المصالحة الوطنية هي مسألة ملحة وراهنة لا ينبغي تأجيلها".

وأوضح المجدلاوي في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "مواقف طرفي الانقسام لا تخلو من وتيرة النقد المتبادل والمتصاعد، الذي يتجاوز في بعض الأحيان حدود النقد الموضوعي الذي يبقي على التواصل بين هذين الطرفين".

واستشهد ببعض المواقف المتشددة لقياديين من الحركتين "ممن لم يتوانوا عن توجيه اتهامات للطرف الآخر والتقليل من أهميته"، مؤكداً أن "هذه المواقف لا تخدم تحقيق المصالحة والاتفاق على تشكيل حكومة التوافق".

وقال: إن تشكيل حكومة التوافق هو استحقاق نتيجة اتفاق بين حركتي حماس وفتح، ولكن لم يجرِ العمل من أجل تحويل هذا الاتفاق إلى حقيقة على أرض الواقع.

وحول تداعيات وتأثير التطورات في مصر وسوريا على تحقيق المصالحة، فضل المجدلاوي "أن يكون الحديث عن توافق فلسطيني وليس عن استقواء طرف على الآخر بمصالح إقليمية".

وحذّر من وجود "مخاضٍ شبابي يجب أن يأخذ دوره في إصلاح الأمور والأوضاع، ولكن هذا الجيل الشاب يقف عاجزاً عن إنهاء الانقسام في هذه المرحلة". ودعا الشباب إلى القيام بدورهم كما حدث في الدول العربية، إذا لم تتحقق المصالحة خلال المرحلة القريبة القادمة، مؤكداً أن "الشباب الفلسطيني ليس أقل شأناً من نظرائه من الشباب العرب الذين استطاعوا أن يغيروا أنظمة ويصنعوا ثورات ويقودوها".

تشكيل حكومة التوافق جزء من المصالحة

من جانبه، قال خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، "إن المصالحة ليست ترفاً أو فائض وقت عند حركتي فتح وحماس، بل هي واجب وطني وضرورة ملحة، ولا يمكن أن تستمر حالة الانقسام بهذه الطريقة".

وأكد البطش في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "موضوع تشكيل حكومة توافق لم يتحقق، ولا يمكن اختصار المصالحة بتشكيل حكومة وفاق وطني"، مشدداً على أن "عملية المصالحة هي رزمة واحدة من أجل الوصول إلى الوحدة على أساس برنامج وطني، ولكن مفتاح كل ذلك هو تشكيل حكومة توافق باعتبارها بداية لإنهاء الانقسام؛ أي أن تشكيل الحكومة هو جزء من المصالحة، ولكن لا ينبغي تشكيلها وترك باقي الملفات".

وقال البطش: المطلوب هو تطبيق اتفاق القاهرة، وتنفيذ كل البنود التي اتفق عليها، مذكراً بأن الاتفاقين الأخيرين في الدوحة والقاهرة كلّفا الرئيس عباس بتشكيل الحكومة، وكان عليه تشكيلها.

وشدد على أهمية التشاور، "وهذا يتطلب عقد لقاء عاجل للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية كي يناقش المسألة، ومن ثم يتم نقاشها في باقي الهيئات".

وحذّر من النظر إلى المصالحة من باب تداعيات الأحداث في مصر، معتبراً أن "الحديث عن ذلك مضر بالمصالحة، وربما يدفع حركة حماس لاتخاذ قرارات ومواقف سلبية".

وأكد البطش أن "المصالحة استحقاق وطني، ويجب إخراجها من إطار التجاذبات، كما أن المفاوض الفلسطيني نفسه لا يستطيع أن يكون قوياً بوجود الانقسام".

بدوره، قال يسري درويش، القيادي في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، "إن الأوضاع التي جرت في المنطقة، والتهديد بضرب سوريا، تتطلب من الكل الفلسطيني أن يعود إلى الخيار الوطني، لأن أحداً لا يستطيع مساعدة الجانب الفلسطيني في ظل انشغال العرب في مشاكلهم".

ودعا درويش إلى "الارتداد للوضع الفلسطيني، وبخاصة من قبل حركة "حماس"، حتى تتحقق الوحدة الفلسطينية"، مفضلاً "الخروج بمبادرة فلسطينية تدفع في اتجاه تطبيق المصالحة حتى تهدّئ من روع المواطنين".

وطالب بـ"تلقف دعوة رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنيّة بشأن الإدارة المشتركة لقطاع غزة، ليس لتطبيقها وإنما للتشاور مع حركة حماس، لأن كل الخطوات يجب أن تكون جماعية حتى لا يؤدي تطبيقها إلى تعزيز الانقسام وتكريسه".

وجدد درويش دعوته إلى النقاش العميق حول سبل تحقيق المصالحة، على الرغم من إعادة تكليف الدكتور رامي الحمد الله بتشكيل حكومة جديدة في الضفة، منوهاً إلى أنه كان يفضل "أن يعلن الرئيس عباس عن البدء بحوار لتشكيل حكومة التوافق بدلاً من إعادة التكليف، ولكن هذا واقع تفرضه الصعوبات".

وقال: لا يحق لحركة حماس أو أي طرف آخر التمسك بالفيتو على تحقيق المصالحة، لافتاً إلى أن "حركة الشعوب أقوى وأكبر بكثير من الفصائل". وتابع: إذا لم تستدرك الفصائل الاستجابة لمصالح الشعب ستدفع الثمن غالياً، وربما ستؤدي مواقف طرفي الانقسام المتعنتة إلى انتفاضة شعبية قد تذهب بالشعب الفلسطيني إلى وضع كارثي.

بعد انقضاء موعد ١٤ آب دون تشكيل حكومة التوافق الوطني

الضفة والقطاع بين لعبة الحكومات ومأزق الخيارات

أحمد ملحم

في الرابع عشر من الشهر الماضي انتهت "المدة القانونية" لحكومة تسيير الأعمال التي كلف الرئيس محمود عباس د. رامي الحمد الله بإدارتها عقب استقالته، ليعيد تكليف الرجل ذاته بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد إجراء المشاورات اللازمة.

استقالة الحمد الله من الحكومة في العشرين من حزيران الماضي جاءت بعد ١٨ يوماً من تشكيلها، لتثير عاصفة في النظام السياسي وتكشفت عورته التي لم تكن مخبأة بالأصل، والخلل الذي يعاني منه، حسب آراء المحللين والمتابعين.

وعلى الرغم من أن عمر الحكومة الرسمية التي أدت القسم أمام الرئيس لم يتجاوز ١٨ يوماً، فإن الحمد الله عمل تحت مسمى حكومة "تسيير الأعمال" لمدة ٥ أسابيع، ليحظى بالمدة الزمنية نفسها لإعادة تشكيل الحكومة، ليصل إجمالي المدتين إلى ما يقارب ١٠ أسابيع، أي نحو شهرين ونصف.

ويرى محللون أن الفلسطينيين لا يعولون كثيراً على تشكيل الحكومة الجديدة لمحدودية الهامش الذي سيعمل رئيسها تحت سقفه، وتداخل صلاحياته مع صلاحيات الرئيس ومستشاريه، حتى وإن تم الاكتفاء بمنصب نائب واحد لرئيس الوزراء في الحكومة الجديدة بدلاً من اثنين، وهما النائبان اللذان احتلا منصبين استحدثا بشكل "غير قانوني" في الحكومة السابقة.

ويأتي ولادة حكومة الحمد الله "الثانية"، كما كان حال "الأولى"، عبر عملية قيصرية بسبب محدودية الخيارات المطروحة أمام الرئيس، وبخاصة في ظل عودته للمفاوضات، وتجذّر الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وعدم التوصل إلى اختراق في ملف المصالحة يتيح تشكيل حكومة التوافق الوطني، والبقاء في إطار البرنامج الذي كرسه د. سلام فياض على مدار ٦ سنوات في العمل الحكومي.

حكومة جديدة بثوب قديم

الحمد الله سيصطدم بعد تشكيله الحكومة بما واجهه خلال ترؤسه الحكومة السابقة، وبما يعيد إلى الأذهان تجارب نظرائه في الحكومات المتعاقبة منذ استحداث منصب رئيس الوزراء العام ٢٠٠٣، من حيث التضارب بين صلاحياته وصلاحيات الرئيس، بعد تحول النظام السياسي من نظام رئاسي إلى نظام مختلط (رئاسي - برلماني)، وعودته للاقتراب بعد اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات مجدداً من النظام الرئاسي من دون تغيير القانون الأساسي لينسجم مع ذلك.

الكاتب والمحلل السياسي خليل شاهين حذر في تصريحات خاصة لـ"آفاق برلمانية"، من أنه دون تحديد صلاحيات كل من الرئيس ورئيس الحكومة ونائبيه، فإن الأزمة ستبقى قائمة، إلى أن تنفجر في وقت ما في ظل إمساك الرئيس من الناحية الفعلية بمعظم صلاحيات رئيس الوزراء، والعلاقة المباشرة بين الرئيس وعدد من الوزراء.

ويضاف إلى ذلك، أن حكومة رامي الحمد الله الجديدة، حتى وإن تشكلت على قاعدة "التسليم" نظرياً بهذه الحقيقة، فإنها سوف تصطدم في سياق أدائها لمهامها اليومية بأزمة الصلاحيات، التي تترافق أيضاً مع اتّهامات بافتقارها إلى الشرعية، في ظل تغييب المجلس التشريعي، واستمرار الانقسام، وانتهاء المدة القانونية التي تمنح الشرعية الانتخابية المحددة بـ ٤ أعوام لكل من الرئيس والمجلس التشريعي.

وينظر إلى الكثير من الإجراءات المتخذة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الانقسام باعتبارها إجراءات سياسية أكثر من كونها تلتزم بالقانون الأساسي، في ظل تعطل دور المؤسسة التشريعية. إذ لم تحصل حكومة الحمد الله على مصادقة المجلس التشريعي، كما كان حال حكومات سلام فياض طيلة ٦ أعوام، وهو ما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الحكومة المقالة في قطاع غزة.

السياسة فوق القانون!

وبرأي شاهين، فإن المعضلات أمام حكومتي الحمد الله، السابقة واللاحقة، لا تقتصر على "وضعها القانوني" في ضوء عدم حصولها على الثقة من المجلس التشريعي، وغياب آليات الرقابة والمساءلة في ظل عدم طرح برنامج حكومي يمكن أن يشكل أصلاً أساساً للتقييم والمساءلة، بل وطرأ عليها استحداث منصبي "نائبي رئيس الوزراء"، وتعيينهما بشكل مسبق من قبل الرئيس حتى قبل تشكيل الحكومة، ودون أن يحمل أيٌّ منهما حقيبة وزارية، وهو الإجراء الذي يعتبر مخالفاً للقانون الذي يتيح لرئيس الوزراء اختيار نائب واحد له من بين أحد الوزراء الذين يتولون حقيبة وزارية ليحل مكانه في حالة غيابه.

وقال نائب رئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، "إن كل الحكومات في الضفة أو القطاع منذ العام ٢٠٠٧ غير دستورية وغير شرعية، وتخالف الدستور الفلسطيني، لأنها لم تحصل على ثقة المجلس التشريعي".

فالقانون لم يعد له وجود في الوضع السياسي الفلسطيني، حسب الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، الذي نوه إلى أن "الرئيس والمجلس التشريعي فقدا شرعيتهما القانونية، فكيف الحال إذن بحكومة لم تحصل على مصادقة المجلس التشريعي ولا تخضع لمساءلته"؟!

واعتبر المصري أن هناك غياباً لأي شرعية في الحياة الفلسطينية في ظل غياب التوافق الوطني.

وكان رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، من كتلة "حماس" البرلمانية، أكد في تصريحات صحافية أن تشكيل حكومة جديدة دون المصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي "اختراق فاضح للقانون الأساسي الفلسطيني، وتجاوز خطير للشرعية الفلسطينية المتمثلة بالمجلس التشريعي".

وحدة وطنية في العتمة

في وضع كهذا، بات تشكيل حكومة توافق وطني خياراً أقرب إلى المستحيل في ظل الظروف الحالية، حيث تنصب جهود السلطة والرئيس على المفاوضات وانتظار متغيرات في الوضع العربي تضعف الإسلام السياسي عموماً، وحركة حماس خصوصاً، في حين تركز "حماس" جهودها على محاولة الخروج من الأزمة المتفاقمة التي تواجهها في ضوء الأحداث والمتغيرات الإقليمية، وبخاصة في مصر بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين، والتطورات في سوريا، وانعكاسات كل ذلك على دائرة تحالفات "حماس"، حسب ما يرى المصري.

تضاؤل إمكانية تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ازداد بعد مرور موعد الرابع عشر من آب الماضي، دون حدوث أي تطور أو اختراق في المصالحة، بل واستمرار مظاهر الانقسام التي تجلت بالتراشق الإعلامي بين الحركتين، والاعتقالات السياسية المتبادلة بين أجهزة الأمن التابعة للحكومتين في الضفة والقطاع، والارتباطات العربيّة والإقليميّة والدوليّة لحركتي فتح وحماس، وانشغال الراعي المصري لعملية المصالحة بأوضاعه الداخلية، وتوتر علاقته مع "حماس"، والعودة إلى دوامة المفاوضات مع إسرائيل، وانشغال "حماس" بتفكيك أزماتها المتفاقمة في ظل تأثير ارتدادات التطورات العربية عليها، ما يعني أن المصالحة ستبقى في دهاليز العتمة إلى أجل غير مسمى.

تلويح بانتخابات دون توافق

وحسب مراقبين، فإن مجمل هذه التطورات تضعف الجهود للتغلب على الانقسام، وتفتح المجال أمام حركتي فتح وحماس للتلويح بخيارات "مؤلمة" للتعامل مع الطرف الآخر، حسب تصريحات بعض المسؤولين. فقد أعلن أن الرئيس عباس وحركة فتح، وبعد تكليف الحمد الله بتشكيل حكومة جديدة، يدرسان خيارات عدة للتعامل مع حركة حماس، التي بدورها طرحت من خلال رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنيّة مبادرة غير مكتملة المعالم لتوسيع المشاركة في إدارة شؤون قطاع غزة.

وتلوّح بعض أوساط حركة فتح بخيار الدعوة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على الرغم من رفض حركة حماس المشاركة فيها، وهو ما أكده أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح أمين مقبول عقب زيارته قطاع غزة، حين أكد أنه في حال رفضت "حماس" الانتخابات، "ربما نلجأ في حينه لخيارات صعبة ومؤلمة نأمل ألا نصل إليها".

بدوره، نفى عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير تيسير خالد لـ"آفاق برلمانية" أن يكون قد تمت دراسة إقصاء قطاع غزة من الانتخابات، مستبعداً أن يتم إجراؤها مع استثناء أي طرف من الأطراف، في حين اعتبر الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، القريب من "حماس"، أن "إجراء الانتخابات دون مشاركة حماس، جريمة كبرى ... وفي حال أجريت فإن ذلك سيعتبر "ترسيخاً واضحاً للانقسام الفلسطيني وللفصل بين أبناء الوطن الواحد".

ورأى القيادي في حركة فتح نبيل عمرو، أن "السلطة أمامها خيار إجراء انتخابات في جميع محافظات الوطن، بما في ذلك قطاع غزة، على الرغم من رفض حركة حماس المشاركة فيها، وفق نظام القوائم، بحيث يتم ضمان مشاركة أشخاص مستقلين من قطاع غزة في القوائم"، واصفاً ذلك بـ "الحل الأمثل" الذي يضمن مشاركة القطاع والضفة معاً.

غزة .. كيان متمرد

ومن بين الخيارات "المؤلمة" -حسب وصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد- التي قد تلجأ إليها السلطة الفلسطينية للتعامل مع قطاع غزة، إضافة إلى إجراء انتخابات دون توافق وطني، إعلان قطاع غزة "إقليما متمرداً"، أو التلويح بتمرد شعبي تارة، أو خيار الحسم العسكري تارة أخرى، وهو خيار مستبعد إن لم يكن مستحيلاً.

وقد نفى مقبول خلال زيارته الأخيرة إلى غزة أن يكون من بين هذه الخيارات إعلان قطاع غزة "إقليماً متمرداً"، وقال "هذا ليس مطروحاً على أجندة القيادة الفلسطينية، وما تم الحديث عنه بهذا الصدد لا يمثل القيادة، ولم يناقش هذا الموضوع على طاولة القيادة في اللجنة المركزية أو المجلس الثوري". غير أن الصواف لم يستبعد إقدام السلطة على إعلان قطاع غزة "إقليماً متمرداً" في ظل المناكفة السياسية بين "فتح" و"حماس".

"حماس" وخياراتها

على وقع الخيارات التي تدرسها السلطة الفلسطينية للتعامل مع قطاع غزة، لم تغب المبادرات والخيارات عن طاولة الحكومة المقالة و"حماس" في قطاع غزة. فقد طرح هنيّة دعوة سياسية أراد من خلالها سحب البساط من تحت أقدام حركة فتح، وربما عدد آخر من الفصائل، من خلال المشاركة في إدارة قطاع غزة، وصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانطلاق قطار الانتخابات المحلية والنقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه الدعوة من الحكومة المقالة لاقت رفضاً قاطعاً من حركة فتح وبعض الفصائل التي اعتبرتها محاولة من حركة حماس للهروب إلى الأمام وإدارة الانقسام بدلاً من إنهائه، في حين لاقت ترحيبا حذراً من فصائل أخرى، حيث رحبت حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية بالدعوة واعتبرتاها "مدخلاً إيجابياً" لتحقيق المصالحة إن تم وضعها في إطار رؤية توافقية أكثر شمولية لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

واعتبر المصري أن دعوة هنيّة "يمكن أن تكون مناورة، إلا أن إطلاقها في هذا الوقت بالذات يدلّ على أن حماس تحاول أن تجد مخرجاً من الورطة الشديدة التي تشهدها هذه الأيام"، داعياً الفصائل إلى مساعدة "حماس" على إيجاد المخرج، "لأن عدم وجوده سيدفع ثمنه قطاع غزة برمته، والفلسطينيون جميعاً"، منوهاً إلى أن الواقع الصعب الحالي يجعل إدارة الانقسام والتقليل من أضراره على طريق إنهائه أقل سوءاً من تعميقه ومن الدعوات التي تطلقها بعض الأصوات مثل إعلان قطاع غزة "إقليماً متمرداً"، أو إجراء انتخابات بمن حضر في الضفة الغربية من دون قطاع غزة. كما دعا إلى تنظيم حوار وطني شامل يستهدف بلورة إستراتيجية أو إستراتيجيّات فلسطينيّة لمواجهة التحدّيات والمخاطر الجسيمة التي تهدد القضيّة الفلسطينيّة والاستفادة من الفرص المتاحة إن وجدت.

رغم أن القانون الأساسي حدد صلاحيات كلٍّ منهما

سياسيون ومحللون: الغموض في طبيعة النظام السياسي يغذّي النزاع على صلاحيات رئيسَيْ السلطة والحكومة

خليل الشيخ

في العام ٢٠٠٣ تم استحداث منصب رئيس الوزراء على أثر ضغوط خارجية على السلطة الوطنية والدعوة إلى إجراء إصلاحات على النظام السياسي، إذ تم تعديل القانون الأساسي ليتوافق مع استحداث المنصب، وقد دعم الرئيس محمود عباس، حينذاك، تطبيق هذه الإصلاحات، وتمتع بصلاحياته كرئيس للحكومة وفق تعديلات القانون الأساسي. ولكن بعد الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة حماس في العام ٢٠٠٦، وسيطرتها على قطاع غزة، وحدوث الانقسام السياسي، بدأ الرئيس اتّخاذ إجراءات أفضت إلى توسيع صلاحياته، بما في ذلك تحويل تبعية بعض المؤسسات غير الحكومية إلى مؤسسة الرئاسة، والسيطرة على ملف الخارجية والملف الاقتصادي وتقليص صلاحيات رئيس الحكومة إلى حد ما، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنازع على بعض الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة في عهد د. سلام فياض.

انتهى الحديث عن النزاع على الصلاحيات باستقالة فياض قبل فترة وجيزة، لكن الاستقالة المبكرة لرئيس الحكومة الحالي د. رامي الحمد الله أظهرت استمرار النزاع، لاسيما بعد القيام بتعيين نائبين لرئيس الحكومة.

نزاع تصاعدي

وقال الدكتور عزمي الشعيبي، مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، إن "العلاقة بين رئيس السلطة محمود عباس ورئيس الحكومة السابق سلام فياض اتسمت بالتنازع على الصلاحيات بالتدريج، ومنذ بداية تولي فياض رئاسة الحكومة، وسارت باتجاه تصاعدي إزاء قضايا في إدارة الشأن العام، وأحياناً التنازع على الصلاحيات، حيث تطور ذلك في العام الأخير من ترؤس فياض الحكومة، وأصبح هذا التنازع شبه علني".

وأضاف الشعيبي في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن المراقبين لاحظوا أن هناك خلافاً في وجهات النظر ذات العلاقة بالشأن المالي، وفي العلاقات الخارجية للسلطة مع إسرائيل، ومع الدول المانحة والمجتمع الدولي.

وأوضح أن "هذا النزاع على الصلاحيات وصل أيضاً إلى إلحاق تبعية المؤسسات التنفيذية، وبشكل خاص المؤسسات غير الوزارية كصندوق الاستثمار، وهيئة الإذاعة والتلفزيون على سبيل المثال، لمؤسسة الرئاسة، وكذلك حول تبعية المؤسسات الأمنية وبعض الوزارات الحساسة كالشؤون الخارجية، حيث رأى الرئيس ضرورة تبعية وزارة الخارجية لمؤسسة الرئاسة".

ونوه إلى أن "القانون الأساسي حدَّد صلاحيات كل منهما، وليس من صلاحيات الرئيس تعيين أحد داخل الحكومة، فرئيس الحكومة هو الذي يختار وزراءه بعد أن يكلفه رئيس السلطة بذلك، وفي نصوص القانون الأساسي ما يكفي لتأكيد ذلك وتوضيحه".

وعقّب في سياق حديثه على التطورات التي رافقت حكومة الحمد الله، قائلاً: إن المراقبين تفاجأوا بوجود تدخل في تشكيل الحكومة من قبل مؤسسة الرئاسة، حيث بقيت حكومة سلام فياض السابقة كما هي مع إضافة نائبين لرئيس الوزراء الجديد بدرجة وزيرين أساسيين، حيث حددهما الرئيس كنائبين لرئيس الحكومة في مجالي العلاقات الخارجية والاقتصاد.

واعتبر أن "تعيين هذين النائبين لرئيس الحكومة جاء في أعقاب قيام مؤسسة الرئاسة باستسهال انتهاك التشريعات وبنود القانون الأساسي، إذ تم ذلك في مرات سابقة، ويقوم مستشارون سياسيون محيطون بالرئيس بتبرير هذه الخروقات، حيث أنهم عكفوا على تبرير هذه القرارات المخالفة للقانون الأساسي في ظل مرحلة غاب عنها عمل المجلس التشريعي".

وقال الشعيبي: كل ذلك جاء ضمن التنازع على الصلاحيات الذي بدأ في ظروف استثنائية عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، وتفاقم ذلك عقب الانقسام في العام ٢٠٠٧، حيث جرى توسيع مهام الرئيس بطريقة ملفتة، مع استمرار وضع المؤسسات العامة تحت مسؤولية مؤسسة الرئاسة، لمنع حركة حماس من الإمساك بمراكز اتّخاذ القرار في كل المجالات.

وأضاف: كان من المفترض أن يتم التوقف عن ذلك وإعادة الأمور إلى نصابها بعد أن أقال الرئيس حكومة إسماعيل هنيّة، وإنشاء حكومة جديدة ترأسها الدكتور سلام فياض، لكن لا شيء منذ ذلك حدث.

وتابع: الرئيس عباس كان يصارع من أجل الحصول على صلاحياته كرئيس للحكومة في عهد الرئيس الخالد ياسر عرفات، إلى أن تمكن من ذلك وفق القانون الأساسي الذي منح هذه الصلاحيات لرئيس الحكومة، إلا أنه تحت تأثير مراكز النفوذ في حركة فتح، وأحياناً ضغوط من قبل مراكز النفوذ في المؤسسات، ظلت هذه الصلاحيات لدى مؤسسة الرئاسة، وبقيت في مكتب الرئيس، الذي لم يكن جاهزاً أو مهيَّأً لإدارة أمور ذات طابع حكومي.

نظام سياسي يشوبه الغموض

من جانبه، قال د. علام جرار، عضو اللجنة التنسيقيّة لشبكة المنظمات الأهلية، "منذ أكثر من ١٠ سنوات هناك سجال ونقاش داخل النظام السياسي الفلسطيني حول هذا النزاع"، لافتاً إلى أن "استحداث منصب رئيس الوزراء الذي جاء بضغط أوروبي وأميركي لتقليص الصلاحيات الممنوحة للرئيس الراحل ياسر عرفات في ذلك الوقت، هدف أيضاً إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات".

واعتبر جرار في حديث لـ"آفاق برلمانية" أن "النظام السياسي في هذه الجزئية شابه الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤيا، ما تسبب بحدوث استقطاب كبير بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء على مدار السنوات الماضية ... واستمر هذا الاستقطاب حتى بعد ترؤس عباس السلطة وتعيين رئيس وزراء آخر"، معتبراً أن المجلس التشريعي لم يستطيع تطوير نفسه وسن تشريعات جديدة وأنظمة برلمانية تحدد صلاحيات كل منهما.

وأضاف: النظام السياسي الفلسطيني هو نظام مختلط، يرتكز على مصدرين هما مؤسسة الرئاسة والبرلمان، فهو نظام رئاسي برلماني، وأدى خلق جسم قيادي جديد وصلاحيات جديدة لمنصب رئيس الوزراء بدون وجود أنظمة تحدد الصلاحيات، إلى جعل هذا النظام يواجه انقسامات وصلاحيات متداخلة.

ورأى أن "استقالة فياض جاءت نتاجاً لسلسلة من السجالات والتنازع على الصلاحيات المتداخلة بينه وبين رئيس السلطة، الذي سيطر على مقاليد الحكم فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية وبعض الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، كما تحكم بمشاريع التنمية، وبقيت صلاحيات السياسة الخارجية بيد الرئيس".

ونوه إلى "تداخل الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء في عهد فياض فيما يتعلق بمسارين مهمّين هما المسار السياسي والمسار الاقتصادي، الأمر الذي ساهم في إبراز الطابع الحاد لهذا الاستقطاب، وبخاصة أن المسار الاقتصادي مرتبط أيضاً بالمسار السياسي".

وقال جرار: في السنوات القليلة الماضية بات واضحاً أن هناك انسداداً في المسارات المهمة، وبخاصة المسار السياسي وملف المفاوضات الذي يتبع بالطبع لمؤسسة الرئاسة، فيما انشغل رئيس الوزراء بأمور التنمية وإقامة المؤسسات، لكن الأزمة وصلت إلى طريق مسدودة على هذه الأصعدة، والجميع يتحمل المسؤولية عن ذلك.

وتطرق إلى قضية الصلاحيات مع تشكيل حكومة الحمد الله الأولى، موضحاً أن "الأمور لم تبقَ على ما هي عليه، بل تفاقمت حين تم تعيين نائبين لرئيس الوزراء للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وللملف الاقتصادي، وهما مجالان مهمان جداً"، معتبراً أن "تعيين هذين النائبين جاء لتكريس الارتباط مع مؤسسة الرئاسة، وبات واضحاً أن منصب رئيس الوزراء أُفرغ من مضمونه".

وقال: لا تكمن الإشكالية في وجود منصب لرئيس الوزراء، بل في غياب الأنظمة والقوانين التي تحدد صلاحيات كلٍّ من منصبي الرئاسة ورئاسة الوزراء. ومن أجل النهوض بواقع النظام السياسي الفلسطيني لا بد من وجود تدخل فاعل من المجلس التشريعي في وضع الأنظمة والتشريعات، ولن يتحقق ذلك إلا باستعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات.

اختراق رئاسي للحكومة

بدوره، بدأ الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب حديثه لـ"آفاق برلمانية" بالإشارة إلى استقالة الحمد الله، معتبراً أنها "بمثابة إلقاء حجر كبير في مياه النظام السياسي الفلسطيني".

وقال: تعيين نائبين لرئيس الوزراء الجديد كان له مغزى غامض منذ بداية تشكيل الحكومة، لاسيما أنه ليس هناك في القانون الأساسي الفلسطيني ما ينصّ على ذلك، وبالتالي فإن تعيينهما هو بدعة سياسية جديدة.

واعتبر حبيب أن "اختيار نائبين لرئيس الوزراء، وبخاصة في مجالين مهمين، هدف إلى تمكين مؤسسة الرئاسة من إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على عمل الحكومة عبر هذين المجالين (السياسة الخارجية والاقتصاد)، على الرغم من قدرة مؤسسة الرئاسة على تحقيق ذلك دون تعيين نائبين، لأن الحكومة في نهاية الأمر هي حكومة الرئيس".

وتطرق إلى العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء في عهد فياض، موضحاً أن "حالة الاختراق الرئاسي للحكومة بدأت في تلك الفترة، حيث كانت هناك اختراقات واضحة لدى حكومات فياض المتعاقبة، فيما سمي بوزارات وهمية، كوزارة الخارجية، التي كان يقوم بدورها، ولا يزال، نبيل شعث، وحالة التنافر والتجاذب عند استقالة وزير المالية السابق نبيل قسيس، التي قبلها فياض ورفضها الرئيس".

ورأى أنه "على الرغم من كل الأمثلة للدلالة على الاختراقات الرئاسية لحكومة فياض، فإن الأخير ركّز على تنفيذ خطط حكومته التنموية بالدرجة الأولى".

واعتبر حبيب أن "استقالة رئيسي حكومة هما فياض والحمد الله سلطت الضوء مجدداً على هشاشة النظام السياسي الفلسطيني، ووجود انكشاف حقيقي في مؤسسة الحكم".

نزاع مع "فتح" أيضاً

وقال القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كايد الغول، إن "جزءاً بسيطاً من الصراع كان بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، لكن الجزء الأكبر كان بين الحكومة وحركة فتح"، موضحاً أنه "عند الفصل بين مؤسستي الرئاسة والحكومة وتعيين رئيس للوزراء قبل أكثر من ١٠ سنوات بضغط من أطراف دولية وأميركية وإسرائيلية، كان الهدف تقزيم صلاحيات الرئيس الراحل عرفات، ومحاولة إيجاد أكثر من جهة في السلطة الوطنية يمكن التعامل مع كل منها بما يحقق رغبة الأطراف الدولية".

وأشار الغول في حديث لـ"آفاق برلمانية"، إلى أنه "على مدار السنوات الماضية تعامل المجتمع الدولي مع رأسين للسلطة الوطنية هما: الحكومة والرئاسة، وهو ما ظهر من خلال زيارات الوفود الدولية التي كانت تحرص على الالتقاء مع كليهما بشكل منفصل. وفي ضوء ذلك، تزايد الانطباع لدى مؤسسة الرئاسة وحركة فتح بأن هناك جهوداً دولية لدعم شخص رئيس الوزراء ممثلاً في فياض في تلك الفترة، إلى حد التحضير بأن يكون هو رئيس السلطة القادم كبديل للرئيس عباس".

واعتبر أن "فياض من خلال موقعه كرئيس حكومة تصرف باستقلالية أوسع عن حركة فتح التي تعتبر أن السلطة سلطتها والحكومة حكومتها، ورأت أن فياض تواصل مع المجتمع الفلسطيني والدولي، الأمر الذي أثار حفيظة حركة فتح، وبالتالي طالبت الرئيس عبر ضغط مجلسها الثوري بإقالة فياض، لكن الرئيس تمسك به لسببين: الأول لأنه خيار المجتمع الدولي، والثاني نظراً لمهنيته العالية في المنصب. لكن التطورات الأخيرة حملت في طياتها الكثير عندما قبل فياض استقالة وزير ماليته نبيل قسيس ورفضها عباس، وكان لا بد من الحسم في قضية السجال بينهما، الأمر الذي تم بقبول استقالة فياض، وإزاحته عن رئاسة الحكومة".

ورأى الغول أن "تجربة رئيس الوزراء الجديد لم تتضح بعد، لكنه بات من الواضح أن هناك مؤشرات تؤكد سلبية العلاقة بين المؤسستين (الرئاسة والحكومة) تمثلت في تقديم الحمد الله استقالته مبكراً نظراً لشعوره بهيمنة الرئاسة على الحكومة، في حين أن كلتيهما يجب أن تكونا أداتين من أدوات السلطة الوطنية، التي يجب أن تعمل تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية".

أما بالنسبة لتعيين نائبين لرئيس الحكومة، فليس لذلك دلائل جوهرية، من وجهة نظر الغول، لكنه نوه إلى أن "تشكيل حكومة الحمد الله لم يكن سبيلاً لحل أزمة الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، إذ أنها كانت امتداداً لحالة الانقسام السياسي، في حين أن المطلوب من جميع الأطراف التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود الشعب الفلسطيني خلال الفترة القادمة".

ورفض اعتبار أن الرئيس يحاول جعل نظام الحكم رئاسياً بالكامل "لاعتبارات قانونية ودستورية، ولأن ذلك يحتاج لتعديل في القانون الأساسي ووجود تشريعات مطابقة، لكنه مع ذلك يحاول تطبيق النظام الرئاسي الكامل دون تعديل دستوري من خلال هيمنة مؤسسة الرئاسة على عمل الحكومة"، مؤكداً أن "من يساعد في تحقيق تلك الهيمنة أو رفضها ومنعها، هو هوية وشخص رئيس الحكومة نفسه".

خلاف في وجهات النظر

من جانبه، رأى النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن "هناك مبالغة في استخدام كلمتي صراع أو نزاع في العلاقة بين الرئيس عباس ورئيس الحكومة السابق فياض، وفي حقيقة الأمر كانت هناك علاقة تكاملية بينهما باستثناء حالة التباين والاختلاف في بعض وجهات النظر".

وأضاف "أبو ليلى" في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "الخلاف الذي طرأ بين عباس وفياض تركز في قضايا ذات شأن اقتصادي واجتماعي، وتمثل برغبة عباس في أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار حالة المزاج الشعبي إزاء السياسات الاقتصادية المتّبعة، لكن فياض انتهج سياسات اقتصادية معينة بعيدة عن الرأي العام، الأمر الذي أدى إلى حدوث استقطاب فيما بينهما"، منوهاً إلى أن "استقالة فياض جاءت على خلفية قبوله استقالة وزير المالية السابق نبيل قسيس، وهي قضية تندرج ضمن بعض نقاط الخلاف بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة".

وقال: حكومة الحمد الله جاءت كحكومة مؤقتة حتى منتصف شهر آب الماضي، أي إلى حين تشكيل حكومة وفاق وطني استناداً إلى اتفاق الدوحة بين "فتح" و"حماس"، مشيراً إلى أن استقالة الحمد الله المبكرة "جاءت على خلفية حدوث خلافات حول قضايا ثانوية جداً مع مؤسسة الرئاسة، إلا أن هناك من ساهم بجعل الخلاف يتحول إلى خلاف جدي، فحدثت الاستقالة، ولكن الحمد الله ما زال يمارس عمله رئيساً للحكومة".

ورفض "أبو ليلى" اعتبار تعيين نائبين لرئيس الحكومة بمثابة "اختراق سياسي من قبل الرئيس للحكومة أو تدخل مباشر في عملها"، مؤكداً أن "حكومة الحمد الله هي حكومة الرئيس، وتعمل ضمن سياساته، ومتوافقة مع الرئيس من حيث عملها ومدة استمراريتها ... وفي ضوء ذلك، لا يوجد خلاف جوهري بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة في النظام السياسي الفلسطيني، الذي يعتبر نظاماً رئاسياً بالكامل. وبالتالي، فإن عمل الحكومة يجب أن يكون في إطار سياسة الرئيس لأنها حكومته ... وهذا ما ينصّ عليه القانون الأساسي، سواء في عهد الرئيس عرفات رحمه الله، أو في عهد الرئيس عباس".

واستدرك قائلاً: إلا أن هناك من يقوم بتفسير الصيغة الواردة في القانون بشكل مختلف، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلافات في تفسير صلاحيات كلٍّ من رئيسي السلطة والحكومة.

رغم تقصير السلطة والفصائل والإحباط الجماهيري

المقاومة الشعبية .. محاولة لإبقاء القضية في الحيّز العام

نائلة خليل

في ٢٦ تموز الماضي، شارك وفد برلماني إيطالي في المسيرة الأسبوعية ضد الجدار في بلعين، وقد واجهتها قوات الاحتلال بقنابل الغاز والصوت كالعادة، الأمر الذي أفزع المشاركين الإيطاليين، لكن هذا لم يمنع إحدى الناشطات من أن تسأل: لماذا عدد المشاركين في المسيرة من سكان القرية قليل ولا يتجاوز العشرين مواطناً؟!

هذا السؤال بات أكثر إلحاحاً بالنسبة للتحديات التي تواجهها المقاومة الشعبية، ليس لأن طرحه جاء من قبل مشاركة أجنبية في فعاليات المقاومة، ولكن السؤال ذاته يتردد بشكل شبه يومي في أوساط لجان وهيئة المتابعة للمقاومة الشعبية. فبعد نحو سبع سنوات على انطلاق المقاومة الشعبية، باتت فعالياتها تشهد انحساراً ملحوظاً في صفوف المواطنين المشاركين.

هذا الانحسار الشعبي دفع هيئة المتابعة للمقاومة الشعبية للدعوة إلى "انتفاضة وجود" على الأرض لإنقاذ الموقف، حيث وصفت في بيان صدر عنها بتاريخ ٢٥ حزيران من العام الجاري، الردود الفلسطينية الرسمية والشعبية بـ"الفتور وبرودة الأعصاب واللامبالاة تجاه التطورات والتصعيد الإسرائيلي".

ما سبق قاد لسؤال جوهري: هل هناك مقاومة شعبية فلسطينية، أم أن ما نشهده أسبوعياً لا يرتقي إلى أكثر من فعاليات متناثرة هنا وهناك، ولم يرتقِ لمستوى المقاومة الشعبية بكل ما يحمله المصطلح من معنى فعلي على الأرض ومعنوي ودلالات تحرر وانعتاق من الاحتلال.

حالة بلاغية!

يرى أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية في جامعة بيرزيت علاء العزة، أن "ما يسمى مقاومة شعبية اليوم هي حالة بلاغية فقط، وتفتقد للإستراتيجية، والتعامل معها اليوم غير جديٍّ وغير حقيقي من قبل المؤسسة الرسمية".

ويتابع: أصبح تعبير مقاومة شعبية مجرد كلمة تلقى من أجل إقناع الذات والناس بأن القيادة الرسمية عندها شيء تقوم به، وتم اختصار تجارب نضالية طويلة من النضال الجماهيري إلى ضرب الحجر مرة كل شهرين، وتظاهرة تضم ٥٠ شخصاً في أحسن الأحوال، في حين تم التعامل مع كل ما سبق على اعتبار أنها مقاومة شعبية.

ولا يذهب غسان دغلس، مسؤول ملف الاستيطان والجدار في شمال الضفة الغربية، بعيداً عما سبق عندما يقول: المقاومة الشعبية هي عبارة عن مبادرات فردية وشعبية هنا وهناك، وتفتقد لأي قرار سياسي. هناك سياسيون ليست لهم علاقة بما يجري، حتى أنهم لا يعرفون جغرافية فلسطين!

ويرى القائمون على المقاومة الشعبية والمتابعون لها عن كثب، أن هناك تحديات مفصلية أمام المقاومة الشعبية في فلسطين، التي تتسم بـ"المكانية" والوجود "الجزئي"، وتفتقد للشمولية التي تمنحها قوة تأثير وفاعلية تحتاجها أي مقاومة شعبية لتثبيت مطالبها ومواجهة الاحتلال.

ويقول العزة: المقاومة الشعبية كانت الحل السحري للخروج من الثنائية التي وقعت فيها الحالة الفلسطينية، والتي تمثل إما انتفاضة مسلحة وإما "الحياة مفاوضات". المقاومة الشعبية اليوم لا تفكر في صياغة بديل للحالة الاستعمارية، وإنما تكتفي باحتجاج، وهذا غير كفيل بخلق حالة شعبية يمكن الالتفاف حولها.

إحباط شعبي

ويتفق معظم القائمين -كما يبدو- على أن هناك إحباطاً شعبياً يحول دون وجود التفاف شعبي حول المقاومة الشعبية. ويرى جمال جمعة، منسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، أن "سبب الإحباط هو ما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية من سياسات وأفعال على الأرض، أفقدت المواطنين الأمل وأصابتهم بإحباط كبير".

ويقول: "الباروميتر" الحقيقي الذي يقيس من خلاله المواطنون الفلسطينيون مواقف السلطة يتمثل بردود فعلها حيال قضايا الاستيطان والهدم والاعتقالات والاقتحامات المستمرة للمدن والقرى والمخيمات، إذ أن ردود أفعال السلطة تجاه هذه القضايا ولّدت عند الناس شعوراً مضاعفاً بالإحباط.

ويضيف جمعة: إن التنسيق الأمني واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دون إجماع فلسطيني، كلها تترك آثاراً سلبية على الوضع العام الفلسطيني وتؤدي إلى مزيد من الإحباط.

وفي محاولة لاقتراح حل للتغلب على هذه المعضلة، يقول العزة: إن المطلوب هو العمل من أجل إدماج أكبر عدد من الفاعلين/الوحدات الاجتماعية؛ أي الشباب والمرأة والطلبة والموظفين وغيرها من الوحدات الاجتماعية، في تقسيم العمل المقاوم، ليس باعتباره حالة وطنية فقط، وإنما بشرط أن يأتي في سياق تعبير عن مصالحهم الاجتماعية؛ أي إعطاء الناس القناعة بأن ما يقومون به هو من أجلهم وليس فقط من أجل مفهوم مبهم اسمه الوطن الذي تسيطر عليه مجموعة مهتمة بالسلطة والمال بالدرجة الأولى.

ويؤكد على أن "العودة الأساسية يجب أن تكون إلى الشعب/الجماهير على اعتبار أنها مصدر القوه في حاله النضال ضد الاستعمار".

تحييد دور سكان مناطق (أ)

وإذا كان إحباط الجماهير يحول دون انخراط قطاعات واسعة في المقاومة الشعبية، في ضوء سياسات وممارسات السلطة الوطنية وسياساتها على الأرض، فإن هذا يقود لتساؤل آخر أكثر وضوحاً عما إذا كانت السلطة الفلسطينية تقف بالفعل عائقاً أمام تطور المقاومة الشعبية واتساعها، خلافاً لخطابها السياسي المعلن الداعم لهذه المقاومة، وما هي الأسباب وراء ذلك؟

بالنسبة إلى جمعة، هناك العديد من العوامل المرتبطة بالسلطة الفلسطينية وعرقلتها للمقاومة الشعبية، فالقضية تبدأ من عدم وجود قرار وإرادة سياسية بدعم المقاومة الشعبية بشكل فعلي، وتنتهي بملاحقة الناشطين ضد الجدار والاستيطان والتضييق عليهم.

ويقول: مفهوم السلطة للمقاومة الشعبية مختلف بشكل كبير، فالسلطة تريد للمقاومة الشعبية أن تكون محدودة وتحت سيطرتها، أي أن تكون المقاومة الشعبية غير مسيطرة على نفسها، وبالتالي غير شاملة للأراضي الفلسطينية بالضرورة.

وفي ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة تتبناها القيادة الفلسطينية والسلطة لدعم المقاومة الشعبية، الأمر الذي اتفق عليه أكثر من طرف، فإنها حسب جمعة "تصر أيضاً على تحديد مكان المقاومة الشعبية وتحددها في المناطق المصنفة "ج"؛ أي على جزء من الأرض، بينما يتم تحييد مجموع السكان في مناطق "أ" الذي يتجاوز ٧٠٪ من عدد السكان الفلسطينيين، أي إخراجهم خارج نطاق الانخراط في المقاومة". ويتساءل: إذن كيف يمكن عمل مقاومة شعبية في جزء من الأرض دون الجزء الآخر؟ وكيف يمكن القيام بها في مكان بينما هناك قرى متروكة وحدها تواجه الاستيطان والجدار؟!

ويضيف جمعة: السلطة الفلسطينية تربط وجود مقاومة شعبية قوية بإمكانية أن تستخدم "حماس" هذه المقاومة ضدها وأن تنفذ من خلالها للناس.

لكن أسوأ ما يمكن أن تقوم به السلطة على الإطلاق هو ملاحقة أجهزتها الأمنية لنشطاء المقاومة الشعبية خلال عملهم وتحركاتهم، وإصدار تعليمات لهم بشأن المواقع التي يمكنهم القيام فيها بفعاليات ما ضد الجدار والاستيطان، وأين لا يمكنهم ذلك، حسب ما أكد جمعة.

غياب دور فاعل للفصائل

المعضلة التي يشخصها نشطاء ومتابعون للمقاومة الشعبية لم تتوقف عند السلطة الفلسطينية، بل إن غياب أي دور فاعل للفصائل الفلسطينية زاد المعضلة تعقيداً، فالفصائل بأكملها لا تترجم تبنيها للمقاومة الشعبية إلى فعل على الأرض. وربما أكبر ما يقوم به أي فصيل منها بات الاحتفال بذكرى انطلاقته في إحدى القرى التي تنظم فيها مسيرات أسبوعية ضد الجدار والاستيطان، لرفع الرايات الفصائلية على إيقاع خطابات القادة أمام عشرات الكاميرات والصحافيين!

ويقول جمعة: تبني القوى والفصائل الفلسطينية للمقاومة الشعبية مجرد تبنٍّ شعاراتي، وهذا يعكس فقدانها التأثير على الشارع وعدم قدرتها على فعل شيء يرقى إلى مستوى المخاطر والتحديات التي تتعرض لها الأرض الفلسطينية.

وبرأي دغلس، فإن "الفصائل الفلسطينية تقوم بدور النقابات، وتخلت عن دورها السياسي طواعية".

ويقول: أصبحت الفصائل السياسية تقوم بالتظاهر ضد غلاء الأسعار، ومع مقاطعة بضائع الاحتلال، حيث تقوم بتفريغ "حمولتها السياسية" ضد السلطة في الشارع، بينما لا تشارك في فعاليات المقاومة الشعبية.

ويضيف: باختصار دور الفصائل الوطنية في المقاومة الشعبية يكاد يكون مفقوداً.

إنجازات رغم الصعوبات

وإضافة للسلطة الفلسطينية والفصائل، وضعت هيئة المتابعة للمقاومة الشعبية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في درجة التقصير ذاتها، التي حمّلت مسؤوليتها للمؤسسات غير الحكومية. لكن على الرغم من كل العراقيل الجوهرية التي اعترضت ولا تزال طريق المقاومة الشعبية الفلسطينية، فإن أصواتاً كثيرة تؤكد أن المقاومة الشعبية نجحت في تحقيق ما لم تحققه السلطة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير مجتمعة خلال السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية، وهو إبقاء جذوة المقاومة مشتعلة، وإن كانت في أماكن متفرقة من الضفة الغربية، بما فيها القدس.

ويؤكد جمعة أن "المقاومة الشعبية التي بدأت منذ عشر سنوات هي التي أسست لكل الحركات الشعبية والشبابية الفاعلة التي ظلت -مع قدر من التباين- تحافظ على وجودها ودورها حتى اليوم".

واستعرض في هذا السياق أبرز إنجازات المقاومة الشعبية، مضيفاً: حكومة الاحتلال الإسرائيلي وضعت خطة لكي تنتهي من بناء الجدار العام ٢٠٠٥، لكنها لم تتمكن من إنهائه حتى هذه اللحظة بسبب المقاومة الشعبية.

ويتابع: لقد حققت المقاومة الشعبية إنجازات مهمة، حيث تم التراجع عن الجدار في أكثر من مكان، كما حدث مثلاً في نزلة عيسى بمحافظة طولكرم، إذ تم التراجع عن المكان المخطط له بمسافة ٨ كيلومترات، الأمر الذي يعني أن خمس قرى لم تعد معزولة. وكذلك في قرية جيوس، حيث تم إنقاذ ٢٨٠٠ دونم. وفي بلعين تراجع مسار الجدار٩٠٠ متر.

وإزاء ما سبق، تخرج بعض الأصوات الناقدة لتقول إن المطلوب هدم الجدار لا تعديل مساره فحسب، لكن نشطاء المقاومة الشعبية يردون باختصار: هذا ما استطعنا فعله دون دعم حكومي أو فصائلي، وإن كان بإمكانكم تحقيق المزيد فالميدان يرحب بكم.

ويشدد جمعة على أن "المقاومة الشعبية حافظت على النفس المقاوم والنماذج النضالية، وكان لها دور كبير في تعزيز التضامن الدولي مع فلسطين ومقاطعة إسرائيل عالمياً".

ويقول العزة: على الرغم من كل ما سبق، يجب عدم التقليل من التضحيات التي يقدمها الناشطون في المقاومة الشعبية من شهداء وأسرى، إضافة إلى الدور المركزي في إبقاء حضور السياسة وعنصرها الأهم في السياق الاستعماري، أي المقاومة حية في الحيز العام.

وحسب دغلس، وهو من الداعين "لانتفاضة وجود" لحماية الأراضي المصنفة "ج" من الاستيطان والجدار، فإن المقاومة الشعبية لا تقتصر فقط على المسيرات والاحتجاج، لافتاً إلى مثال حي قامت به المقاومة الشعبية في قرية قصرة جنوب نابلس، إذ قامت المقاومة الشعبية ببناء ٢٤ غرفة ملحقة بمطبخ وحمام في القرية على الأرض التي يمنع الاحتلال البناء عليها.

ويقول دغلس: المقاومة الشعبية هي التي جعلت المستوطنين يعودون لاستخدام حافلات محصنة ضد الرصاص، وهي التي تخلق قلقاً يومياً لدى الاحتلال، ولذلك فهي خيار أساسي يستحق الدعم والتطوير والمشاركة الشعبية الواسعة، لاسيما أنه الوسيلة الكفاحية الأبرز لرفع كلفة الاحتلال والاستيطان والتهويد على الأرض الفلسطينية.

محاولة افتتاح فرع لشركة "فوكس" و"لقاء المنظمة" يطرحان تساؤلاً كبيراً

متى تصبح مقاطعة إسرائيل ثقافةً في المجتمع الفلسطيني؟

علي عبيدات

أثار إعلان شركة «فوكس» الإسرائيلية عن افتتاح فرع جديد لها بالقرب من ميدان ياسر عرفات وسط مدينة رام الله، عبر وكيل فلسطيني، سخطاً كبيراً في الشارع الفلسطيني، وردود فعل غاضبة وسط النشطاء الفلسطينيين الذين هاجموا الخطوة واعتبروها تطبيعاً ومساساً بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية نشرت في عددها الصادر في الثاني والعشرين من تموز الماضي، خبراً مفاده أن يافطة ضخمة عُلّقت على واجهة أحد المباني وسط مدينة رام الله، إيذاناً بقرب افتتاح فرع لشركة «فوكس» الإسرائيلية، المتخصصة بإنتاج وتسويق الملابس، بعد أن تم منح الامتياز لأحد التجار الفلسطينيين.

ونقلت الصحيفة عن أصحاب الشركة الإسرائيلية قولهم «إننا نعمل في سوق السلطة الفلسطينية منذ زمن بعيد، عن طريق وكلاء تجاريين، إلى أن تقدّم إلينا مؤخراً أحد التجار بطلب لفتح فرع للشركة، ولقد تلقينا هذا الطلب بسرور كبير. إن تشغيل الفرع في رام الله سيتم من قبل صاحب امتياز محلي (فلسطيني)، كما هو الحال في باقي دول العالم».

وتناقل عشرات النشطاء الخبر بسرعة كبيرة عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدين ضرورة العمل من أجل منع افتتاح الفرع الجديد للشركة الإسرائيلية، مطالبين وزارة الاقتصاد الوطني بتوضيح موقفها إزاء هذه الخطوة التي أثارت سخط الشارع.

الوزارة بدورها، وعلى لسان مراقب الشركات فيها الدكتور حاتم سرحان، نفت في تصريحات صحافية أن تكون الشركة الإسرائيلية تقدمت بطلب ترخيص للعمل في الأراضي الفلسطينية كشركة أجنبية، وهو ما دفع النشطاء للإصرار على موقفهم بضرورة منع عملها. ودعوا إلى تنظيم تظاهرات شعبية داعمة لمقاطعة إسرائيل بشكل عام، وشركة «فوكس» بشكل خاص، كانت في طليعتها دعوات من اللجنة الشعبية لمقاطعة إسرائيل، التي طالبت السلطة الفلسطينية بعدم منح الشركة الإسرائيلية ترخيصاً للعمل في الأراضي الفلسطينية.

وانتقد خالد منصور، الناشط في اللجنة التي تأسست العام ٢٠٠٨ أثناء الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة، اتفاقية باريس الاقتصادية، كونها بيت الداء بفتحها الأسواق لغزو البضائع الإسرائيلية، ولأنها أيضاً تساوي التعرفة الجمركية والضرائب بين الشعب الواقع تحت الاحتلال ومحتلي الأرض.

توسيع ثقافة المقاطعة

وطرح إعلان شركة «فوكس» عن افتتاح فرع لها في مدينة رام الله إلى جانب فروع في مدن فلسطينية أخرى، تساؤلاً كبيراً عن الحملات التي تنظم في المجتمع الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل والبضائع الإسرائيلية، وعن دور المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة وطرق توسيعها. وهو الدور الذي تطرق إليه منصور بالقول: يجب الاتفاق على أن المقاطعة شكل من أشكال المقاومة، وأن لها جدوى وأنها سلاح، ويجب تنسيق الجهود بين كل الجهات المؤمنة بهذا المفهوم والعمل على تحويلها إلى جزء من الثقافة الوطنية لتغيير سلوك الإنسان الفلسطيني.

ورأى أن «توسيع ثقافة مقاطعة إسرائيل في المجتمع الفلسطيني يأتي عن طريق تحويل المقاطعة إلى موضوع في المدارس والجامعات ورياض الأطفال والمخيمات الصيفية، ويجب أن تساهم دور العبادة في نشر هذه الثقافة وتعبئة المواطنين لممارسة المقاطعة، كما يجب أن نركز على ربط الاحتلال ببضائعه، وأن الخلاص من الاحتلال يبدأ بالتوقف عن استهلاك ما ينتجه، وأن الخسارة الاقتصادية للاحتلال بسبب المقاطعة أمر حتمي».

وهذا ما تحاول الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، أن ترسخه في المجتمع الفلسطيني منذ تأسيسها استجابة لنداء المجتمع المدني الفلسطيني الصادر العام ٢٠٠٥، الذي ناشد منظمات المجتمع المدني وكل أصحاب الضمائر الحية في العالم فرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تفي بالتزاماتها في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني -غير القابل للتصرف- في تقرير المصير.

ولفت زيد الشعيبي، الناشط في حركة المقاطعة، إلى أنها "نجحت في إحداث نقلة نوعية في مناصرة شعوب العالم لشعبنا، من أشكال تضامن رمزية إلى مبادرات فعالة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، ولإجبارها على الالتزام بذلك. وقد أدت ٧ سنوات من حملة المقاطعة العالمية إلى بداية عزل إسرائيل في شتى المجالات الحيوية، حتى أصبحت إسرائيل تعتبر حملة المقاطعة خطراً إستراتيجياً".

لائحة طويلة هي تلك التي تحفل بإنجازات حركة المقاطعة، على الأصعدة كافة في كل دول العالم، أبرزها المقاطعة الثقافية لإسرائيل، حيث نجحت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وشركاؤها حول العالم، في إقناع عدد كبير من أشهر الفنانين والفرق العالمية المرموقة في إلغاء حفلاتهم ومشاركاتهم في إسرائيل.

ومحلياً، أكد الشعيبي أن اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل التي تأسست في العام ٢٠٠٨ تنشط في تنظيم العديد من اللقاءات التوعوية والحملات المحلية عبر النقابات والاتحادات المنضوية تحتها، إلى جانب تنظيم العديد من الفعاليات في الجامعات الفلسطينية، التي كان آخرها تنظيم مؤتمر المقاطعة الرابع في جامعة بيت لحم.

وأضاف أن "تفعيل المقاطعة وترسيخها كثقافة يأتي عبر توسيع دائرة الأنشطة والفعاليات ومشاركة الجميع فيها، والوقوف أمام كل التجاوزات التي تهدف لتجميل صورة الاحتلال ودعم منتجاته، وصولاً إلى مجتمع فلسطيني مقاطع للاحتلال اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وأكاديمياً عبر العمل الفعلي وربطه بالمحيطين العربي والدولي".

لقاءات تطبيعية

وقد وقفت اللجنة الوطنية بقوة في وجه اللقاء الذي عقد في السابع من شهر تموز الماضي في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتنظيم من «مبادرة جنيف»، وجمع قيادات من حزبي الليكود وشاس الإسرائيليين بقيادات فلسطينية تصدرها أمين سر اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه، وعضوا اللجنة المركزية لحركة فتح محمد المدني ونبيل شعث وشخصيات فلسطينية أخرى.

واعتبرت أن هذه اللقاءات التطبيعية تشكل «استمراراً لنهج اتفاقية أوسلو الذي فقد شرعيته الشعبية والوطنية، وإمعاناً في التواطؤ في توفير أوراق توت فلسطينية لستر جرائم دولة الاحتلال ونظامها الاستعماري والعنصري ضد شعبنا»، داعيةً إلى «وقف كل أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال ورموزها ومؤسساتها الشريكة في نظام الأبارتهايد والاستعمار الإحلالي لشعبنا».

هذا اللقاء الذي عقد في وسط رام الله على بعد أمتار قليلة من ضريح الشهيد ياسر عرفات، طرح سؤالاً كبيراً عن مدى استجابة الشارع الفلسطيني لنداءات مقاطعة التطبيع ومقاطعة الاحتلال سياسياً، على الرغم من أنه أثار سخطاً شعبياً تحول إلى تظاهرة جماهيرية أمام مقر منظمة التحرير في الخامس عشر من شهر تموز الماضي. كما أشعل الغضب إزاء اللقاءات التطبيعية حراكاً كبيراً داخل حركة فتح، التي شارك بعض أنصارها وقياديون فيها بالتظاهرة التي طالبت باتخاذ إجراءات رادعة بحق كل من يشارك في مثل هذه النشاطات التطبيعية.

ورفض عضو اللجنة المركزية لحركة فتح سلطان أبو العينين بقوة اللقاء، وانتقد موقف حركته من مشاركة قياديين فيها، مستغرباً صمت الشارع الفلسطيني إزاء هذه اللقاءات، ومطالباً بتحرك شعبي وجماهيري بوجه كل اللقاءات التطبيعية. كما اعتبر الزيارة إلى مقر منظمة التحرير اغتيالاً للثقافة الوطنية الفلسطينية في عقول الشعب الفلسطيني، متسائلاً عما «إذا كان سيدعى المستوطنون في المرة القادمة لزيارة ضريح ياسر عرفات لقراءة الفاتحة باللغة العبرية»!

وأكد أبو العينين أنه يجب مواجهة أشكال التطبيع كافة مع الاحتلال الإسرائيلي، التي «ترتقي لدرجة الخيانة الوطنية، كون الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال»، مضيفاً: أنا ضد مصافحة القتلة، وأوجّه سؤالاً للمسؤولين الذين يعقدون لقاءات مع الاحتلال الإسرائيلي، أين موقفهم مما يتعرض له الشعب الفلسطيني؟!

وأضاف أن «اللقاءات الأخيرة مع الإسرائيليين هي وجه آخر للقبح، وأن من يقومون بذلك لا يعبرون عن موقف ورأي الشعب الفلسطيني، وأي تعامل مع الاحتلال الإسرائيلي هو أمر مرفوض ومدان بكافة الطرق، ويجب تعديل القانون الفلسطيني من أجل وقف مثل هذه اللقاءات التي لا تحقق أي نتائج لصالح القضية الفلسطينية».

نشاط صحافي ضد التطبيع

وجه آخر للمقاطعة شهدته الأشهر الأخيرة، عبر حراكٍ صحافي فلسطيني مطالب بضرورة اتّخاذ موقف من تحرك الصحافيين الإسرائيليين داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وتعاطي المسؤولين الفلسطينيين معهم وحضورهم لتغطية الفعاليات الرسمية والشعبية، على الرغم من تعرض الصحافيين الفلسطينيين للقمع الإسرائيلي ومنعهم من التحرك بحرية أثناء تأديتهم عملهم المهني. كما شهدت بعض الفعاليات طرداً لصحافيين إسرائيليين من مؤتمرات رسمية، إلى جانب قيام نشطاء بطردهم من وسط مدينة رام الله في أيار الماضي، في ظل منع الصحافيين الفلسطينيين من الحركة والاعتداءات المتكررة عليهم في نقاط التماس.

آخر هذه الاعتداءات كان خلال حملة أطلقتها نقابة الصحافيين الفلسطينيين من حاجز قلنديا العسكري، في السابع عشر من تموز الماضي، من أجل حرية الحركة للصحافيين الفلسطينيين، حيث هاجمهم جنود الاحتلال بقنابل الصوت، ما أدى إلى إصابة العديد منهم.

وأكد ناصر أبو بكر، نائب نقيب الصحافيين الفلسطينيين، أن النقابة اتخذت قراراً في مؤتمرها العام الذي عقد في العام ٢٠١٢، بمقاطعة التطبيع وأية أنشطة تطبيعية، وعقوبة الصحافي الذي يشارك فيها قد تصل إلى الفصل والطرد من النقابة، منوهاً إلى أن هذا القرار ثبت في النظام الداخلي للنقابة خلال دورتها الماضية.

وقال أبو بكر إنه «في الوقت الذي يمنع فيه الصحافيون الفلسطينيون من الحركة، يتحرك الإسرائيليون بحرية»، لافتاً إلى أن هناك قراراً بالانسحاب من أي نشاط أو فعالية يتواجد فيها صحافيون إسرائيليون، ومقاطعة المسؤولين الذين يتعاطون مع الصحافة الإسرائيلية ويستقبلونها.

ووقفت نقابة الصحافيين الفلسطينيين وقفة أخرى في وجه القناة الإسرائيلية الجديدة الناطقة بالعبرية والمسماة (١٢٤) وأعلنت أن على الصحافيين الفلسطينيين عدم التعامل معها، وأن أيَّ صحافي أو شركة صحافية ستتعامل معها ستحاسب وتساءل قانونياً.

ونوه أبو بكر إلى أن هذه القناة تحاول تجميل صورة الاحتلال، بل وبعثت برسالة تهديد إلى نقابة الصحافيين الفلسطينيين بأنها ستتوجه للاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية في حال تم منعها من العمل داخل الأراضي الخاضعة لسيطرتها!

موقف الصحافيين الفلسطينيين ضد التطبيع لم يتوقف عند التعامل مع الصحافيين الإسرائيليين، بل شاركت النقابة في الحراك الشعبي والنقابي الأخير في السابع عشر من تموز الماضي ضد اللقاء التطبيعي الذي عقد في مقر منظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد أبو بكر أن "النقابة والصحافي الفلسطيني جزء من الشعب الفلسطيني، يشاركان في حراكه الشعبي ضد التطبيع، وضد اللقاءات التطبيعية، مع تبني موقف حازم ضد من يحاول تجميل صورة الاحتلال وتلميعها".

ويبقى حراك المقاطعة لإسرائيل، سياسياً واقتصادياً وأكاديمياً، رهناً بتحرك الشارع الفلسطيني المتفاوت ضد لقاءٍ تطبيعي هنا، أو شركة إسرائيلية هناك، في انتظار مزيد من الجهد يبذله الناشطون لدق ناقوس خطرٍ لأمرٍ لم يعد مقبولاً، وبات يتطلب معالجة المشكلات التي لا تزال تعترض تحول المقاطعة إلى ثقافة مجتمعية فلسطينية.

تطورات مصر تخلِّف آثاراً سياسيةً واقتصاديةً كارثيةً على قطاع غزة

محمد الجمل

خلفت التطورات الأخيرة في مصر، وما رافقها من حملة تحريض غير مسبوقة في بعض وسائل الإعلام المصرية ضد قطاع غزة وحركة "حماس" والفلسطينيين، آثاراً كارثية مرشحة للتفاقم على سكان القطاع على المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية.

فقد شعر معظم سكان القطاع بتجدد الحصار مرة أخرى، بعد سبع سنوات من تراجعه، بفضل الأنفاق، إذ أسهم قيام مصر بإغلاق وردم وتدمير عشرات الأنفاق الحدودية، في تقليص واردات السلع المهربة إلى قطاع غزة بأكثر من ٩٥٪، ويضاف إلى ذلك التأثير المتوقع لإنشاء منطقة مصرية عازلة على الحدود مع القطاع، يصبح معها تكرار تجربة حفر الأنفاق صعباً.

وزادت معاناة الغزيين بعد إغلاق مصر معبر رفح لنحو أسبوع، قبل أن تعود وتفتحه بصورة مقلصة جداً، ولفئات محددة من المسافرين.

وتوقع محللون ومتابعون للشأن الفلسطيني، بأن تؤدي الأحداث الدائرة في مصر إلى حدوث تراجع في ملفات سياسية مهمة، أبرزها ملف المصالحة الفلسطينية، فضلاً عن تأثير انشغال مصر بأوضاعها الداخلية على دورها عموماً في دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

انعكاسات خطيرة

وأكد القيادي في حركة حماس، وكيل وزارة الخارجية الأسبق في الحكومة المقالة، د. أحمد يوسف، أن ما جرى في مصر له انعكاسات سلبية على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية في فلسطين عامة، وقطاع غزة على وجه التحديد.

وأوضح يوسف أن "الفلسطينيين وبدون استقرار المنطقة ووحدة مواقفها السياسية، سيكونون أول الخاسرين، حيث إن الصراعات في دول الجوار هي إضعاف لمكانتها، وتشتيت لقواها السياسية والدينية، وتهميش لقدرات فعلها، وتركها في حالة انعدام الوزن في محيطها الإقليمي والدولي ... وهذا معناه أننا نفقد ظهرنا القوي، وننكشف أمام عدوٍ أطماعه في أن نفنى والتربح فوق أرضنا لا تنتهي".

وبين أن "الأمر حين يتعلق بدولة كبيرة ومحورية مثل مصر، فالتأثير يكون أكبر، وبخاصة مع الارتباط التاريخي والكبير ما بين فلسطين ومصر"، معرباً عن اعتقاده أن "الآثار المترتبة على ما يحدث في مصر، وانشغالات الأشقاء المصريين بما يدور على أرضهم، ستؤثر بصورة كبيرة على فلسطين وقطاع غزة، وهذا التأثير سيتزايد مستقبلاً، وبخاصة فيما يتعلق بملف المصالحة الذي أعتقد أنه سيواجه توقفاً كبيراً، واتفاقية التهدئة الأخيرة مع إسرائيل التي رعتها مصر، فثمة احتمال بأن تستغل إسرائيل الأوضاع في مصر وتخل بالاتفاق أو تشن اعتداءات جديدة على القطاع".

وتابع يوسف: تواصل نزف جرح مصر جراء عدم توفر الأمن والاستقرار فيها هو ما تريده وتسعى إليه إسرائيل، وخلط الأوراق السياسية داخل الساحة المصرية هي ما تتطلع له بعض الدول، التي تريد استغلال فراغ القوة داخل منطقة الشرق الأوسط، كما أن استنزاف الجيش المصري وإشغاله بصراعات السياسة أو توريطه فيها، هي محاولة دنيئة لإبعاد خير أجناد الأرض عن معركتهم الحقيقية؛ معركة الأمة مع المشروع الصهيوني الذي يتربص بنا الدوائر، وينصب لنا بمكره مختلف الكمائن.

واستهجن يوسف في حديث لـ"آفاق برلمانية" الحملة التي تشنها بعض وسائل الإعلام المصرية ضد حركة "حماس" والفلسطينيين عموماً، واصفاً إياها بالحملة غير المبررة أو المفهومة، ومؤكداً أن جهات "مشبوهة" تقف من ورائها، لخدمة أجندات خارجية، ولبثِّ روح الفرقة بين شعبين ارتبطا تاريخياً بعلاقات جيدة وبحسن الجوار.

وأكد أن "حماس" تراعي أمن مصر، ولم ولن تتدخل في شؤونها، وهناك تواصل مستمر مع جهاز المخابرات المصرية، وجهات مصرية عدة، لإرسال تطمينات ببقاء الحركة على الحياد، ووقوفها بدرجة متساوية من جميع الأطراف، على الرغم من ارتباطها التاريخي بحركة الإخوان المسلمين.

وحول موقف "حماس" من الحشود المصرية الأخيرة على حدود قطاع غزة، قال يوسف: نحن لا نتوجس خوفاً فمن حق الجيش المصري تأمين حدوده، وتطهير شبه جزيرة سيناء وتأمينها، وبخاصة أن إشارات عدة تظهر وجود أذرع للموساد وأجهزة مخابرات إسرائيلية.

وفيما يخص الأنفاق، أكد يوسف أن حركة حماس "لا تمانع أبداً في إغلاقها إذا كانت مصر تشعر بأنها تشكل خطراً على أمنها القومي، لكن يجب أن يسبق ذلك إيجاد بديل ملائم يؤمن المتطلبات اليومية للفلسطينيين". ونوه إلى أن هناك اتصالات وجهوداً تبذل من أجل ذلك، معرباً عن أمله في أن تشهد الفترة المقبلة التوصل لتفاهمات ما بين الطرفين حول هذا البديل المهم.

أما بالنسبة لمعبر رفح، الذي يواجه صعوبات كبيرة وعملاً بطيئاً بصورة غير مسبوقة، فأكد يوسف أن "حماس" والحكومة في غزة تتفهمان لجوء مصر لتقليص العمل في المعبر جراء الأوضاع الأمنية السائدة في سيناء، مع تمني أن لا يطول الأمر، وتعود الأمور إلى طبيعتها.

وبين أن الفترة الماضية شهدت تقديم مقترحات عدة للخروج من الأزمة على المعبر، بينها عودة المراقبين الأوروبيين للعمل على المعبر، أو وجود تعاون وشراكة في إدارة المعبر ما بين السلطة في رام الله والحكومة في قطاع غزة، منوهاً إلى أن "حماس" على استعداد لدراسة أي مقترح بإيجابية والتعاطي مع أي طرح يهدف إلى حل أزمة المعبر، وتمكين المسافرين من التنقل من خلاله بسهولة ويسر.

مصر عمق فلسطين

من جانبه، أوضح نافذ غنيم، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، أن ما جرى في مصر مؤخراً أثر على الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية في قطاع غزة.

وأوضح غنيم أن "هذا التأثير ظهر بشكل متفاوت على معظم القطاعات، أبرزها على المستوى الاقتصادي، بسبب إغلاق الأنفاق، وكذلك على المستوى المعيشي، وبخاصة فيما يتعلق بحركة الناس وسفرهم من وإلى مصر بسبب شبه إغلاق المعبر، وسياسياً لارتباط الحالة الفلسطينية بالمتغيرات في مصر، لاسيما من حيث مدى تفعيل ملف المصالحة، وكذلك لأن مصر هي البوابة التاريخية للفلسطينيين مع العالم الخارجي".

وأضاف في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "هناك بعداً آخر يتعلق بتأثير سياسي تفاعلاته ستأخذ بالظهور شيئاً فشيئاً بسبب ارتباط حركة حماس بحالة جماعة الإخوان المسلمين، وتغليبهم أحياناً ما هو عام ويخص الجماعة على حساب ما هو وطني".

وتطرق إلى ما وصفه بتصاعد الخطاب التحريضي ضد الشعب الفلسطيني من قبل بعض وسائل الإعلام المصرية، "وقد بدأ ذلك قبل أحداث الثلاثين من حزيران الماضي، في ظل التأثيرات السلبية لحالة الأنفاق على مصر، وكذلك لما أشيع عن دور لحركة حماس في العديد من الأحداث التي أساءت للأمن المصري، كما كان لارتباطات الحركة بنظام الإخوان بمصر وبالرئيس المعزول محمد مرسي تأثير سلبي، حيث امتدت حالة الاستياء والتذمر الشعبي من نظام الإخوان والمرشد وكذلك مرسي، إلى حركة حماس، وقد عمم البعض بعض التصرفات من أفراد فلسطينيين لتصيب كل الشعب الفلسطيني".

وشدد غنيم على "ضرورة أن ينظر للأمر باعتبار أن الأساس ليس في طبيعة العلاقة بين حركة حماس ومصر مستقبلاً، بل علاقتنا بمصر نحن كشعب ومستوى رسمي لدينا، فحركة حماس في النهاية فصيل سياسي. أما إن كان القصد العلاقة المصرية معها وهي التي تسيطر على قطاع غزة، فإن ما حدث أصاب هذه العلاقة في الصميم، فكما اعتبرت حركة حماس أن سيطرة تنظيم الإخوان على الحكم في مصر هو نصر لها وتعزيز لمكانتها وسياستها، فإن ما جرى يعني العكس".

وأوضح أن تخفيف الانعكاسات السلبية على حركة حماس من قبل المصريين مستقبلاً يرتبط بما ستقدم عليه الحركة من تغيير في مواقفها المستقبلية، وأهمها

شكل علاقتها مع الإخوان بمصر، وتفاصيل تفاعلها مع ما يجري في مصر الآن.

وأعرب غنيم عن اعتقاده أن "حركة حماس لم تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة حملة التحريض ضدها، سوى الاستنكار والمناشدات"، مبيناً أن "المطلوب أكبر من ذلك، كأن تبحث في الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ذلك، وهي بالمناسبة ليست وليدة الشهر الأخير، وبالتالي تعالج هذه الأسباب، بعيداً عن الاختباء وراء نظرية المؤامرة، وعليها العمل في أكثر من اتجاه، لاستعادة ثقة الشعب المصري والمستوى الرسمي إن كانت هي معنية بذلك".

وفي رده على سؤال حول دلالات الحشود العسكرية المصرية على الحدود مع قطاع غزة، قدر غنيم أن "الحشود المصرية على الحدود تحمل دلالتين؛ الأولى هي رسالة لحركة حماس إن فكرت بالتدخل في الشأن المصري أو صعدت في ذلك، والثانية ضد أي تهديد أمني يتوقعه المصرون من قطاع غزة".

وأشاد بظهور تيار في مصر يرفض خطاب الكراهية ضد الشعب الفلسطيني، مبيناً أن "هذا يعكس وفاء هذا الشعب لقضيتنا، ويؤكد أن هناك من يرفضون الإساءة للشعب الفلسطيني، لأن ذلك إساءة لهم ولدور مصر الريادي في المنطقة. وقد شكل ذلك تصويباً للاتجاه بعد أن ضل البعض طريقهم".

المصالحة ضرورة

وطالب غنيم بالعمل من أجل حل مشكلة المعبر بصورة جذرية، سواء أكان ذلك ارتباطا بإغلاق الأنفاق التي ألحقت أضراراً فادحة بالفلسطينيين، على أكثر من مستوى، على الرغم من توفيرها العديد من الاحتياجات، أم بسبب تسهيل الأمر على أبناء الشعب الفلسطيني، باعتبار معبر رفح هو المنفذ الوحيد أمام حركتهم.

وقال: المشكلة في الأساس تبقي في واقع الانقسام، لأن فتح المعبر بصورة طبيعية الآن يعني الاعتراف بسلطة "حماس"، وتكريس الواقع الانقسامي، وكذلك شرعنة كيانها المسيطر على قطاع غزة، وهذا أمر خطير، فنحن نريد أن يشكل هدف ومطلب فتح المعبر للأفراد والبضائع دافعاً لأجل الإسراع في إنهاء حالة الانقسام، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني. لذلك ينبغي أن يعاد فتح المعبر الفلسطيني المصري الآن بموجب اتفاقية ٢٠٠٥ مع بعض التعديلات الممكنة التي تسهل أكثر على أبناء الشعب الفلسطيني.

وتمنى غنيم أن يتم "إنهاء حالة الانقسام وتجسيد المصالحة، دون ضغوط على أحد بسبب حالة داخلية هنا أو عامل إقليمي هناك، لأن في ذلك مصلحة وطنية عليا، لكن وبكل أسف اعتبرت حركة حماس التطورات الإقليمية والعربية فيما سمي بالربيع العربي تصب في مصلحتها وتعزز قوتها، خلافاً لما نراه اليوم".

وتابع: هذا كان له دور ومن أحد الأسباب التي أعاقت تحقيق هدف المصالحة، وما جرى في مصر الآن وتداعياته الحالية والمستقبلية، وما رافقه من انحسار لدور حركة حماس وعلاقتها مع إيران وسوريا ولبنان، بالتأكيد سيكون له تأثير ملموس لكي تعيد الحركة تقييم مواقفها، والنظر بجدية لمعالجة ملف الانقسام. وهذا يرتبط بأمرين، أولهما اقتناع "حماس" بعودتها عملياً للوطنية الفلسطينية، وتحللها بما يكفي من ولائها لحركة الإخوان المسلمين العالمية، وثانيهما اقتناعها بأن ما جرى هو سقوط كبير للإخوان المسلمين ولنهجهم وفكرهم، وعليهم أن يستوعبوا الدرس ويعيدوا تقييم موضع أقدامهم وتوجهاتهم المستقبلية.

كما دعا الحركة إلى "التوقف عن المراهنة على عودة عقارب الساعة إلى الوراء، لأن بقاء هذا الشعور لدى قيادة حركة حماس يعني المراوحة في المكان ذاته، بسبب المراهنة على تحسين المناخ السياسي لصالحها، وهذا يعني من جديد تأخر قرارها في إنجاز ملف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة في القريب العاجل".

ارتباط تاريخي وأيديولوجي

أما الكاتب والباحث في الشأن السياسي عماد محسن، فرأى أن الجوار الجغرافي والأيديولوجي وروابط كثيرة بين مصر وغزة، جعلت من تأثر الأخيرة بما حدث في مصر أمراً حتمياً، وبخاصة أن مصر تعتبر بمثابة الحاضن الطبيعي لهموم غزة على كل الأصعدة.

وأضاف: تبدو الأمور اقتصادياً واضحة من خلال إغلاق الأنفاق الحدودية، وسياسياً معقدة بسبب الترابط الفعلي بين إخوان مصر وإخوان فلسطين، وبالتالي نزوع إخوان غزة إلى تأييد زملائهم في الحركة في القطر المصري مهما كانت الأثمان. أما أمنياً، فالأمور ليست واضحة حتى اللحظة، والسيناريو القادم لا يبشر بشيء إيجابي على هذا الصعيد.

وتابع: الإعلام المصري الذي يتعامل منذ اليوم الأول لانتخاب مرسي على أن تحالفاً غير معلن نشأ بين غزة التي تحكمها "حماس"، وبين مصر "الإخوانية"، أسهم في خلق حالة من الكراهية من قبل المصريين ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنه وزع اتهاماته بالتساوي بين مرسي وغزة، ومحاولات "شيطنة غزة" لم تكن بعيدة عن هذا الإطار من التجاذب السياسي المصري.

وفيما يتعلق بعلاقة "حماس" بنظام الإخوان سابقاً، أوضح محسن أن "حماس تعتبر إخوان مصر امتداداً طبيعياً لها، ولديها فوبيا من تجربتها مع نظام حكم مبارك، وتخشى على إنجازاتها ومقدراتها وحساباتها الإقليمية في زمن حكم الجيش، الذي لا تربطه علاقة ودية مع الحركات الإسلامية وتحديداً حماس، وبالتالي فإن هذه العلاقة مرشحة للتدهور أكثر في المرحلة المقبلة، وبخاصة أن حماس لا تخفي تأييدها للإخوان في المواجهة الراهنة، بل وتعتبر نفسها طرفاً في المعادلة وليس مجرد شاهد، وهنا ننصح بأن يتم تجنيب غزة ويلات صدام لا يمكن أن تكون غزة طرفاً رابحاً فيه".

وفيما يخص الحملة التي يشنها الإعلام المصري ضد الحركة وقطاع غزة، قال محسن في حديثه إلى "آفاق برلمانية": "حماس" لا تملك سوى الدفاع عن نفسها إعلامياً، بأن تردد باستمرار أنها غير معنية بالدخول في تناقضات ثانوية تبعدها عن الخصم الحقيقي وهو إسرائيل، ولكنها في مقابل ذلك تتبنى الخطاب الإخواني كلياً، وتناصب من قام بعزل مرسي العداء الواضح. هنا تكمن المشكلة، فحركة حماس ترى نفسها طرفاً في مواجهة تكون حركة الإخوان المسلمين طرفاً فيها، باعتبارها ابنة شرعية لهذه الحركة، وهي ترى أن واجبها يدعوها إلى أن تكون طرفا، لكن الأمر برمته ليس في مصلحة الشعب الفلسطيني، ويجب التفريق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الوطن.

وفي تحليله لما يحدث على الحدود مع غزة، وتحديداً الإجراءات المصرية الأخيرة، أكد محسن أن "ما يحدث على حدود غزة يعد أمراً بالغ التعقيد والخطورة، وهي المرة الأولى التي تقدم فيها مصر على خطوات كهذه، ونخشى في سياق مجابهة محتملة بين الجيش المصري والجماعات المتشددة في سيناء، أن تكون أجزاء من قطاع غزة مسرحاً لعمليات الجيش المصري، وهو أمر سيقودنا إلى سيناريو يشبه الكابوس، بشأن مستقبل العلاقة بين غزة ومصر، وبين حركة حماس والدولة المصرية، وهو أمر ينعكس بالسلب على المصلحة الوطنية الفلسطينية والأمن القومي الفلسطيني".

وتوقع محسن "أن يستمر العمل في معبر رفح في كلا جانبيه دون توقف، لكن ضمن اشتراطات مصرية ذات طابع أمني، يذكرنا بقوائم الممنوعين من التنقل على شطريه في عهود سابقة، وهو أمر يجعلنا نتذكر مشاهد الأعداد الكبيرة من المواطنين غير المسوح لهم بالتنقل عبر معبر رفح".

تدمير للاقتصاد الغزي

أما الدكتور معين رجب، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الأزهر بقطاع غزة، فأكد أن الآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاق الأنفاق كانت كارثية وخطيرة، وطالت قطاعات عدة، ومست بالحياة في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة.

وبين رجب في حديث لـ"آفاق برلمانية" أن أول الآثار المذكورة كان النقص الحاد في العديد من أنواع السلع الرئيسية، فالأنفاق كانت وسيلة لجلب عشرات الأصناف من السلع؛ سواء من مصر أو من الخارج عبر مصر، لافتاً إلى أن هذا النقص تسبب في رفع أسعار السلع وخلق سوق سوداء.

وتابع: في كثير من الأحياء كان المواطنون مضطرين لشراء السلع بأضعاف أسعارها الحقيقية، وبخاصة مواد البناء والسلع الأساسية، لاستكمال بناء منازل أو شقق، أو توفير متطلبات حياتهم الأساسية.

وأوضح أن "هذا الإغلاق تسبب في تعثر عدد كبير من المهن والأعمال التي تعتمد على الأنفاق، عبر عجز القائمين عليها عن توفير المواد الخام اللازمة لاستمرار عملهم"، مبيناً أن قطاع البناء توقف بنسبة زادت على ٨٠٪، والعديد من المصانع والورش التي تعتمد على الأنفاق تعطلت أيضاً، وهذا تسبب في عودة ارتفاع مستويات البطالة، جراء توقف شركات المقاولات والبناء عن العمل.

وتطرق رجب إلى نقص الوقود وآثاره الكارثية، مشدداً على أن شح الوقود السائل الذي كانت الأنفاق مصدره الرئيسي، يسهم في تضرر حركة المواصلات، وتوقف المركبات الخصوصية والعمومية، وكذلك الحافلات عن العمل، وهذا قد يتسبب في رفع تسعيرة المواصلات بدرجة قد لا يحتملها المواطن العادي البسيط، كما يمكن أن يلحق ضرراً بالموظفين والطلبة، ممن يضطرون للانتقال إلى أماكن عملهم وجامعاتهم بشكل يومي.

وبين أن الكارثة الأكبر التي قد تترتب على نقص الوقود، تتمثل في إمكانية توقف مرافق حيوية عن العمل، مثل المستشفيات أو مضخات المياه والصرف الصحي، أو محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة.

وقال: قطاع غزة ربما يكون مقبلاً على كارثة حقيقية، وقرب حدوث شلل وإنهاء وتوقف لعجلة الاقتصاد الغزّي، على المستويات كافة، في حال لم يتم تدارك الأمر وإيجاد حلول سريعة وعملية للأزمات التي ترتبت على إغلاق الأنفاق.

كما تحدث عن آثار إغلاق معبر رفح، وتعذر تنقل المسافرين بصورة طبيعية، مؤكداً أن هذا "يحول القطاع إلى سجن كبير، ويلحق أضراراً كبيرة بالمواطنين، وبخاصة أن المعبر هو حلقة الوصول شبه الوحيدة ما بين قطاع غزة والعالم الخارجي".

حلول مقترحة

وعن الحلول المقترحة، ذكر رجب أنه "لم يعد هناك مفر من التواصل السريع والجاد مع السلطات المصرية، وإطلاعها على الاحتياجات الإنسانية اليومية لقطاع غزة، والعمل على إيجاد بديل رسمي وشرعي لدخول البضائع". وقال: طالما أن السلطات المصرية تعتقد أن الأنفاق تشكل خطراً على الأمن القومي المصري، وهذا أمر متفهم فلسطينياً، لذا يجب إيجاد طريقة أخرى لضمان وصول البضائع للقطاع بشكل رسمي. كما طالب السلطة الفلسطينية، والجهات المعنية كافة، بالتدخل والضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة، وإعادة فتح المعابر بصورة دائمة وفقاً لما كان الحال عليه قبل العام ٢٠٠٦.

صعوبات في التهريب

وكان العديد من ملاك الأنفاق والعاملين فيها، أكدوا أن هناك صعوبات كبيرة في التهريب حالياً، وبخاصة البضائع الكبيرة والثقيلة، مثل الإسمنت ومواد البناء، إضافة إلى الوقود السائل بشقيه.

وأكد "أبو محمود"، ويمتلك حصة في نفق على الحدود، إن جرّافات وحفارات مصرية نفذت خلال الأسابيع الماضية عمليات هدم وتدمير طالت العشرات من أنفاق التهريب المنتشرة على طول الحدود المصرية الفلسطينية، جنوب محافظة رفح، في أوسع حملة تستهدف الأنفاق منذ شيوع تلك الظاهرة منذ العام ٢٠٠٧.

وشوهدت للمرة الأولى منذ سنوات حفّارات وجرّافات ضخمة، تنتشر بكثافة في الجانب الآخر من الحدود، وتقوم بعمليات حفر وردم، بينما شوهدت شاحنات تحمل كميات كبيرة من الطوب، تصل المنطقة الحدودية، وتفرغ حمولتها داخل حُفر أحدثتها الجرّافات.

وقال "أبو محمود": تم تدمير وإزالة "المحاقن" التي كانت تستخدم في تهريب الحصمة، ومصادرة مضخات كانت تستخدم في نقل الوقود للجانب الآخر من الشريط الحدودي، ومداهمة مخازن ومستودعات للبضائع في مناطق قرب الشريط الحدودي ومصادرتها.

وانعكس توقف الأنفاق عن العمل وتناقص البضائع المهربة بصورة سلبية على أسواق القطاع، التي لا تزال تعاني شحاً في العديد من أصناف البضائع والسلع، التي يعتمد عليها الغزيون في تلبية معظم احتياجاتهم اليومية، كما أسهم هذا النقص في خلق أسواق سوداء لبيع البضائع المهربة بأضعاف أثمانها الحقيقية، وبخاصة الإسمنت، الذي يبحث عنه المضطرون لاستكمال إنشاء مساكن أو شقق لهم.

"مخطط برافر": إعادة تأكيد مركزية شعار "احتلال الأرض" صهيونياً!

أنطوان شلحت

منذ يوم الأرض الأخير في ٣٠ آذار/مارس الفائت، تشهد صفوف العرب الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨، بأحزابهم وسلطاتهم المحلية ومنظمات المجتمع المدني، حراكاً متصاعداً لإحباط ما بات يعرف باسم "مخطط برافر". كما أن سنة ٢٠١٢ الفائتة اتسمت بحراك مماثل كان عنوانه "نصرة النقب" لمواجهة هذا المخطط. ويتنادى جميع هؤلاء لبذل مزيد من الجهود في الفترة المقبلة، على المستوى الكفاحي الشعبي، وعلى مستوى تجنيد حملات تضامن عالمية من الخارج، ترغم إسرائيل على تغيير المسار الذي اختارت المضي فيه لتنفيذ المخطط، وهو مسار تحويله قانوناً رسمياً.

ويقضي "مخطط برافر" بمصادرة أكثر من ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٦٠٠ ألف دونم يملكها العرب الأصلانيون في النقب، وترفض الحكومة تسجيل ملكيتهم عليها. ويتضمن حشر هؤلاء العرب الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، في أقل من ١٠٠ ألف دونم تشكل أدنى من واحد بالمائة من المساحة الإجمالية لتلك المنطقة.

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية السابقة على هذا المخطط، وجرى تعريفه على أنه "مخطط تسوية سكن المواطنين البدو في النقب". وبدأت الحكومة الإسرائيلية الحالية العمل على سنّ قانون خاص في الكنيست لتطبيق هذا المخطط. وكما أشارت جهات كثيرة، فإنه في حال إقرار هذا القانون، سيصبح المواطنون العرب "مخالفين للقانون" لمجرد كونهم سكاناً في أراضيهم التي يملكونها أباً عن جد.

وبطبيعة الحال، لا يرتبط هذا المخطط بحاضر ومستقبل وجود العرب في منطقة النقب فقط، وإنما ينطوي أيضاً على انعكاسات خطرة تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل ودولة إسرائيل.

ولا بُد من أن نشير إلى أن كل ما بقي من الأراضي الخاصة التي كان يملكها فلسطينيو ٤٨ في منطقتي الجليل والمثلث لا يزيد على ٦٥٠ ألف دونم.

من هنا رأت "لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في الداخل" أن "مخطط برافر" يعتبر أكبر مخطط كولونيالي صهيوني يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تُشكل بالتالي معركة فاصلة على ما تبقى من أراضٍ عربية، بعد أن سيطرت المؤسسة الإسرائيلية على أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مرّ الأعوام.

العرب في النقب ما بين الماضي والحاضر

وفقاً للإحصائيات التي جرت في أثناء فترة الانتداب البريطاني (وتحديداً في سنة ١٩٣١)، بلغ عدد السكان البدو في النقب ٦٥ ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي في سنة ١٩٢٠ الأراضي التي جرت فلاحتها في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣,٧٥ مليون دونم، ما عدا الأراضي المخصصة للرعي. كما تبين صور التقطها سلاح الجو البريطاني منذ سنة ١٩٤٥ أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتلحة على نحو كامل، الأمر الذي يدحض فرية إسرائيلية مكرورة فحواها أن النقب صحراء بالمطلق، وأن أهلها بدو رحل. وقد احتفظ أهالي النقب بملكيتهم لأراضيهم بحسب قانون العرف والعادة لقرون عدة، وفلحوها وعاشوا فيها. كما أكد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشل لدى زيارته القدس في سنة ١٩٢١، بحضور أول مندوب سامٍ بريطاني هو هربرت صموئيل، بالإنابة عن الحكومة البريطانية، حق الأهالي في ملكية أرضهم بموجب قانون العرف والعادة (ما يُعرف بـ "وعد تشرتشل للبدو") وصدرت بيانات رسمية وحكومية في هذا الشأن.

واقترن احتلال إسرائيل منطقة النقب في سنة النكبة بترحيل ٩٠ بالمائة من سكانها خارج حدود الدولة التي أقيمت حديثاً، حيث تحولوا إلى لاجئين. والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرها إلى الأردن وقطاع غزة،

حيث أن عدد اللاجئين من قضاء النقب وفقاً لإحصاء جرى في سنة ١٩٩٨ بلغ ٥٥٥,٨١٣ نسمة. أما من تبقى في قضاء النقب بعد حملة التهجير -وكانت نسبتهم ١٠ بالمائة وتعدادهم لا يتجاوز ١٠ آلاف نسمة (وفقاً لإحصاء جرى في سنة ١٩٩٨ بلغ عددهم ١٢٠ ألف نسمة، واليوم يبلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة)- فقد تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية لمنطقة الحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك، وتسمى "منطقة السياج"، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديمونا - بئر السبع.

وفي أيار/مايو ١٩٧١، بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان الذين تم ترحيلهم خارج الحدود على اسم دولة إسرائيل بحجة أنها "أملاك غائبين"، وقام سكان النقب العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم. لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب، بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة، وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها في سنة ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية تجميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر في سنة ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من سنة ١٨٥٨، الذي ينصّ على أن من أحيا أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية فيها، في حين أن القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية ينص على أن من يفلح أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق فيها، ويعتبر مخالفا للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية، ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية، أعلنت أن أيَّ مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بديلة بنسبة ٢٠ بالمائة من مساحة أرضه، ويحصل على تعويض مالي عما تبقى.

وبعد أن فشلت مخططات الحكومة الإسرائيلية في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم إلى التنازل عن أراضيهم عنوة، جاءت المخططات الأخيرة التي كانت حصيلتها الأخيرة "مخطط برافر".

وقد تمثلت المخططات الأخيرة بداية في لجنة القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ التي أقيمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقدمت توصياتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. لكن نظراً إلى أن توصياتها لم تَرُقْ للحكومة، وذلك على الرغم من أنها لم تلبِّ الحد الأدنى من مطالب عرب النقب، أقامت هذه الحكومة لجنة جديدة لبحث توصيات لجنة غولدبرغ، متذرعة بحجة أن الهدف من اللجنة الجديدة هو وضع آليات لتنفيذ توصيات اللجنة السابقة. وكان الجديد في هذه اللجنة أن رئيسها إيهود برافر هو عضو في "مجلس الأمن القومي"، ومدير قسم التخطيط الإستراتيجي في ديوان رئيس الحكومة، وبعكس لجنة غولدبرغ التي كان في عضويتها اثنان من ممثلي المجتمع البدوي من بين أعضاء اللجنة الثمانية، فإن لجنة برافر لم تضم في عضويتها أيَّ ممثل عن أصحاب القضية التي يبحثونها ويقررون مصيرها، كما أنها لم تلتقِ ولم تستمع إلى موقف أيٍّ من العرب في النقب.

وقد أقيمت لجنة برافر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأنهت عملها وقدمت توصياتها إلى الحكومة في أيار/ مايو ٢٠١١، وتم تحويل التوصيات إلى رئيس "مجلس الأمن القومي" الجنرال احتياط يعقوب عميدرور، المعروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة. وبعد إدخال التعديلات "الأمنية" للجنرال عميدرور جرى تحويل التوصيات إلى الوزراء.

"احتلال الأرض"!

ليس من الصعب ملاحظة أن كل من عمل في إعداد هذا المخطط، وكذلك جميع القائمين على دفعه قدماً، هم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ومجرّد ذلك يدل على أن الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع فلسطينيي ٤٨ بعقلية عسكرية، وعلى أنهم قضية أمنية، وخطر إستراتيجي.

ولا يخفي كبار المسؤولين و"الخبراء" في الشؤون الجغرافية والديموغرافية أن تنفيذ هذا المخطط يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل "مهمة قومية" من الدرجة الأولى، تفرضها، أيضاً، الضغوط السكانية الشديدة في وسط الدولة، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أن الجيش الإسرائيلي أعد خططاً متعددة لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب بهدف إخلاء أراضٍ في مناطق الوسط وتخصيصها لمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

ويقف في طليعة هؤلاء البروفسور أرنون سوفير الذي يتعامل مع الفلسطينيين في الداخل بصفتهم خطراً ديموغرافياً على مستقبل "الدولة اليهودية" يجب عدم التلكؤ في مواجهته.

وقد كتب سوفير في أحد أبحاثه الأخيرة أنه في سنة ١٩٤٩ بلغ تعداد البدو في جنوب إسرائيل نحو ١٣ ألف نسمة. لكن عشية حرب ١٩٤٨ قُدّر عددهم بنحو ٦٠ ألف نسمة تفرقوا، مع انتهاء الحرب، إلى جنوب جبل الخليل وسيناء وجنوب الأردن. وخلال الأعوام الأولى على تأسيس دولة إسرائيل كان زعماؤها مسكونين بهواجس الأمن، وتجميع الشتات، وبناء مؤسسات الدولة الجديدة. ولم يكن، آنذاك، متسع من الوقت للتفكير في مجموعة صغيرة مهملة من البدو الرحّل في أنحاء النقب، جرى تجميعها أصلاً في منطقة أطلق عليها اسم "منطقة السياج". وفي سنة ١٩٧٠، بعد مضي نحو ٢٠ عاماً، ارتفع تعدادهم إلى ٢٥ ألف نسمة، فيما كانت إسرائيل بين حربيّ "الأيام الستة" (حزيران/يونيو ١٩٦٧) و"يوم الغفران" (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣)، وبدأ البدو بالبروز في المنطقة. وفي سنة ١٩٩٠، ارتفع عددهم إلى ٨٧ ألف نسمة، ثم بعد ١٨ عاماً، أي في سنة ٢٠٠٨ أصبحوا يعدّون نحو ١٨٠ ألف نسمة، أي ما يعادل عدد سكان مدينة بئر السبع.

ويضيف سوفير أنه بالنظر إلى معدل التكاثر الطبيعي لدى البدو في النقب، الذي يتراوح بين ٥٪ و٥,٥٪ سنوياً، فستُضاعف هذه المجموعة عددها حتى سنة ٢٠٢٠ ليبلغ نحو ٤٠٠ ألف (إذا ما واصلوا، بموازاة تكاثرهم الطبيعي، اقتناء النساء من خارج حدود إسرائيل ثم استقدام أقارب هؤلاء النسوة). وفي سنة ٢٠٢٠، سيشكلون ٢٠٪ - ٢٥٪ من مجمل العرب في إسرائيل، وهو عدد جدي جداً. وهذا المعدل المرتفع للتكاثر الطبيعي يتحقق برأيه لدى البدو بفضل تعدد الزوجات. ففي سنة ٢٠٠٩، كان نحو ثُلث الرجال البدو في الجنوب متزوجين من أكثر من امرأتين، وبعضهم لم يكتفِ بأقل من أربع زوجات، وهم يلدون حتى ١٠ - ٢٠ - ٤٠ - ١٠٠ من الأبناء، بل ثمة حالات معدودة لعائلات لدى الرجل فيها نحو ١٥٠ ولداً.

وأشار إلى أنه في أواسط ستينيات القرن الفائت، بدأت السلطات الإسرائيلية تتطرق إلى ما سمّاه "التحدي البدوي"، وشرعت في محاولة لتوطينهم في قرى ثابتة. غير أن "عناصر الغباء، التجاهل، التهاون، اللامبالاة"، أفرزت قرى لا تلائم مجتمع الرحّل، وحتى بعد إقامة هذه القرى نسيت السلطات تطويرها كما يجب. وفي هذه الأثناء، تزايدت تجمعات البدو واتّسعت في شتى أنحاء النقب الشمالي، متجاوزة حدود "منطقة السياج". وفي موازاة تضافر الجهود لتركيز البدو في القرى الثابتة، كان عددهم يزداد باستمرار نتيجة التكاثر الطبيعي المرتفع (في سنة ٢٠٠٩ قُدّر عدد سكان التجمعات البدوية المبعثرة بنحو ٦٠ ألف - ٨٠ ألف نسمة وفق مصادر مختلفة، مقابل نحو ١٢٠ ألف نسمة في القرى الثابتة). وحتى سنة ٢٠٠٨، شيّد البدو في الجنوب نحو ٥٠ ألف مبنى غير قانوني، وفي كل عام يضيفون إليها بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مبنى آخر جديد.

ويبدي سوفير تحمسه الشديد لتطبيق "مخطط برافر"، ويدعو إلى التعامل معه باعتباره "عملية عسكرية" على غرار العمليات التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، حيث يكتب قائلاً: ينبغي أن نأخذ في الحسبان، أيضاً، أن ثمة قوى راديكالية ستحاول إجهاض أي خطوة من شأنها وضع حل نهائي لمشكلة تسوية سكن البدو في النقب، وستلجأ هذه القوى إلى تفعيل واستغلال وسائل إعلام راديكالية ومنظمات فوضوية دولية، فتثير ضجباً كبيراً وجلبة واسعة. وفي مثل هذه الحالة، يجدر تبني المقولة المعروفة: الكلاب تنبح والقافلة تسير! وقد أثبت الجيش الإسرائيلي في عملية "الرصاص المصبوب" (في غزة) أن بالإمكان منع وسائل الإعلام من دخول مناطق القتال طيلة ثلاثة أسابيع من المواجهة. وسيكون بالإمكان، إذا ما استدعت الحاجة، تجنيد قوات الشرطة للمساعدة في تنفيذ هذا مرة أخرى، وهذه المرة في خدمة مشروع لإنقاذ الجنوب وتجنيبه الفوضى.

ولا شك أيضاً في أن "مخطط برافر" يعيد تأكيد مركزية شعار "احتلال الأرض" الصهيوني الكلاسيكي الذي لم يكن شعاراً للتيارات اليمينية فحسب، وإنما كان أيضاً شعاراً لتيارات صهيونية يسارية تدّعي الاعتدال. وما يحدث بخصوص النقب يثبت أن هذا الشعار لا يزال منذ بداية المشروع الصهيوني بمثابة "فريضة" وهدف أساسي لكل صهيوني؛ سواء أكان من اليمين أم من اليسار.

ارتفعت حدتها هذا العام في الضفة والقطاع

الأزمة المالية في الجامعات .. الأسباب والحلول

أحمد فراج

مع بداية كل فصل دراسي في الجامعات الفلسطينية كافة، تـزداد حدة الخلافات بين مجالس الطلبة، التي تسعى لتجسيد دورهـا في الدفاع عن قضايا الطلبة بوسائل التعبير كافة من جهة، وإدارات الجامعات التي تدفع باتجاه تبرير رفع الأقساط الجامعية وأي إجراءات مالية أخرى من جهة أخرى.

وفي ضوء احتدام الخلاف بين الطرفين مع بداية الفصل الدراسي الأول، تحاول "آفاق برلمانية" الوقوف على حقيقة الأسباب وراء رفع الأقساط على التخصصات كافة، وفي معظم الجامعات، وهل هي ضرورة ملحة، أم أن ذلك يأتي من باب "الشأن الداخلي" لدى الجامعة وشح مواردها المالية؟

وسوف يتناول هذا التقرير الوضع القائم حالياً مقارنة مع الفترة الماضية، فيما يتعلق بالشأنين الأكاديمي والمالي، وما نسبة الزيادة في الرسوم الدراسية، وكيف يتم احتسابها في ظل غلاء المعيشة وشح الموارد وارتفاع معدلات البطالة والفقر؟ إضافة إلى مدى مقدرة مجالس الطلبة على التعامل مع هذه القضايا وتلبية مطالب الطلبة الخاصة بإعادة الرسوم الجامعية إلى ما كانت عليه، وهل لوزارة التعليم العالي والسلطة الوطنية عموما تأثير مباشر في تفاقم الأزمة أو معالجتها؟

البرغوثي: صندوق الطالب يحل المشكلة جذرياً

في ظل الأوضـاع المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني على مـدار السنوات السابقة، بدأ البعض في التفكير بحلول جذرية تنهي المشكلة التي تتفاقم في الجامعات الفلسطينية مع بداية كل فصل دراسي، حيث جرى في العام ٢٠٠٦ طرح موضوع إنشاء الصندوق الوطني للتعليم الجامعي.

وحـول ذلـك، قـال سكرتير عـام المبادرة الوطنية الفلسطينية النائب د. مصطفى البرغوثي: الحل الوحيد لمعالجة الأزمة المستفحلة في الجامعات هو التطبيق الفوري لقانون الصندوق الوطني للتعليم الجامعي، الذي سبق وأقره المجلس التشريعي بالقراءة العامة، وبالإجماع، وذلك بعد أول اجتماع له في شهر آذار من العام ٢٠٠٦.

وأضـاف البرغوثي في حديث لـ"آفاق برلمانية": يضمن مشروع القانون المقترح تغطية أقساط جميع الطلبة دون تمييز، ويخفف عبء التعليم عن كاهل المواطنين الذين يعانون جراء الأزمة المالية واستفحال غلاء المعيشة، بينما يوفر للجامعات مصادر دخل ثابتة تؤمن رواتب العاملين فيها، كما يضمن رفع مستوى التعليم العالي، بما في ذلك توفير موارد كافية للبحوث العلمية.

وفيما يتعلق بالتكلفة التي سيضيفها إقـرار الصندوق الجامعي على خزينة الدولة، لاسيما في ظل ما تعانيه السلطة من أزمات مالية متتالية: أوضح أن "القانون لن يكلف خزينة السلطة الوطنية أكثر من ٣٪ من قيمة المساعدات الخارجية، ولعام واحد فقط، وسوف يتحول إلـى صندوق دوار يضمن استمرار التعليم الجامعي بأسلوب مماثل لما تتبعه الدول المتقدمة، مشيراً إلى أن القانون يتضمن "توفير بعثات للطلبة المتفوقين وقروض مسهلة للطلبة كافة، يتم تسديدها بعد تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل".

وأكد البرغوثي أنه "لو طبق القانون خلال السنوات الماضية لما تفاقمت الأزمـة المالية في الجامعات الفلسطينية كافة دون تمييز في الضفة الغربية وقطاع غزة، مضيفاً: أرى أن الأزمة تتكرر دورياً وتنتقل من جامعة إلى أخرى، وسوف يستمر ذلك ما لم يتم تدارك الأمر واعتماد الصندوق الوطني كحل جذري لأزمة التعليم العالي في فلسطين".

ودعـا إلـى ممارسة ضغط شعبي مـن أجـل إقـرار قانون الصندوق الجامعي، مؤكداً "أهمية دور الحركات الطلابية في الضغط من أجـل ذلـك، ووضـع القانون موضع التنفيذ، وبخاصة أن من شأنه أن يوفر الاستقرار للعملية التعليمية، ويتيح للطلبة التركيز على المشاركة في مختلف الفعاليات الوطنية والاجتماعية، وتطوير تحصيلهم العلمي، دون الانشغال من فصل إلى آخر بهموم توفير القسط الدراسي، وهو أمر يؤدي إلى فقدان الكثير من الطلبة حقهم في التعليم، إلى جانب وجود أعداد من الطلبة الخريجين الذين باتوا غير قادرين على الحصول على شهاداتهم جراء الديون المتراكمة عليهم لصالح الجامعات".

مجلس طلبة "بيرزيت" يتمسك بمطالبه

وتظهر الأزمـة المالية مع بداية كل فصل دراسي في مختلف الجامعات الفلسطينية، من خلال اضطرار إدارات الجامعات لرفع الأقساط، بما يشمل أحياناً الطلبة القُدامى في محاولة منها للحد من العجز المالي، إضافة إلى قبول المزيد من الطلبة الجدد وبأعداد تتزايد عاماً بعد عام.

وحول هذا الموضوع، وتحديداً في جامعة بيرزيت، يقول رئيس مجلس الطلبة أدهم صافي فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى اتفاق ملزم يحد من لجوء إدارة الجامعة إلى رفع الأقساط على الطلبة، ويلزمها بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً، إن "إدارة الجامعة تسعى مع بداية كل فصل دراسي إلى زيادة مدخولاتها المالية، لاسيما على حساب طلبة الجامعة، وهذا ما نرفضه نحن، ونهدف من خلال كافة نشاطاتنا للضغط على الإدارة من أجل التراجع عن قراراتها التي نعتبرها تعسفية بحق الطلبة".

وأضاف صافي في حديث لـ"آفاق برلمانية": طالبنا من خلال لجنة الحوار التي تم تشكيلها من ممثلين عن المجلس وعمادة شؤون الطلبة وإدارة الجامعة، أن يتم أولاً إلغاء قرار رفع أقساط الطلبة القدامى، وتجميد رفع الأقساط الدراسية على الطلبة الجدد، وكذلك تجميد قرار تثبيت سعر صرف الدينار.

وأكد أنه "لن يتم استئناف الدراسة والانتظام بها ما لم يتم تنفيذ تلك المطالب، إضافة إلى تشكيل لجنة للمسح الاجتماعي والتعرف على الطلبة المحتاجين، وكذلك تعهد إدارة الجامعة بدفع الأقساط الجامعية للطلبة المتفوقين وغير القادرين على تسديد رسومهم الدراسية".

وفي المقابل، قال د. عادل الزاغة، نائب رئيس جامعة بيرزيت للشؤون الإداريـة، إن هناك عجزاً مالياً سنوياً يقدر حالياً بأكثر من ٥ ملايين دينار للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣. وليس بمقدور الجامعة أن تحوز على موارد تمكنها من سد هذا العجز الكبير، مشدداً على أن حل الأزمة المالية أمر يجب أن يقع عبؤه على جهات ثلاث ينبغي أن تتضافر جهودها للتغلب على هذه الأزمة، وهـذه الجهات هي الجامعة (إدارة وعاملين وطلبة)، وبشكل خاص الحكومة، والقطاع الأهلي وقطاع الأعمال (انظر مقالة مفصلة بقلم الزاغة منشورة في هذا العدد).

وأضـاف الزاغة: يجب عمل كل ما يمكن لتجنيب الجامعة الأضرار الجمة التي ستلحق بها بسبب إغلاقها من قبل الحركة الطلابية. فالإغلاق يلحق الضرر بالطلبة، إذ يؤخر تخرجهم، ويلحق الضرر بخططهم الدراسية. كما يعمق الإغـلاق من الأزمـة المالية، لأنه يطيل عمر السنة الدراسية، ويزيد بالتالي من تكاليفها.

"التعليم العالي": الجامعات ترفع الأقساط لزيادة دخلها

وحول مدى تدخل وزارة التربية والتعليم العالي في حل الأزمة المالية التي تتفاقم في الجامعات كافة، أكدت الوزارة أنها لم تكن أساساً جزءاً من المشكلة، وبالتالي فإن الحلول بيد من يمتلكها، أي إدارات الجامعات التي تسعى من خلال رفع الأقساط إلى سد العجز المالي لديها وزيادة إيراداتها المالية من خلال أقساط الطلبة.

وقالت الوزارة على لسان أحد مسؤوليها الذي رفض الكشف عن اسمه: إن تدخل الوزارة يكون محدوداً، وذلك لأسباب عدة؛ أولها أن الجامعات ستقوم بالالتزام مثلاً بعدم رفع الأقساط، ولكن مقابل تعهد من قبل الوزارة أو الحكومة بسداد العجز المالي لديها، وهذا في طبيعة الحال لا يمكن تطبيقه في ظل الأزمة المالية لدى السلطة، وبالتالي فإن تدخلنا يكون محدوداً، ومن أجل الحفاظ على مصالح الطلبة وسير العملية التعليمية بشكل عام.

وحسب الـوزارة، فـإن إمكانية إيجاد حلول لأزمة الأقساط تتفاوت بين جامعة وأخرى، وذلك وفقاً لما ترى إدارة الجامعة أنه يخدم المصلحة العامة، مؤكدة أنها تعمل من خلال قنوات عدة لها داخل الجامعات، وفي الحكومة، "من أجل تدارك المشكلة والالتزام بالعملية التعليمية ككل لا يتجزأ، بهدف الحفاظ على سمعة وجودة التعليم العالي الفلسطيني في دول العالم كافة".

إلغاء نظام الحد الأدنى لدفع الرسوم

في المقابل، أقدمت الجامعة الإسلامية في غزة على إلغاء العمل بنظام الحد الأدنـى لدفع رسـوم ساعات التسجيل في الجامعة، وعدم قبول تسجيل أحد الطلبة ممن تبقى عليهم مستحقات تحت أي ظرف، علاوة على طلب دفع المبلغ كاملاً دون أدنى تقسيط أو تنظيم. وقال مدير العلاقات العامة في الجامعة د. رائد صالحة "إن الأزمة المالية الحالية، هي نتيجة لتراكم الأزمة منذ سنوات، فضلاً عن الظروف العامة التي يعيشها أهالي قطاع غزة، جراء الحصار الإسرائيلي.

ولفت صالحة، في تصريح صحافي، إلى أن القرار الذي اتخذ منذ أسبوع "غير نهائي"، وأن "هناك نقاشاً يدور مع مجلس الطلاب وإدارة الجامعة لبحث الحلول الممكنة، التي نهدف بالأساس لتكون لصالح الطلبة".

من ناحيتها، أكدت المتحدثة باسم الحملة الوطنية للمطالبة بتخفيض الرسوم الدراسية شادية الغول، أن "الجامعات الفلسطينية تنتهج سياسة غير مقبولة بحق الطلبة الجامعيين، تتمثل في رفع أسعار الساعات الدراسية وثباتها في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي، عـلاوة على اتخاذ إجراءات تعسفية تتباين من جامعة لأخرى، مثل تثبيت سعر الدينار".

وأوضحت الغول في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "إدارة جامعة النجاح في مدينة نابلس قررت رفع الأقساط الجامعية لكليتي الهندسة والاقتصاد بمقدار ٣ إلى ٤ دنانير للساعة المعتمدة، في الوقت الذي أعلنت فيه الكتل الطلابية رفضها لهذا القرار. كما أن جامعة الأزهر رفعت أسعار الساعات الدراسية على تخصصاتها كافة.

وحول ما يتعلق بالجامعة الإسلامية، نوّهت الغول إلى أن "إدارة الجامعة أعلنت عن إلغائها العمل بنظام الحد الأدنى لدفع رسوم ساعات التسجيل في الجامعة، ولا تقبل تسجيل أحد من الطلبة ممن تبقى عليهم مستحقات مالية. وهذا يعني أن على كل طالب دفع كامل المبلغ المطلوب منه".

وقالت: مع بداية الفصل الدراسي، اتخذت الجامعة الإسلامية قراراً بإلغاء الحد الأدنى للرسوم، حيث كان بإمكان الطالب أن يدفع ١٢ ساعة كحد أدنى، والباقي يقوم بتسديده قبل الامتحانات، وهنا على الطالب أن يدفع الرسوم الجامعية كاملةً.

وأضافت: جامعة الأقصى أيضاً قامت برفع الرسوم خمسة دنانير على الفصل ككل، وجامعة النجاح تدرس إمكانية إلغاء الحد الأدنى لدفع الرسوم.

وأوضحت أن الجامعة الإسلامية قامت بإلزام الطلاب بدفع كل الديون المستحقة قبل التسجيل للفصل الجديد، بمن فيهم الخريجون، وهذا ما يحرم آلاف الطلبة من إكمال الدراسة.

وطالبت الـغول مجالس الطلبة والأطـر الطلابية بالتصدي لهذه الخطوة التي تمثل انتهاكاً خطيراً لمستقبل الطلبة وحرمانهم من الالتحاق بجامعاتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وارتفاع معدلات الفقر.

حول الأزمة المالية في جامعة بيرزيت

د. عادل الزّاغة*

السؤال المثير للجدل هو لماذا تبرز في بداية كل سنة دراسية أزمة تؤدي إلى تعطيل الدراسة والعمل في الجامعات الفلسطينية، بما فيها جامعة بيرزيت. ويتم تداول موضوع الأزمة المالية بصفتها جوهر الأزمة. وفي الحقيقة هناك أزمة مالية تعصف بالجامعات الفلسطينية، ولطالما تمت تغطية الأزمة بحلول مؤقتة دون حلها حلاً جوهرياً مرة وإلى الأبد.

تعود جذور الأزمة إلى ارتفاع مستمر في التكاليف التعليمية والتشغيلية للتعليم العالي بفعل عوامل متعددة أهمّها:

غلاء المعيشة وانعكاس ذلك على رواتب العاملين التي تشكل أكثر من ٨٠٪ من التكلفة.

تطبيق اتفاقية الكادر (سلم الرواتب) التي تم التوصل إليها بمشاركة نواب من المجلس التشريعي بين مجلس التعليم العالي واتحاد نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية، وانعكاسات هذه الاتفاقية على ارتفاع الرواتب من جهة، وعلى ازدياد مدفوعات نهاية الخدمة ومساهمة الجامعة في صندوق التوفير بشكل كبير بسبب طريقة حساب مدفوعات نهاية الخدمة التي تضمنتها هذه الاتفاقية من جهة أخرى.

اتفاقية تعويض العاملين عن انخفاض سعر الدينار مقابل الشيكل الإسرائيلي، التي أضافت إلى العجز المالي في موازنة الجامعة مثل غيرها من الجامعات، كما أضافت إلى مدفوعات نهاية الخدمة.

كل هذا في الوقت الذي لم ترتفع فيه إيرادات الجامعة من الأقساط التعليمية ورسوم التسجيل بشكل يوازي الارتفاع المستمر في تكاليف التعليم العالي.

هذه الحالة أدت إلى وجود عجز مالي سنوي يقدر حالياً بأكثر من ٥ ملايين دينار للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، علماً بأن العجز المالي استمر منذ العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، الأمر الذي اضطر الجامعة، كغيرها من الجامعات، أن تستدين من صندوق نهاية الخدمة ومن صندوق التوفير، لتتمكن من دفع فاتورة الرواتب، بحيث وصلت المطلوبات المتأخرة على الجامعة لهذين الصندوقين إلى نحو ٢٥ مليون دينار، وليس بمقدور الجامعة أن تحوز على موارد تمكنها من سد هذا العجز الكبير. وليس من باب تضخيم الأمور القول إن الجامعة على حافة انهيار مالي إن لم تقم باتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف هذا الاتجاه. وعملياً، لا تستطيع الجامعة تأمين رواتب أربعة أشهر على الأقل من الرواتب السنوية. والحقيقة أن هذا العجز من حيث منشئه من جهة، ومن حيث حجمه من جهة أخرى، يجعل حل الأزمة المالية أمراً يجب أن يقع عبؤه على جهات ثلاث ينبغي أن تتضافر جهودها للتغلب على هذه الأزمة، وهذه الجهات هي الجامعة (إدارة وعاملين وطلبة)، وبشكل خاص الحكومة، والقطاع الأهلي وقطاع الأعمال.

أولاً. على صعيد الجامعة

يجب على الجامعة أن تفعل كل ما بوسعها وتواصل ذلك انطلاقاً من رسالتها والوفاء بوعودها، وعليها أن تقوم بضبط النفقات والتضخم في الجهاز الإداري، وزيادة الكفاءة في إدارة العملية الأكاديمية، وهو أمر يتطلب تعاون العاملين فيها، وزيادة مساهمة الطلبة في تغطية جزء من تكاليف العملية التعليمية. وفي الحقيقة، قامت إدارة الجامعة بتجميد التوظيف في الجهاز لعامين متتالين، وسيستمر التجميد في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣، باستثناء زيادة التوظيف في عدد أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه لضمان النوعية التعليمية الجامعية ذات المستوى الرفيع الذي ارتضته الجامعة لنفسها، ويخدم مستقبلها ومستقبل خريجيها، وكذلك استحداث التوظيف في مكتب تعزيز الموارد الذي يخطط وينفذ خطط زيادة قدرة الجامعة على استقطاب الدعم المالي لتطوير الجامعة من جهة، ولزيادة حجم المنح والمساعدات الطلابية لتمكين الطلبة من متابعة دراستهم رغماً عن ظروفهم المادية الصعبة من جهة أخرى. ولقد أثمرت هذه السياسة، بحيث ازداد حجم القطاع الأكاديمي إلى حجم الجهاز الإداري لنسبة لا تتوفر لكثير من الجامعات المحلية، وستواصل الجامعة خططها لزيادة الكفاءة في إدارة العملية التعليمية من خلال نماذج العمل بنظام المحاضرة/النقاش وغيرها من الابتكارات المعروفة. كما قلصت الجامعة نفقاتها على بعض الخدمات عن طريق تضمينها للقطاع الخاص حيثما ثبت أن هذا القطاع أكثر كفاءة في إدارة بعض الخدمات، كالنظافة، وتقديم الطعام، في حين تواصل الجامعة جهودها لتحقيق تعاون مشترك مع القطاع الخاص في استثمارات تعود بالنفع على كل منهما. غير أن هذه الجهود تواجه صعوبات جمة خارجة عن إرادة الجامعة، ولا توفر حلولاً سريعة، وتأمل الجامعة أن يتم تذليل هذه الصعاب لخلق فرص استثمارية مفيدة للجامعة والمجتمع.

وأخيراً، وللتغلب على مشكلة دفع الرواتب التي تحسب بتثبيت سعر الدينار مقابل الشيكل (٥,٦ شيكل للدينار) الناجمة عن الاتفاقية الأخيرة التي تم توقيعها مع نقابة العاملين منذ أكثر من ثلاث سنوات، كان لا بد من أن تتقاضى الجامعة الرسوم والأقساط التعليمية بالطريقة نفسها. وقد أدركت الجامعة حتى قبل اتّخاذها هذا القرار الصعب، أنه ستكون له انعكاسات على الطلبة غير المقتدرين، ولذلك قررت زيادة عدد وحجم المساعدات المالية لهؤلاء الطلبة، بحيث لا يكون عدم القدرة المالية حائلاً دون إكمال تعليمهم الجامعي. فقد أوفت الجامعة بوعدها عن العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث زادت قيمة هذه المساعدات بمقدار ٢٨٠ ألف دينار (أي بزيادة ٨٠ ألف دينار على ما وعدت به)، لتبلغ القيمة الإسمية لمجموع المنح والإعفاءات من الأقساط التعليمية حوالي ١,٨ مليون دينار سنوياً (في حين تتجاوز القيمة الفعلية لها المليونين ونصف)، كما زاد عدد المستفيدين من الطلبة بأكثر من ٨٠٠ طالب ليبلغ مجموع المستفيدين في الفصل الواحد أكثر من ٢٥٠٠ طالب. وستزيد الجامعة هذه القيمة للعام الحالي بحوالي ربع مليون دينار آخر لتمكين من لن يتمكنوا من تسديد كامل الأقساط التعليمية. وفي الحقيقة، تبدو آفاق الحصول على دعم لصندوق المنح الطلابية جيدة، وستتواصل بمشاركة مجلس الطلبة.

ثانياً. على صعيد الحكومة

على الحكومة أن تزيد من مخصصات التعليم العالي. وفي الحقيقة، لقد تراجع الدعم الحكومي للتعليم العالي بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٨، وعلينا أن نتذكر ما يلي: يجب إعادة الاعتبار للتعليم العالي بصفته خيراً عاماً (Public good)، وبخاصة في عصر اقتصاد المعرفة، حيث ليس أمام فلسطين فرصة للمنافسة دولياً إلا إذا استثمرت استثماراً عالياً في مواردها البشرية، وهو المورد الأهم الذي تمتلكه. وكان آخر مجلس تشريعي منتخب قد قرر أن يكون حجم الدعم الحكومي للجامعات العامة ٤٠ مليون دولار سنوياً، وتضاءل هذا الدعم بقرارات من الحكومات المتعاقبة ليصل إلى حوالي ١٤ مليون دولار سنوياً! في وقت يتسع فيه التعليم العالي من جهة، وتزداد تكاليفه التشغيلية بشكل كبير سنوياً من جهة أخرى. وليس من المعقول أن يستمر هذا الاتجاه، وعلى الحكومة أن تعيد ترتيب الأولويات بشكل يجعل التعليم على رأس سلم الأولويات، وليس في أدناه! وعليها البحث عن طرق لتعويض الجامعات عن العجوزات المالية التي تتم تغطيتها بسبب تقليص هذا الدعم إذا أرادت تجنيب هذه الجامعات الانهيار المالي.

ثالثاً. على صعيد القطاع الأهلي وقطاع الأعمال

يجب على القطاع الأهلي وقطاع الأعمال أن يزيد من مساهمته في دعم التعليم العالي. فانطلاقاً من موضوعة رد الاعتبار للتعليم العالي بصفته خيراً عاماً، يجب أن يدرك القطاع الأهلي وقطاع الأعمال أن التعليم العالي له مردود إيجابي على المجتمع بشكل عام، وعلى قطاع الأعمال بشكل خاص، فالأفكار التي تولد في الجامعات تجد طريقها إلى التطبيق لاحقاً، وفي العادة بعد وقت طويل، ولذلك يجب أن تتضافر جهود القطاع الأهلي وقطاع الأعمال مع الجامعة لتمكين الأفكار والابتكارات من التطبيق. وهذا يتطلب توفير الموارد المالية للجامعات عامة، وجامعة بيرزيت بشكل خاص، لتمكينها من عمل الفارق في حياة المجتمع الفلسطيني بتطبيق برامج أكاديمية ذات علاقة، وبرامج بحثية وتطبيقية تساعد الصناعات المحلية على المنافسة، والمجتمع المحلي على الرقي ثقافياً وفكرياً. ومن المفيد في هذا الإطار تعزيز فكرة تقديم أموال الزكاة لدعم الطلبة غير المقتدرين والمتفوقين، وتعزيز فكرة مكافحة الفقر لذوي الأفكار التقدمية من خلال تطوير التعليم العالي وإتاحته لغير المقتدرين. ولقد تشكلت نواة لوقفية لهذا الغرض بتمويل من أمير قطر، ويمكن أن يتم تطوير هذه الوقفية من كافة المقتنعين بحاجة المجتمع الفلسطيني إلى جامعات راقية ومتطورة، كما أنه لا بد من زيادة حجم التبرعات لصندوق المنح وصندوق إقراض الطلبة في وزارة التربية والتعليم العالي.

هل من الضروري أن تؤدي الأزمة المالية إلى إغلاق الجامعة؟

ليس هذا قدراً، ويجب عمل كل ما يمكن لتجنيب الجامعة من الأضرار الجمة التي ستلحق بها بسبب إغلاقها من قبل الحركة الطلابية. فالإغلاق يلحق الضرر بالطلبة، إذ يؤخر تخرجهم، ويلحق الضرر بخططهم الدراسية. كما يعمق الإغلاق من الأزمة المالية، لأنه يطيل عمر السنة الدراسية، ويزيد بالتالي من تكاليفها.

تعرض الجامعة توفير شبكة أمان للطلبة غير المقتدرين، وقد بادرت إلى طرح مبادرتين مهمتين ليس لهما مثيل في البلاد: فأولاً، قررت الجامعة أن كل طالب تم قبوله وكان لديه ما يثبت انتماءه لأسرة مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وكالة الغوث، سيتم توفير مساعدة مالية له، بحيث يتمكن من الالتحاق بالجامعة، كما أنها قررت أن كل من يعاني من ضائقة مالية من الطلبة الجدد، يستطيع التقدم بطلب للمساعدة المالية، وسيتم اتخاذ القرار بشأنها قبل نهاية الفصل الأول ليدخل أثرها مع بداية الفصل الثاني. وثانياً قررت الجامعة أن كل طالب لديه معدل ٩٥٪ في امتحان الشهادة الثانوية (التوجيهي)، ولم يتمكن من الالتحاق بأية جامعة، سيكون بإمكانه التقدم بطلب للجامعة، وعند قبوله سيتم توفير منحة مالية له تغطي الأقساط التعليمية للسنة الأولى إذا كان من ذوي الحالات الاجتماعية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وكالة الغوث، على أن يستحق منحة التفوق الأكاديمي بعد السنة الأولى (أي بمجهوده الذاتي). كما قررت الجامعة أنها ستقوم بتوفير شبكة أمان لغير المقتدرين من الطلبة، وستفي الجامعة بوعودها كما وفت بها دائماً.

لقد قام الجزء الأعظم من طلبة الجامعة بدفع ما عليهم من أقساط تعليمية تغطي حوالي ٦٠٪ من التكلفة التعليمية فقط، وبقي عدد يقل حتى عن عدد المستفيدين من المنح الدراسية والإعفاءات التي تقدمها الجامعة وهو في حدود توقعاتها، ما سيجعل حل المشكلة المالية لهؤلاء في حدود الممكن. كما تشترط الجامعة على المستفيدين من المنح من الطلبة القدامى التقدم بطلب للحصول على قرض من صندوق إقراض الطلبة في وزارة التربية والتعليم العالي. وفي الواقع سيكون التوجه للقروض مجدياً أكثر في المستقبل، وذلك لتدوير المساعدات المالية من جيل إلى آخر، بحيث يستطيع من استفادوا من التعليم أن يقدموا يد المساعدة للجيل اللاحق. كما تقوم الجامعة بالتحاور مع مجلس الطلبة، وتطلب من المجلس تحمل مسؤولية مساعدة الجامعة على تخطي أزمتها وليس تعميقها.

نعم، ليس إغلاق الجامعة قدراً عليها، وليتحمل كل مسؤولياته في تجنيب الجامعة مزيداً من التكاليف هي في غنى عنها. وقد ضمن القانون حق الإضراب، ولكنه لم يشرّع لأحد العمل على إغلاق المؤسسة. وحري بنا أن نعمق الفهم القانوني ومستلزماته لدى الطلبة.

---

* نائب الرئيس للشؤون الإدارية - جامعة بيرزيت

بعد تعرض الحراكات الشبابية للقمع والاحتواء في الضفة والقطاع

أصوات خافتة تدعو مجدداً إلى تشكيل «حركة تمرد» ضد الانقسام

فايز أبو عون

"لا شرعية لأحد فالكل انتهت ولايته"، "نريد انتخابات مجلس وطني، ونريد انتخابات مجلس تشـريعي، ونريد أن ننهي الانقسام، ونريد أن نعيش بكرامة وحرية".

هذه الشـعارات وغيرها الكثيـر، أطلقتها وكتبتها مجموعة من الشـباب الفلسـطيني في الثامن من تموز/يوليـو الماضـي؛ أي في أعقاب إعلان حركـة تمرد مصر نجاحهـا في إزاحـة الرئيس المصـري المنتخب محمد مرسـي عن الحكم، على صفحات التواصـل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

مجموعة الشـباب الفلسـطينيين مجهولي الهوية خوفاً من الملاحقة والمساءلة من قبل أجهزة أمن الحكومة في غزة، أو الأجهزة الأمنية في الضفة، التي سـارعت إلى إعلان تأسـيس حركة "تمرد" في الأراضي الفلسطينية، وعملت على نشر رابطها عبر العديد من الصفحات، دعت جميع الفلسـطينيين؛ سواء أكانوا في الضفة الغربية أم قطاع غزة، إلى كسـر حاجز الخوف والتمرد على الانقسام واحتكار السلطة.

دعوة هـؤلاء الشـباب جميـع الفلسـطينيين إلى الانضمـام للحملـة التي أعلنـوا عن تأسيسـها، لاقت تجاوباً خجولاً مـن قبل البعض مشـوباً بالخوف والحذر مما سـيترتب على مشـاركتهم هذه، لاسيما أن العديد منهـم كان قد تم اسـتدعاؤه للتحقيق مـن قبل جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة "حماس" في غزة، وأجهزتها الشرطية، في أعقاب دعوتهم المواطنين في فترة سابقة عبر "الفيسـبوك"، إلى الانضمام إلى حركة شبابية أعلنت أنها ضد الاحتلال وضد الانقسـام، وأيضاً لمشـاركتهم في لجان المقاومة الشعبية ضد ما يسمى بالحزام الأمني الذي كانت تحاول إسرائيل إقامته على الحدود الشمالية والشرقية للقطاع.

ولم يتوقف الأمـر عند هذا الحد، بل خرجت مجموعة من الشباب الذين يرتدون الأقنعة على وجوههم "اللثام"، في مسيرة جابت شـوارع مدينة رام الله ظُهر الثامن من تموز/يوليـو الماضـي لتعلن عن انطـلاق حركة أطلقت عليها "يا فلسطيني تمرد"، حيث طالب المشاركون فيها بعودة الانتفاضة الفلسـطينية المسـلحة في مواجهة الاحتلال، ومن أجل إنهاء الانقسام.

وكانت حركة "يا فلسطيني تمرد" دعت عبر صفحتها على شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إلى انتفاضة ضـد الاحتلال وعلى الواقع الفلسـطيني، قائلة "إذا بدك تصير انتفاضة لازم تتمرد على واقعنا الفلسطيني اللي وصلتنا إلو القيادات الحالية بكل تياراتها واختلافاتها"، و"إذا بـدك تتمـرد على الواقـع اللي وصلنا إلـو بالوقت الراهن، فمعناها أنت عم تسعى لانتفاضة ضد الاحتلال، لأنو هاي القيادات والسـلطات صـارت عائق بيننا وبين المواجهة المباشرة مع الاحتلال".

وما بين حركة "تمرد" في غزة، وحركة "يا فلسـطيني تمرد" في الضفة، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا أصبح الشـباب الفلسطيني؛ سواء في الضفة أو في القطاع، الذي قارع الاحتلال الإسـرائيلي لسنوات طويلة ناهـزت المائة عـام أو أكثر، واستشـهد منهم الآلاف، وسجن عشـرات الآلاف، وأصيب مئات الآلاف، يعيشون حالة رعب لم يسـبق لها مثيل من أجهزة أمن السـلطة والحكومة المقالة؟ فيسـارعون إلى إخفاء هويتهم وهم الذين دعموا الشعوب العربية في سوريا ومصر وتونس وليبيا في التمرد على الحكم.

لو نظرنا إلى الحالة الفلسـطينية، وبخاصة في قطاع غـزة بعد سـقوط حكم الإخـوان المسـلمين في مصر، لوجدنا أن الفلسـطينيين يخوضون جدالاً واسـعاً على موقعـي التواصل الاجتماعي "تويتر" و"فيسـبوك" في ما يخـصّ الأزمة المصريّة، وينقسـمون بين مؤيّد لعزل الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي ومعارض، بعكس الحكومة فـي غزّة التي فضّلت التـزام الصمت الإعلامي شـبه التام إزاء ما يحدث، وإن تضرع أئمتها في صلوات الجمعة وغيرها بالدعاء إلى الله أن يعيد مرسـي لسـدة الحكم من جديد.

الناشـطة من حركة "تمرد" ضد الانقسام التي أرادت الإشـارة إلى اسـمها بالأحرف "ك. ع"، خوفاً من ملاحقة أجهـزة الأمن في غـزة لها، قالت "إن دعواتنا لتشـكيل حركة تمرد ضد الانقسام على غرار حركة تمرد في مصر، كانـت وما زالـت دعوات خجولة ووجلـة ومحصورة فقط في تبـادل الأفكار والتعليقات علـى صفحات التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسـبوك)، وذلك خوفاً من الملاحقة والاسـتدعاء والاعتقال والتعذيـب كما حدث معنا حين شكلنا حركة الخامس عشـر من آذار ٢٠١١، حيث ما زالت أسـماؤنا وعناويننا رهن التدقيق والفحـص والمراقبة المستمرة".

وأضافت: يجب التمرد على حالة الخوف التي تعتري البعض وتسـيطر عليهم، لأن ما نعيشـه في غزة وضع صعب لا يطاق البتة، ويحتاج من الجميع ليس الاحتجاج هنا أو هناك، بل ثورة في الضفة والقطاع لتغيير الجسم الفلسـطيني وتوحيده، حتى يتفرغ الكل الفلسـطيني فيمـا بعد لمواجهـة الاحتلال الماضـي قدماً في قضم الأراضي والاستيلاء عليها وإقامة المستوطنات والجدار، وممارسة أبشع أنواع التعذيب بحق الأسرى.

وأشـارت "ك. ع" إلى أنه "حتـى الآن، وعلى الرغم من النداءات العديدة لتشـكيل حالة احتجاج وثورة فعلية ضد الظلـم والاضطهـاد والوضع الاقتصـادي الصعب والانقسام، لم تتبلور حركة فعلية بغض النظر عما يطلق عليها من اسـم، وهذا يحتاج من الفصائل إلى دعم هذه الحركـة وليس احتواءهـا كما حدث فـي ١٥ آذار ٢٠١١، حيث حاولت معظم الفصائل نسـب الفضل في تحريك الشـارع لها دون النظر للمحرك الفعلي لها وهم الشباب المقهور".

من جانبه، قال الدكتور باسم نعيم، مستشار رئيس وزراء الحكومـة المقالة للعلاقات الدوليـة، "إن الأحداث الداخلية المصرية تؤثّر على تفاصيل الحياة اليومية في القطاع، وبخاصة مع اسـتمرار إغـلاق المعبر، ما ينعكس بشـكل كبير على الحالة الإنسـانيّة في غزة، وسـيترك كذلك بصمته على الوضع الاقتصادي".

واعتبـر نعيم أن القـرار الذي صدر في التاسـع من تموز/يوليو الماضي والقاضي بفتح المعبر جزئياً وإدخال العالقين، غير كافٍ لسـدّ احتياجـات مليون و٧٠٠ ألف مواطن يعيشون في القطاع، مضيفاً أن "قضية فلسطين هي قضية أمة عربية وإسـلامية، ولن تتأثّر بحدث هنا أو هناك، كما أن ارتباط مصر بفلسطين له عمق تاريخي".

"حماس": "فتح" تحرض الرأي العام المصري

وتزامن بروز أشـكال من التحرك الاحتجاجي الداخلي

مع تصاعد حملات التحريض والاتهامات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس. فقد اتهمت حركة حماس غريمتها السياسية حركة فتح بالتحريض وتأليب الرأي العام المصري عليها وعلى قطاع غزة، وذلك في أعقاب البيانات والتصريحات الصحافية التي أصدرتها "فتح" وعدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عقب عزل الرئيس مرسي من منصبه، وطالبت فيها "حماس" بوقف ما سمّتها تدخلاتها في الشأن المصري الداخلي لما له من تأثيرات على الفلسطينيين.

وقالت "حماس" إنه على الرغم من نفيها القاطع لأي علاقة لها بالأحداث الداخلية في مصر خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي أو بعده، لا تزال وسائل إعلام مصرية وأخرى فلسطينية تتحدث عن اعتقال عناصر من "حماس" في سيناء وفي القاهرة، على خلفية دعمهم لسلطة الإخوان المسلمين، "لاسيما أن تلك المزاعم نفتها الأجهزة الأمنية المصرية مراراً ولم تتمكن من إثباتها".

واتهمت "حماس" على لسان القيادي في الحركة صلاح البردويل "فتح" وفصائل أخرى بتنظيم حملة تحريض منظمة ضدها، وقال في تصريحات صحافية: إن حملة منظمة بدأتها حركة فتح وفصائل تابعة لها في منظمة التحرير الفلسطينية لتحريض الرأي العام المصري على "حماس" عبر الزج بها في أتون الخلافات الداخلية في مصر.

وأضاف البردويل إن حركته حصلت على وثائق موقعة من رئيس جهاز المخابرات التابع للسلطة الفلسطينية ماجد فرج تحتوي على تعليمات لنسج قصص من الخيال ومفبركة بالاشتراك مع إعلام فتح لمهاجمة "حماس"، موضحاً أن "هذه القصص يتعاون على نشرها إعلام فتح إلى جانب بعض الإعلام المصري المعني بتشويه صورة حماس والمقاومة الفلسطينية"، وأنه "يجري بثها على أنها مسلمات ودون أخذ رد حماس عليها".

وأشار إلى أن هذه الحملة "التي تشترك فيها أطراف فلسطينية وعربية وإسرائيلية، تهدف لشيطنة حماس وقطاع غزة في العقلية المصرية".

رباح: "حماس" تتدخل في شؤون مصر

بدوره، لفت الكاتب والقيادي في حركة فتح يحيى رباح، إلى أن هناك وقائع كثيرة تكشفت في الفترة الأخيرة عن تدخل "حماس" في الأوضاع الداخلية المصرية، ومنها اعتقال عناصر في الحركة في ميدان رابعة العدوية وغيره، موضحاً أن طلب "فتح" وفصائل منظمة التحرير من "حماس" الكف عن هذا التدخل، يرجع إلى الخشية الفلسطينية من ردات فعل تنعكس سلباً على قطاع غزة والشعب الفلسطيني عامة.

وذكر أن "هذه الدعوات لحركة حماس لا تعني أنها متهمة، ولكن ربما يوجد أشخاص من الحركة أو من المقربين منها يتدخلون في الشأن المصري دون علم قيادة الحركة"، مطالباً "حماس" بالوقوف عند مسؤولياتها حتى لا يدفع الشعب الفلسطيني الثمن.

ورفض رباح اعتبار هذه الدعوة وما تبعها من اتهامات لحركة حماس بالتدخل في الشأن المصري، نابعة من المناكفة السياسية بين "فتح" و"حماس".

ناشط شبابي: حركة تمرد ظاهرة طبيعية وصحية

الناشط الشبابي من حركة ١٥ آذار)٢٠١١(ضد الانقسام نبيل دياب، قال: طالما هناك انقسام مستمر، فمن المفترض أن يكون هناك نشاط وتفاعل على كل المستويات، وبخاصة من الفئات الأكثر تضرراً، وفي المقدمة الشباب، لأنهم شريحة تعرضت وما زالت لتداعيات الانقسام، وأي تفاعل في هذا الإطار يجب أن يكون مبنياً على أساس الاحتجاج السلمي القائم على تحقيق مسألتين: الأولى تتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية والدفع باتجاهها، والثانية تتعلق باستعادة كل ما طالته تداعيات الانقسام كالسلم الأهلي والتسامح والأخوة وتقبل الآخر واعتماد لغة الحوار بدل المناكفة والكراهية والحقد الفكري المبني على الحزبية والفئوية الضيقة.

وأضاف دياب: إن الأصل في الموضوع أن يكون هناك تمرد على الحالة القائمة باعتبارها حالة شاذة وخارجة عن السياق الوطني والعرف الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن أيَّ حراك من المفترض أن يكون موجهاً نحو استعادة الديمقراطية من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني والمجالس البلدية والمجالس الطلابية والاتحادات والنقابات.

وتابع: إذا كان هناك أي حراك شبابي، فيجب أن يكون حراكاً متوازياً في الضفة والقطاع، مثل ما أعلن عنه فيما يتعلق بحراكي "تمرد" في غزة و"يا فلسطيني تمرد" في الضفة، لأن ما يحدث في غزة يحدث مثله في الضفة، موضحاً أنه "ما زال هناك أمل في تحرك المجموعات الشبابية أو الحركات السياسية المختلفة انطلاقاً من البناء على ما تم الاتفاق عليه في لجنة الحريات العامة عندما تبنت تطبيق ١١ بنداً لها علاقة بالحريات الخاصة والعامة. فإذا تم تطبيق هذه البنود، فإنها ستشكل مدخلاً حقيقياً وجدياً نحو تحقيق المصالحة، لاسيما فيما يتعلق بحرية العمل السياسي والتنظيمي في الضفة والقطاع، وإعادة فتح كافة المؤسسات والجمعيات التي أغلقت خلال السنوات السبع الماضية".

وحول احتمالات تطور تيار شعبي فلسطيني مناهض للانقسام، قال دياب: إن التيار المناهض للانقسام حي وما زال في إطار تفاعله بحكم استمرار تداعيات الانقسام، لأن المسؤولية اتجاه إنهاء الانقسام تقع على عاتق كل متضرر من تداعياته. وإذا كان هناك تحرك يجب أن يكون تحركاً مدروساً ومتوازياً ويستند إلى منطلقات ومحددات واضحة كفلها القانون الأساسي، وهي التحرك والتجمع تعبيراً عن الاحتجاج بشكل سلمي بعيداً عن المساس بأمن المجتمع.

العوض: دعوات التمرد لن تنجح في غزة

من جانبه، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، "إن ما يحدث الآن من تداعيات في مصر، يجب أن لا ينعكس بالسلب على العلاقات الفلسطينية الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حالة الاحتقان الموجودة أصلاً ويعمّق حالة الخلاف والانقسام، ولكن من الواضح أن حركتي فتح وحماس لا تكفان عن التأثر، بل والتدخل في الشأن الداخلي لبعض دول الربيع العربي، كما يحدث الآن من تدخلات من حركة "حماس" أحياناً في الشأن المصري بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على العلاقات المصرية الفلسطينية، وتأثر من جرائها الشارع الغزّي من إغلاق لمعبر رفح الحدودي، وإغلاق الأنفاق، وإن كانت منفذاً تجارياً غير شرعي".

وأضاف العوض: أعتقد أن تبادل الاتّهامات بين الحركتين ليس له ما يبرره إلا الهروب من إنهاء الانقسام، حيث أنه من المعروف أن "حماس" مرتبطة أيديولوجياً

مع الإخوان المسلمين، وهذا ما عبّرت عنه من خلال رفعها لصور محمد مرسي في أكثر من مكان، موضحاً أن "حزب الشعب والكثير من فصائل منظمة التحرير قدمت النصح لحركة حماس لكي تُجنب الشعب الفلسطيني تداعيات أي تدخل في الشأن المصري، كما دعونا الحركة إلى عقد اجتماع لهذا الغرض، إلا أنها طالبت بالتريث قليلاً، وكأنها تريد أن ترى ما سيحدث في الساحة المصرية بالنسبة للإخوان".

وتابع: أما بالنسبة لبروز دعوات لتشكيل حركة "تمرد" فلسطينية على غرار "تمرد" المصرية، فأعتقد أن الأمور مختلفة في فلسطين عنها في أي بلد آخر، وبخاصة أن غزة لا تقبل التقليد. وهذه الدعوات لن تلقى نجاحاً في قطاع غزة، لأن ما يحدث فيه مختلف تماماً عما هو قائم في تونس أو مصر. ولكن في كل الأحوال يمكن القول إن الوضع محتقن في فلسطين للغاية، والناس تعيش على صفيح ساخن، أو على فوهة بركان يمكن أن ينفجر في أية لحظة.

ولفت العوض إلى أنه "في حال بروز مثل هذه التحركات في غزة، سيكون القمع والاستبداد شديداً جداً، كما أن الثمن الذي سيدفعه الشباب سيكون كبيراً للغاية، وبتقديري أن هذا يدفع أيَّ حركة أو مجموعة للتردد في الإعلان عن تشكيل حركة تمرد".

زيدان: تدهور الأوضاع قد يؤدي إلى انفجار

بدوره، قال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "علينا توحيد السياسة الفلسطينية اتجاه التطورات الإقليمية، لأن التطورات الجارية؛ سواء أكانت في مصر أم سوريا أم لبنان تؤثر على القضية الفلسطينية، وعلينا أن لا نتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة كانت، أو أن نكون جزءاً من الأزمات، لأننا مع خيار الشعوب، كما أننا مع أمن مصر".

وأضاف زيدان: فيما يتعلق بمعبر رفح الحدودي مع مصر والأنفاق، فإننا سنكون قادرين من خلال سياسة فلسطينية موحدة ورؤية موحدة، على إيجاد حل مع المصريين، وعلى الحكومتين في الضفة والقطاع وحركتي فتح وحماس أن تدرك بأن ما يحدث في المنطقة العربية من ثورات يمكن أن ينتقل إلى فلسطين على شكل حركات تمرد لإنهاء الانقسام، أو لوضع حد لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لوضع حد لعمليات القمع غير المبررة.

وذكر أن "الانقسام البغيض الذي طال أمده، مدمر ومحبط للشباب ويثير الغضب والاستياء في أوساطهم. وعندما يرون أن الأمور تتجاوز الحركتين والحكومتين، من المتوقع أن يحدثوا ثورة وانفجاراً على غرار ما حدث في الخامس عشر من آذار ٢٠١١، وكذلك على غرار ما حدث في الضفة من فعاليات احتجاجية على تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية".

"الأسعار نار" .. وتفاوت الآراء حول الأسباب والحلول

يوسف الشايب

كشف تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهر الماضي، تناقضاً فاضحاً في المعادلات "البديهية" المتعلقة بارتفاع الأسعار، ففي وقت انخفضت فيه أسعار الجملة على التاجر خلال الربع الثاني من العام الجاري، ارتفعت الأسعار على المستهلك!

من البديهي أن الانخفاض في أسعار الجملة خلال فترة معينة، يجب أن يرافقه انخفاض موازٍ على أسعار المستهلك خلال الفترة نفسها، وأي ارتفاع على أسعار الجملة ينعكس على أسعار المستهلك ارتفاعاً أيضاً.

ووفق التقرير، سجلت أسعار المستهلك ارتفاعاً في الشهرين الماضيين بنسبة تقترب من ١٪، من أبرزها ارتفاع أسعار الخضار والفواكه والدواجن والسجائر والتعليم والكهرباء وأسعار الأدوية. وجاء فيه "بالمجمل، ارتفعت أسعار المستهلك خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٧٣ر١٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي".

أما أسعار الجملة، وفق التقرير الصادر عن "الإحصاء"، فسجلت انخفاضاً مقداره ٢٢ر٠٪ خلال الربع الثاني ٢٠١٣ مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، بينما انخفضت أسعار السلع المستوردة بنسبة ٩٣ر٠٪.

قوى ضغط سلبية

ووجد صلاح هنيّة، رئيس جمعية حماية المستهلك، أن هذا التقرير يؤكد تلاعباً من قبل عدد من التجار بأسعار السلع، ومن بينها سلع أساسية كالدواجن على سبيل المثال، ويشير إلى ما تحدث عنه مراراً بأن التجار لا يلتزمون بلائحة السلع الإرشادية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، كما تحدث عن ضعف الأدوات الرقابية في الوزارة، مطالباً بضرورة مراقبة الأسعار في السوق الفلسطينية، وبخاصة مع تفاوت أثمان السلعة الواحدة من مدينة إلى أخرى، ومن بلدة إلى أخرى.

وقال هنيّة لـ"آفاق برلمانية": نحن كجمعية حماية المستهلك الفلسطيني، كنا شركاء مع وزارة الاقتصاد الوطني، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، في صياغة لائحة السلع الإرشادية (اللائحة التسعيرية)، وكان هدفها بشكل أساسي تنظيم السوق الفلسطينية وضبطها، وأيضاً محاولة توحيد الأسعار على مستوى محافظات الوطن، وبخاصة في الضفة الغربية، لكن للأسف الكثير من التجار لا يلتزمون بهذه اللائحة ... لا تزال الآن أسعار الكثير من السلع تفوق ما هي عليه في اللائحة.

وتذكر هنيّة: عندما أعلن وزير الاقتصاد الوطني اللائحة التسعيرية، قوبلت باحتجاجات من تجار وأصحاب شركات بعضها كبرى في القطاع الخاص بادّعاء أنها غير منصفة، ومن بينها، آنذاك، قرار مربي الدواجن بعدم الالتزام بتزويد "المسالخ" بالكمية المعتادة يومياً احتجاجاً على اللائحة، وهذا يعكس أن العديد من الجهات التي كانت ممثلة في نقاشاتنا مع الوزارة قبل صدور اللائحة، تراجعت عما تم الاتفاق عليه فور صدورها.

وأضاف: للأسف الخاسر الوحيد في هذه المعادلة هو المستهلك الفلسطيني، الذي تراجعت قدرته الشرائية، وساءت أوضاعه الاقتصادية بشكل واضح، ولم يعد قادراً على توفير سلة مشترياته الأساسية ... أعتقد أن القوى المؤثرة بشكل سلبي على أوضاع السوق باتت تحتاج إلى مواجهة وعزم من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، كي تضمن عدم التلاعب في الأسعار، وتغيير اللائحة الاسترشادية للأسعار التي أعلنتها قبل عام تقريباً، أي في أيلول من العام ٢٠١٢.

وتابع هنيّة: منذ بداية الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار، وتواصلها، نخوض نقاشاً مفتوحاً مع وزارة الاقتصاد الوطني، حيث قدّمنا العديد من المقترحات، على رأسها التدخل في دعم السلع الأساسية، وبالتالي انخفاض أسعار هذه السلع في السوق الفلسطينية، وكانت الإجابة من جميع الجهات في السلطة الفلسطينية أن لا مردود مالياً كبيراً لديها يمكّنها من التدخل في دعم السلع ... توافقنا في البداية على تدخل في هامش ربح التجار لنتمكن من ترك أثر إيجابي على المستهلك الفلسطيني في تخفيض الأسعار، ولكن خلال النقاشات مع ممثلي القطاع الخاص، كان صوت

هذا القطاع مسموعاً بشكل أكبر خلال النقاشات مع الوزارة، وبالتالي لم يتم ذلك، وكان التوافق أن يكون مصدر الأسعار هو تاجر الجملة أو جملة الجملة ومن المصنع والمورد للسوق الفلسطينية، مع وجود دراسات واضحة من وزارة الاقتصاد الوطني حول الأرباح، وعليه تتم مراقبة أو تحديد الأسعار ... جمعية حماية المستهلك تشارك في النقاشات، وتبذل قصارى جهدها لحماية المستهلكين، والحد من الارتفاع الكبير في الأسعار، الذي لا يتناسب والأوضاع الاقتصادية لغالبية الفلسطينيين، لكنها ليست الجهة المخولة بتحديد أسعار السلع.

نمو وهمي

من جانبه، أشار الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، إلى أنه "لتوالي ارتفاع الأسعار في فلسطين عوامل كثيرة، على رأسها استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة في إطار الاتحاد الجمركي، وهذا من تبعات اتفاقية أوسلو، ومن ثم بروتوكول باريس الاقتصادي، وأثر بشكل كبير على استقلالية الاقتصاد الفلسطيني والتوسع في خيارات شركائنا الاقتصاديين، وكذلك السياسات الحكومية في السنوات الأخيرة، التي برأيي قفزت فوق الكثير من الحقائق على الأرض، حيث انشغلت حكومات د. سلام فياض بتحقيق معدلات نمو ما، دون النظر والالتفات إلى متطلبات الشارع، وتأثيرات هذا النمو على حياة الناس، ودون رسم توقعات علمية مبنية على سيناريوهات، وهذا أدخل الاقتصاد الفلسطيني في أزمة تلو الأزمة (البطالة، والكهرباء، وسعر الصرف ؟.. وغيرها). وعلى الحكومة الحالية الوقوف عند هذه السياسات، لمحاولة الخروج من أزمات ارتفاع الأسعار المتتالية، التي ترهق، وبشكل كبير، غالبية أبناء الشعب الفلسطيني".

وأضاف عبد الكريم: نحن مجتمع نستهلك ولا ننتج، فبعد أن هجرنا التجارة والصناعة بتنا نعتمد على الصين وتركيا وأميركا وأوروبا وإسرائيل وغيرها، ومن هنا فإننا مرتهنون -إضافة إلى تبعية اقتصادنا لاقتصاد إسرائيل- إلى تقلبات الأسواق العالمية وتجاذباتها.

وتابع: إن لم يكن بمقدور الحكومة الحد من الظاهرة، فعليها التخفيف من عبء الضغوط الاقتصادية على المجتمع، ليشعر المواطن أن الحكومة حريصة عليه، وتراعي مصالحه، ويمكن أن تتفهم مشاكله ومطالبه، وتتحاور معه، وتدعمه معنوياً إن لم تكن قادرة على توفير الدعم المالي له ... ما يريده المواطن الفلسطيني هو أن يشعر بدور ما للحكومة والسلطة، بحيث يستند إليها كراعٍ أو ضامن للحقوق ... قد لا تجد الحلول لجميع مشاكله، لكن على الأقل يجب أن تشعره بنوع من الثقة بأن قراراتها وسياساتها تتسم بالحكمة والرشد، وهذا ما لا يلمسه المواطن الفلسطيني حتى الآن.

وفيما يتعلق بفكرة دعم الحكومة للسلع الأساسية، ومن بينها الخبز والمحروقات، أجاب عبد الكريم: تجربة دعم السلع الأساسية في دول مجاورة أثبتت فشلها، وبخاصة أنها كانت تنسحب على الغني والفقير في آن. باعتقادي يجب البحث عن سبل لتقنين هذا الدعم لنجاح التجربة، وهو ما قامت به العديد من دول العالم، بحيث ضمنت وصول الدعم لمستحقيه عبر "الكوبونات" وغيرها، غير أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على ذلك الآن، ولكن يمكن في المستقبل، وبخاصة في قطاع الطاقة، حيث إن اتفاق باريس لا يمنع استيراد المحروقات خام، وتكريرها في الأردن، وشحنها عبر الموانئ في الداخل الفلسطيني أو عبر الطرق البرية من الأردن، أو عبر شرائها من دول عربية شقيقة بسعر تفضيلي. هذه أسئلة مطروحة منذ سنوات، ولا أجوبة، على الرغم منم أن فاتورة الطاقة تشكل عبئاً كبيراً على الشعب الفلسطيني يصل إلى مليار دولار سنوياً. كان بإمكاننا توفير مئات الملايين لو حصلنا على بدائل أخرى، لكننا لم نحاول، ولم تجتهد أية حكومة فلسطينية في ذلك. نتمنى أن يتم التفكير في ذلك جيداً، وإنهاء التبعية في قطاع المحروقات على الأقل، الذي يرتبط معه قطاع الكهرباء.

وأضاف: هذه الأزمات كان يمكن حلها منذ زمن، لكن السؤال الآن: هل يمكن أن تعمل الحكومة على ذلك، أو على الأقل تتخذ إجراءات عاجلة في هذا المجال، كتخفيض حصتها من كل لتر بنزين أو سولار تبيعه، ويذهب قرابة نصف ثمنه لصالح خزينة السلطة، وذلك عبر تخفيض ضريبة المحروقات؟ هذه الخيارات يجب فحصها، ويجب معالجتها من قبل الحكومة التي تملك الإجابات إزاء ذلك، كونها تملك المعطيات كاملة.

دعم المنتج الوطني

بدوره، أكد د. جواد ناجي، وزير الاقتصاد الوطني، أن الحديث عن دعم للسلع الأساسية بشكل مباشر لا يمكن تطبيقه في ظل الواقع الاقتصادي للسلطة، لكن ما يحدث الآن هو "دعم مدخلات الإنتاج"، و"العمل على تعزيز المنتج الوطني".

وقال: علينا أن ندرك أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة، بل أزمة كبيرة وطاحنة، وهناك استحقاقات على الحكومة مواجهتها برؤية شاملة ومناسبة لمعالجة ملف ارتفاع أسعار مجمل السلع في الأراضي الفلسطينية، ولذلك قمنا بتعزيز الرقابة على الأسعار في السوق الفلسطينية، وتنفيذ سياسات لدعم الاقتصاد الوطني، عبر تعزيز المنتج الفلسطيني ومنحه تفضيلات كبيرة.

وأضاف: في الوزارة قدمنا العديد من الخطط في هذا المجال، وقمنا بالعديد من الإجراءات التي قد لا تحل الأزمة، لكن قد تساهم بوقف شيء من تداعياتها، على رأسها دعم مدخلات الإنتاج، ودعم المنتج المحلي، وكذلك الإجراءات المتعلقة بضبط السوق، وعدم انفلات الأسعار إن جاز التعبير، وتحويل المخالفين إلى القضاء ... الإمكانات المالية للحكومة قليلة ومتواضعة جداً، لكن هذا لا يعني عدم البحث عن إجراءات ما نكون قادرين على تنفيذها والدفاع عنها.

وأكد ناجي لـ"آفاق برلمانية": الرقابة على التجار فيما يتعلق بالالتزام بالأسعار الواردة في اللائحة الإرشادية التي تضعها الوزارة مستمرة، وهي متواصلة على مدار العام، حيث يتم تحويل أي تاجر غير ملتزم للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، لافتاً إلى أن هذه الرقابة غير الموسمية تحقق نتائج إيجابية كثيرة.

وأضاف ناجي: قررنا في الحكومة دعم السلع عبر دعم خطوط الإنتاج والمنتج الوطني، ولتحقيق ذلك اتّخذنا قرارات عدة، من بينها تفضيل المنتج الوطني في العطاءات الحكومية، ولو كان ثمنها أعلى بنسبة تصل إلى ١٥٪ من السلع غير الفلسطينية، وهذا انعكس بشكل واضح وإيجابي على المستهلك، فسلع المواد الأساسية لم ترتفع على مدار عام، باستثناء ارتفاع أسعار الدواجن، الذي كان موسمياً وعاود الانخفاض ... أسعار الكثير من السلع الأساسية، كالأرز والسكر والزيوت، انخفض بشكل ملموس، فـ"شوال" الأرز سعة ٢٥ كيلوغراماً انخفض من ١١٠ شواكل إلى ٩٧ أو ٩٨ شيكلاً، و"زيت القلي" المحلي سعة خمسة لترات انخفض من ٤٥ شيكلاً إلى ٣٧ شيكلاً وأحياناً أقل، وهذا ناتج عن سياسة دعم المنتج الوطني بما يسمح زيادة حصته في السوق الفلسطينية. لكن للأسف الشديد، فإن القطاع التجاري الفلسطيني، أو العديد من مكوناته، لا تجيد الترويج لمنتجاتها بشكل جيد يساعد على جذب المستهلك الفلسطيني، وأكبر مثال على ذلك عدم استثمار شهر رمضان المبارك، الذي يعد أكبر فرصة لمبادرات كهذه. ومع ذلك، فإن أسعار السلع الأساسية في السوق الفلسطينية مقبولة جداً مقارنة بأسعارها في الأسواق الدولية. هذا جيد، ونسعى إلى الأفضل.

المؤتمر السنوي التاسع عشر

التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة .. فلسطين والعالم العربي

رام الله- ٦ و٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

نبذة عن المؤتمر

إذا نظرنا إلى المشهد في فلسطين والوطن العربي اليوم، نجد متضادات، بعضها يدفع باتجاه التفتت والتجزئة، وبعضها يسعى إلى تحقيق الوحدة من أجل التغيير والإصلاح والثورة.

فمن جهة، لم يشهد الوطن العربي لعقود خلت، ظاهرة مثل التي نراها اليوم: تفتت الهويات والولاءات، تشرذم الأهداف، استحضار لنزاعات متحوصلة استجلبت من كهوف من ألف عام مضت؛ سُنّة وشيعة، علويين ودروز، بهائيين وسلفيين وقبط وفرس وأكراد وعرب. تفتت لا مثيل له في الذاكرة الحية، وأولويات غير تلك التي طمح إليها العرب طيلة قرن من الزمن.

يقابل هذا مشهد آخر، مشهد ميادين التحرير: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية. وحدة وطموح وأمل ومسعى. وحدة هدف. ثورة وثورة مضادة. وإذا كان البعض يرى أن ما سُمّي بـ«الربيع العربي» قد تحول إلى «خريف» أو حتى «شتاء»، فإن العين التي تحيط بتاريخ ثورات الشعوب ترى جلياً أن «الثورة المضادة» كانت دائماً مرافقة لأي مسعى للتغيير الجذري.

فالثورات تبدأ ولا أحد يعرف تماماً متى تنتهي، وكيف تنتهي، ولكننا نعرف أنها تمر بمراحل، وكل مرحلة لها سماتها وخصائصها وقضاياها وصراعاتها. ولكن، يبقى محركها الأساسي هو إرادة الشعوب متى تحررت من الأغلال التي كبلها بها حاجز الخوف.

غير أن واقع التجزئة في فلسطين يختلف نوعياً عن بعض عناصر المشهد العربي. إنه تجزئة شعب بأكمله: داخل وخارج، ثم داخل، وداخل الداخل؛ ثلاثة أجيال تواترت في ظل هذا الواقع منذ العام ١٩٤٨. على الرغم من ذلك، فإنه ليس مشهداً طائفياً أو مذهبياً أو عرقياً تتفتت من جرائه الهويات والولاءات. فالتحدي الماثل أمام الفلسطينيين اليوم، يكمن في كيفية استرداد وحدتهم السياسية لغرض تحقيق أهدافهم الأخرى، كيف يمكن «إعادة مجمل التجربة الفلسطينية إلى الاعتبار» بعد أن نابها التفتت بفعل مساعي التسوية المختلفة انتهاءً بفشل مسار أوسلو الذي ضاعف من هذا التفتت؟

سيسعى هذا المؤتمر السنوي التاسع عشر إلى إلقاء الضوء على بعض هذه المحاور عربياً وفلسطينياً، وإلى استخلاص العبر من الواقع الحالي، ونقد جوانب محددة منه، لعل في ذلك ما يقوّم الرؤية، وينبّه إلى مزالق الاستغراق في صراعات اللحظة وتفتت قضاياها.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
MUWATIN The Palestinian Institute for the Study of Democracy

مؤتمر مواطن السنوي التاسع عشر

التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة

فلسطين والعالم العربي

قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني، شارع القدس الرئيسي، رام الله - فلسطين
الجمعة والسبت ٦ و ٧ أيلول ٢٠١٣

اليوم الأول: الجمعة ٦ / ٩ / ٢٠١٣

٩:٣٠ - ١٠:٠٠	تسجيل	
١٠:٠٠ - ١١:٣٠	الجلسة الافتتاحية	
	ممدوح العكر	افتتاح وإدارة الجلسة.
	رائف زريق	القضية الفلسطينية: حديث في الكل والجزء.
	جورج جقمان	خطر "الديمقراطية" في مرحلة البداية.
١١:٣٠ - ١:٣٠	استراحة غداء	
١:٣٠ - ٣:٣٠	الجلسة الثانية	(إدارة الجلسة: نجوى ارشيد)
	رجا الخالدي	هل يمكن ترميم الاقتصاد الفلسطيني بعد تفتته؟
	سامية البطمة	دور الليبرالية الجديدة في المنطقة وتأثيرها على تراجع اقتصادات الدول العربية.
	هنيدة غانم	إنتاج المقدسيين كمارقين.
٣:٣٠ - ٣:٤٥	استراحة	
٣:٤٥ - ٥:١٥	الجلسة الثالثة	(إدارة الجلسة: غادة المدبوح)
	نادية أبو زاهر	العلاقة الطردية بين تراجع الرأسمال الاجتماعي والديمقراطية في فلسطين ومصر.
	كريس هاركر	جغرافية التجزئة والوصل.

اليوم الثاني: السبت ٧ / ٩ / ٢٠١٣

٩:٣٠ - ١١:٣٠	الجلسة الرابعة	(إدارة الجلسة: إبراهيم الشقاقي)
	عبد الرزاق التكريتي	إشكالية المواطنة الفلسطينية في زمن الشتات.
	حافظ عمر	الشباب الفلسطيني والتمثيل الوطني.
	باسل الأعرج	الحراك الشبابي والفضاء المتوتر.
١١:٣٠ - ١١:٤٥	استراحة	
١١:٤٥ - ١:٤٥	الجلسة الخامسة	(إدارة الجلسة: مجدي المالكي)
	حنين سليمان	كيف نعرف أن الثورة حققت أهدافها في مصر: معايير للحكم.
	عبير إسماعيل	هل ستطالب المعارضة في الكويت بإسقاط النظام؟
	سميح شبيب	الطائفية في سوريا، قبل وبعد: شهادة شخصية.
١:٤٥ - ٣:٠٠	استراحة غداء	
٣:٠٠ - ٥:٠٠	الجلسة السادسة	(إدارة الجلسة: مها السمان)
	مضر قسيس	الثورة والكرامة وفلسطين: حول الحاجة إلى ثورة فلسطينية.
	ريم الشريف	هل من مستقبل للحراكات الشبابية في مصر: "كلنا خالد سعيد .. نموذجا"؟
	صالح عبد الجواد	"الربيع العربي": دروس إستراتيجية لحاضر مأزوم.

عشرون عاما على « أوسلو »

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

صدر حديثاً

سلسلة التجربة الفلسطينية
شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

الذاكرة الجماعية هي دائماً عملية قيد التشكل. يطمح هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة متواضعة نحو إنقاذ ذاكرة هؤلاء الأفراد، النساء منهم والرجال، عرباً ويهوداً، ممن تخطوا جماعتهم وتجرؤوا على تخيّل عالم يتجاوز العداء والكراهية القومية، عالم يحرر الكادحون من الناس، عمالاً وفلاحين، أنفسهم، بسعيهم وجهدهم الذاتي، مؤسسين لنظام اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، جامع بين صفوفه كل من يعيشون بكدحهم ويقاومون استغلال الآخرين لهم.

بين ثنايا هذه الصفحات، شظايا من التاريخ، تسلط ضوءاً على من هم هؤلاء الأشخاص؛ حياتهم ودوافعهم للنشاط السياسي، كما تكشف عن المحددات التي اعتبروها أساس الصراع في فلسطين، وتصوراتهم لشكل الحل العادل وأسسه، ضمن جملة أخرى من القضايا، وتتيح، أيضاً، قراءةً لتلك الفترة؛ من خلال سرد جزء من القصص الشخصية لنشطاء الحزب؛ سواء ما يتعلق منها بطبيعة انخراطهم في العمل السياسي، أو من خلال ما قدموه من قراءة لمواقف الحزب السياسية، كما عبرت عنها المنشورات، والبيانات، والمجلات، والكتيبات، والصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزب.

صدر حديثاً

سلسلة دراسات وأبحاث
"قانون" التشريع و"قانون" الحرية
هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

"الشعب يريد ..."، هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت "الثورات العربية" بعضا مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل "الإرادة العامة"، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» عبر فريق بحثي متخصص لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

صدر حديثاً

سلسلة دراسات وأبحاث
موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة
منذر مشاقي

يبحث هذا الكتاب في علاقة حركات الإسلام السياسي بثورات الربيع العربي من زاويتين اثنتين؛ أولاهما متعلقة بحجم المشاركة الفعلي لتلك الحركات في كل من الثورتين التونسية والمصرية وبموقعها الحقيقي في ذلك الحراك الشعبي، والبحث فيما إذا كان الإسلاميون هم قادة ذلك الحراك ومفجروه، أم أنهم كانوا في الصفوف الخلفية منه. أمّا الثانية فهي محاولة لاستشراف مستقبل الدور المرتقب لحركات الإسلام السياسي في مرحلة ما بعد الثورات، ثم التعرف على شكل الدولة التي يريدون. فقد كان حضور حركات الإسلام السياسي من عدمه في فعاليات الثورة في كل من تونس ومصر هو ساحة سجال كبيرة بين المتابعين للثورة. فما أن انطلقت الثورة حتى انطلق معها سيل من الكتابات حول دور الإسلاميين فيها، فبعضها كان متسائلاً عن حجم ذلك الدور، وبعضها كان مشككاً بحضور الإسلاميين من حيث الأصل، وأنهم إن شاركوا فقد شاركوا على استحياء، وإن حضروا فقد وصلوا متأخّرين. ولم يكن ذلك التساؤل هو تساؤل موضوعي هدفه كتابة تأريخ محايدٍ للثورة، بل كان هدف معظمه هو نفي مسؤولية الإسلاميين عن نجاحات الثورة وإنجازاتها، سواء أكانوا حقاً مسؤولين عنها أم غير ذلك، ذلك لأن الإقرار بمشاركة الإسلاميين الفاعلة في الثورة، له ما بعده من تسليم بحضور الإسلاميين في النظام المنشود في عهد ما بعد الثورة. فالمشاركة الفاعلة في الثورة هي بوابة العبور إلى المستقبل السياسي.

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية
تحرير: رجا بهلول

كتب كثير من المفكرين العرب والمسلمين حول سؤال «ما الدولة التي نريد؟»، وقد شهدت الآونة الأخيرة، وعلى الأخص منذ اندلاع الثورات الشعبية فيما غدا يعرف ب «الربيع العربي»، انضمام مفهوم «الدولة المدنية» إلى كوكبة المفاهيم المشتملة على «الدولة الإسلامية»، و«الدولة العلمانية»، و«الدولة الديمقراطية»، و«الدولة الدينية». ولكن انضمام هذا المفهوم الجديد قد زاد الطين بلة. فهو وإن بدا لأول وهلة كما لو كان نقطة التقاء بين المنادين بعلمانية الدولة، والمنادين بالمرجعية الدينية للسياسة، إلا أنه يعاني، ولدرجة أكبر، من الغموض الذي تتسم به معظم الأفكار المنادية بهذا النمط أو ذاك من الحكم.

يجمع هذا الكتاب عدداً من المناقشات التي ظهرت في معظمها على صفحات الإنترنت في الفترة الأخيرة. وتتمحور هذه المناقشات، في مجملها، حول مفهوم الدولة المدنية. من المأمول به أن تساهم مطالعتها مجتمعةً في الوقت الحاضر) أي في سياق الحراك السياسي العربي الحاصل، والنقاشات التي يثيرها في وسائل الإعلام المختلفة(، في جلاء الأفكار، وتبيان مواقع الاختلاف، وتحديد أفق البدائل الممكنة التي يمكن أن يرجح الإنسان بينها.

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام
تحرير و إعداد: لينة الجيوسي

يقدم هذا الكتاب دراسات تعالج الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين وسائط الإعلام والديمقراطية. ويضم عدداً من أهم الدراسات التي صدرت بالإنجليزية، ونصوصاً لعدد من أهم الباحثين في الدراسات الإعلامية الذين عالجوا جانباً أو آخر من الموضوع، كما يضم أيضاً بعض الدراسات الجديدة. وتندرج النصوص تحت أبواب ستة: مختارات من نصوص رسمت الإطار الفلسفي للسجال حول هذه العلاقة، وتعتبر اليوم نصوصاً أساسية في الفلسفة السياسية، ونصوص تطرح مقاربات نظرية مختلفة، وأخرى تتطرق إلى علاقة الدولة والسوق مع وسائط الإعلام وتداعيات هذه العلاقة، ودراسات حول تأثير التقنيات الرقمية الجديدة على المجال العام وعلى قضية الديمقراطية، وأخرى تناقش هذه العلاقة في سياقها الدولي. أما الباب الأخير، فيضم دراسات حالة تركز على بلدان أو مجموعات معينة أو مراحل وتحولات تاريخية محددة. ويضم الكتاب أيضاً مسرداً لأهم المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع، التي، بطبيعة الحال، تنتمي إلى مجالات بحثية مختلفة تتقاطع وتتشابك في الدراسات التي تتمحور حول وسائط الإعلام.

صدر حديثاً

سلسلة تقارير دورية
أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

هذا الكتاب نتاج تداول ونقاش وعمل لجنة أبحاث السياسات في مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي تعمل كلجنة منذ العام ١٩٩٩ على إصلاح قوانين تؤثر بشكل رئيسي على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتعيق أو تضعف تحوله إلى نظام ديمقراطي. وتكمن آلية عمل اللجنة في اقتراح نصوص محددة، إما على شكل قوانين، أو تعديل على بعض منها، وإما أنظمة ولوائح داخلية ضرورية، سواء أكان ذلك يتعلق بعمل السلطة التشريعية، أم التنفيذية، أم القضائية.

يتكوّن هذا الكتاب من جزأين؛ يعنى الجزء الأول بتجربة النظام السياسي الفلسطيني الذي وصل طريقاً مسدوداً منذ الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧ ، ويقدم جملة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمّنها، وأن يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني، والتي يجب أن تنعكس بشكل مناسب في الدستور الفلسطيني القادم. تمثّل هذه المبادئ مجموعة من الافتراضات الأساسية والقواعد الامة التي يجب الاتفاق عليها قبل البدء في صياغة أي دستور، بحيث تشكّل، في حال الاتفاق عليها، المرجعية لعملية الصياغة. إن النظام السياسي، كما تم وضعه في القانون الأساسي الفلسطيني، لم يعد قادراً على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، وعدم وجود أي سقف زمني للمرحلة الانتقالية، وفي ظل حالة الانقسام السياسي والجغرافي. وبالتالي، باتت هناك حاجة لإعادة النظر في هذا النظام.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيعنى بتحديد الثغرات التي بانت بعد انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واقتراح حلول لها، والتي تهدف إلى جعل التداول على السلطة ليس سلميا فحسب، وإنما خالٍ ما أمكن ذلك من ثغرات قانونية، ابتداءً من القانون الأساسي، وانتهاء بأنظمة ولوائح داخلية تحدد وتوضح وتنظم التداول على السلطة بعد كل دورة انتخابية للمجلس التشريعي.

وبشكل أعم، يمكن القول إن التداول على السلطة دون عقبات كبيرة تذكر، هو من سمات الأنظمة السياسية المستقرة التي لها أعراف وتقاليد غير مكتوبة، إضافة إلى قوانين وأنظمة داخلية مدونة تكفل أن يتم هذا التداول بشكل سلمي وسلس. وقد مرت دول عدة بهذه المرحلة بعد فترات طويلة من عدم الاستقرار، أو حتى الصراع الداخلي أحياناً، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ما هي عليه الآن بعد عقود طويلة، وأحياناً قرون من الزمن.

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
تحرير: حسن خضر

في معرض تشخيص الواقع الراهن للشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية وخارجها، يلتقي المشاركون في ورشة العمل المنشورة في هذا الكتاب حول فكرة وجود خصوصيات لكتل ديمغرافية ومجتمعات فلسطينية كبرى، نشأت بعد النكبة، وأسهمت في تعميقها العوائق الجغرافية، التي خلقت الانفصال على مدار عقود طويلة، والعوائق السياسية التي نشأت بحكمها هموم واهتمامات وبرامج محلية تخص هذه الكتلة أو تلك، وتستجيب لحاجاتها الوجودية، والاجتماعية، والسياسية، بطريق مختلفة. ومع ذلك تتعدد الآراء والاجتهادات بشأن مدى مركزية ومناعة تلك الخصوصيات في حال توفّر المشروع الوطني المُوَحّد والمُوحِد، بل ويصل البعض إلى حد القول إن غياب هذا المشروع أسهم ويُسهم في تكريسها.

وعلى الرغم من حقيقة أن الأفكار والاجتهادات المطروحة في هذه الورشة تصدر عن مثقفين وعاملين في الحقل العام، يعبّرون عن وجهات نظر فردية، وغير مُتحزبة، إلا أنها تمثل مرآة عاكسة لما يطرحه الفلسطينيون في مختلف أماكن تواجدهم من أسئلة، وما ينتابهم من قلق في الوقت الحاضر. وبهذا المعنى تكتسب أهمية فائقة لا من جانب طاقتها التمثيلية الواسعة وحسب، ولكن من جانب إسهامها في تحريض التفكير السياسي الفلسطيني على الخوض في ومجابهة مسائل إشكالية وشائكة أيضاً.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة «هينرش بل»- ألمانيا.
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسستي «مواطن» و«هينرش بل».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ -(٩٧٢) فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org